مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 81 - يونيو - 2011

آراء

حول الخليج

انتهى ابن لادن.. لكن العنف السياسي مستمر

مؤشرات الخلل في التركيبة السكانية في دول «التعاون»

اقتصاد وسياسة «المضائق الاستراتيجية»

ملف العدد:

المجالس التشريعية الخليجية: الواقع والطموح

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.ae

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

دول الخليج.. الأمن والإصلاحات في مقدمة الأولويات

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مقـــالات

التطورات السياسية العربية الأخيرة (2 - 3) 44

انتهى ابن لادن.. لكن العنف السياسي مستمر 46

مؤشرات الخلل في التركيبة السكانية في دول «التعاون» 48

الجيوش والثورات العربية 51

احتلال العراق والتحديات الجيواستراتيجية لأمن الخليج (1-2) 53

الخطيئة العراقية استراتيجيات وافدة وفوضى نازفة 57

واشنطن وعقدة الانسحاب من العراق 60

عملية السلام.. بين المصالحة الفلسطينية والسياسة الإسرائيلية 63

اقتصاد وسياسة «المضائق الاستراتيجية» 67

تحديات تنظيم القطاع المالي بعد الأزمة المالية 72

التجربة الأوروبية في الاتحاد النقدي والعملة الموحدة 78

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـــة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

خالد علي عبدالخالق 16

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر 19

د. قاسم شاكر الفلاحي 23

د. منشد الوادي الشمري 25

د. عبدالحفيظ محبوب 30

د. وحيد بن حمزة هاشم 33

عطا السيد الشعراوي 35

علاء عبدالرزاق 38

د. عبدالواحد مشعل 41

قراءة في كتاب 86

«طبائع الاستبداد» عند الكواكبي

تأليف: عبدالرحمن الكواكبي

ترجمة 88

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية (1 - 3)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول واقع المجالس التشريعية في دول الخليج العربية والسبل المثلى للنهوض بدورها بما يتناسب وتحديات المرحلة الحرجة التي تمر بها المنطقة.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«التدخل الإيراني في دول الخليج: الأسباب والتداعيات»

١- مسيرة العلاقات الإيرانية - الخليجية بعد الثورة الإسلامية.

٢- ازدواجية المواقف والتصريحات الإيرانية تجاه دول الخليج.

٣- التدخل الإيراني السافر في أحداث البحرين: الدوافع والأهداف.

٤- تغير اللهجة الخليجية الرسمية ضد طهران بعد أحداث البحرين.

٥- موقف إيران من تدخل قوات درع الجزيرة للدفاع عن أمن البحرين.

٦- شبكة التجسس الإيرانية في دولة الكويت: الدلالات والمؤشرات.

٧- النفوذ الإيراني الشيعي في دول الخليج : حقيقة أم وهم؟

٨- ملف الجزر الإماراتية ودوره في توتر العلاقات بين ضفتي الخليج.

٩- الدور الإيراني في دعم التمرد الحوثي في اليمن وعبوره الحدود.

١٠- التغلغل الإيراني في العراق وانعكاساته على الأمن في دول الخليج.

١١- الموقف الإيراني الرسمي المفتعل من الثورات العربية.

١٢- هل حان وقت فتح ملفات السنة وعرب الأحواز في إيران؟

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@araa.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araa@araa.net
دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص.ب : ٨٠٧٥٨
١٨٧ عود ميثاء، الطابق ١١ / ٣٠٣، شارع الشيخ راشد
هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+

دول الخليج.. الأمن والإصلاحات في مقدمة الأولويات

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

جاءت القمة التشاورية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، في دورتها الثالثة عشرة في العاشر من مايو الماضي بمدينة الرياض، في وقت بالغ الحساسية ليس لدول المجلس فقط، بل للعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط لما تشهده المنطقة من تحولات غير مسبوقة وغاية في الأهمية لن تمر تداعياتها مرور الكرام، بل ستؤثر في مستقبل المنطقة لسنوات عديدة، حيث حملت الشهور الخمسة الأخيرة ما لم يكن في الحسبان للكثيرين، كما أن توابع ما حدث تدعو دول مجلس التعاون إلى ترتيب الأولويات لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية، وهذه الأولويات تنطلق بداية من داخل كل دولة خليجية في الأساس لتهيئة الدول الست للتعامل والتعاون المستقبلي انطلاقاً من أرضية صلبة، ومن أجل البحث عن آليات مثلى لتأمين المنطقة وتحصينها ضد مخاطر الأجندات الإقليمية والدولية، بما تحمله من بذور للفتن الطائفية، وفرض الهيمنة، واستنزاف الموارد.

وجاءت القمة بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، ومع بداية تسلم الأمين العام الجديد للمجلس الدكتور عبداللطيف الزياني مهامه على رأس جهاز الأمانة العامة، حيث من الضروري إعادة النظر في هيكلة الأمانة العامة بما يتناسب مع التطورات التي اختلفت كثيراً عما كانت عليه عند تأسيس المجلس، وهذا ما يتطلب استحداث إدارات جديدة في جهاز الأمانة وضرورة تدريب وتأهيل موظفي الأمانة لتطوير الأداء بما ينسجم مع التحديات الجديدة.

لقد جاء البيان الصادر عن القمة منسجماً مع طبيعة التحدي الأهم لدول المجلس في المرحلة الراهنة وهو «أمن المنطقة» وما تمثله إيران من تحدٍّ واضح لتثبيت الأمن والاستقرار عبر محاولاتها العلنية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس عبر البوابة الطائفية، وتجسد ذلك في محاولاتها زعزعة أمن مملكة البحرين عبر الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة.

واللافت أن زعماء دول المجلس أكدوا عنصرين مهمين الأول: اتهام إيران صراحة بسعيها لإشعال فتنة الطائفية بين أبناء دول المجلس من خلال التآمر على الأمن الوطني الخليجي، وبث الفرقة بين أبنائه في انتهاك لسيادة هذه الدول واستقلالها. والثاني: التأكيد على أن أمن دول المجلس هو مسؤولية جماعية باعتبار أن أمن دوله جزء لا يتجزأ.

لقد كشفت أحداث البحرين الأخيرة أن إيران تسعى إلى الهيمنة على الخليج بغطرسة من دون إقامة أي وزن للأعراف والعلاقات الدولية والتعالي على الرأي العام الدولي والإقليمي، وتجلى ذلك في التصريحات المستفزة التي أطلقها مؤخراً رئيس الأركان الإيراني حسن فيروزبادي بشأن هوية الخليج العربي، كما أن طهران تجاوزت دورها كجارة وسمحت لنفسها بالتدخل المباشر في الشأن الخليجي عندما هاجمت وصول وحدات قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين الدولة العضو في مجلس التعاون الخليجي، والمشاركة في تأسيس هذه القوات، وأخذت تنفخ في بوق التحريض وإطلاق الاتهامات لدول المجلس، واعتبرت نفسها وصية على شعب البحرين.

هذه الأحداث تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي تفعيل مقررات القمة الخليجية في دورتها الثلاثين التي عقدت في الكويت في ديسمبر ٢٠٠٩م، والتي أقرت تشكيل قوة مشتركة للتدخل السريع لمواجهة الأخطار الأمنية. ومن الضروري أيضاً أن تعيد دول الخليج النظر في عديد وعتاد قوات «درع الجزيرة» بما يتناسب مع مساحة هذه الدول ومدى الحاجة لتأمين مصالحها الحيوية، انطلاقاً من سياسة

araa@araa.net

الردع والتوازن الاستراتيجي لتأمين المنطقة ضد الاستقطاب أو الابتزاز أو الارتهان لرغبات المغامرين.

وهذا لا يعني أن دول المجلس تقرع طبول الحرب أو تسعى إلى الدخول في مواجهة مسلحة مع إيران، لأنها ببساطة تعتبر إيران دولة إسلامية وجارة، ويجب أن تكون العلاقات بين الجانبين قائمة على الاحترام المتبادل وعدم تدخل أي طرف في شؤون الآخر، والكف عن سياسة التهديد والتلويح باستخدام القوة احتراماً لحق الجوار والعيش المشترك، لكن من الضروري وجود منظومة أمنية لتأمين هذه البقعة المهمة من العالم، ولعله من أهم تحديات المرحلة الراهنة أيضاً ما يتعلق باستكمال مسيرة الإصلاح التي بدأتها الدول الست على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمضي في محاصرة الفقر والبطالة والفساد وحل مشكلات الإسكان والتوظيف، وتحسين التعليم والخدمات الصحية وغيرها من الاحتياجات التي تمس واقع المجتمعات الخليجية التي تتميز بكونها مجتمعات شابة في مجملها من حيث التركيبة السكانية ما يتطلب المضي قدماً على طريق الإصلاحات التي تحقق تطلعات شعوب المنطقة، وتكون حائط صد أمام محاولات الاختراق الخارجية عبر التأثير على أبناء هذه الدول.

إقليمياً، ظهرت تحديات تمس الأمن الوطني الخليجي بصورة مباشرة، فبالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين، فهناك تداعيات الأحداث التي يشهدها اليمن، هذه الدولة الشقيقة والملاصقة لدول المجلس، وهذا ما ينسحب على ما شهدته وتشهده الساحة العربية من أحداث في تونس، مصر، ليبيا، وسوريا، وكل هذه الأحداث لا يمكن فصلها عن محيطها العربي والخليجي.

فعلى صعيد الأزمة اليمنية، أحسنت دول المجلس في طرح مبادرتها لإنهاء حالة الاحتشاد والانقسام التي يشهدها اليمن، وإن كانت هذه المبادرة جاءت متأخرة، وجرى تعديلها ثلاث مرات إلا أنها تحمل صيغة مقبولة لإنهاء الأزمة في اليمن، ومع ذلك لا تزال الأزمة تراوح بين مراوغة الأطراف المتصارعة هناك، وهذا من شأنه أن يجعل دول المجلس قد تبحث عن آلية لتطبيق المبادرة أو فرضها بالتنسيق مع جهات دولية أو إقليمية، فيما يظل عنصرا الاستقرار والتنمية أهم التحديات التي تواجه اليمن بعد تعافيه من أزمته الحالية.

والوضع في بقية الدول العربية الأخرى، التي تعرضت أو تتعرض إلى التغيير، لا يقل تأثيراً على دول مجلس التعاون عن الأوضاع في اليمن، فما حدث في مصر وتونس وما يحدث في سوريا وليبيا وغيرهما سوف يؤثر في دول الخليج وفي الأمن القومي العربي الذي لا يمكن فصله عن الأمن الخليجي في ظل مرحلة تحمل احتقانات داخلية، وتربصاً إقليمياً، ونوايا دولية غير معلنة مشكوكاً في توجهاتها وأهدافها.

إن دول مجلس التعاون هي المعنية مباشرة بعد شعوب الدول التي تتعرض إلى ظاهرة الاحتشاد السياسي نظراً لاعتبارات عديدة، ولذلك فهي مطالبة في هذه المرحلة التاريخية المهمة بالتحرك بفاعلية على الساحتين الإقليمية والدولية لإيقاف النزيف العربي وإهدار الإمكانات العربية ووضع الدول التي تأثرت بهذه الأحداث على الطريق الصحيح، من خلال الدعوة إلى مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة لمساعدة الدول التي تأثر اقتصادها سلباً على أن يتبنى هذا المؤتمر مشروعاً تنموياً لمساعدة هذه الدول على غرار مشروع «مارشال»، وضرورة الإسراع بإعادة الهدوء والأمن إلى هذه الدول، وإصلاح مؤسساتها وهياكلها التي تضررت خشية انفراط عقدها الاجتماعي وتحولها إلى ساحات للصراع الدولي والإقليمي وتصفية الحسابات بما يضر بمصلحة شعوبها، خاصة أن مواقف الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية غامضة ومترددة بل متناقضة، ويجب على هذه القوى أن يتوقف دورها على مساعدة شعوب هذه الدول التي تأثرت بالأحداث على النهوض بعيداً عن التدخل في شؤونها أو فرض الوصاية عليها أو التواجد عسكرياً على أراضيها.

عود على بدء، لابد أن يكون ملف الإصلاحات وملف الأمن في مقدمة الملفات المطروحة أمام دول المجلس في المرحلة الراهنة، وينبغي عليها أن تبحث عن البدائل المتاحة أو الممكنة لتأمين هذه المنطقة الحيوية التي تؤثر في الاقتصادات العالمية بشكل مباشر، هذه أولويات لايمكن تأجيلها أو التقليل من تأثيرها أو التعويل على قوى كبرى عالمية في المساعدة على حل بعضها، فالتجارب تؤكد أن القوى الكبرى لا يهمها إلا تأمين مصالحها من دون مراعاة مصالح الآخرين، وأنها مستعدة للانتقال من معسكر إلى آخر مهما كانت توجهات الأخير مادام يمسك بزمام السلطة، ويستطيع تأمين مصالح هذه القوى، والأدلة على ذلك كثيرة ومعروفة، ومن ثم يجب صياغة عقد جديد من التعاون مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي يعتمد على المكاشفة والمصارحة وتحديد أسس الشراكة من جوانبها كافة على أن تراعي مصالح دول المجلس وأمن منطقة الخليج بكل وضوح حتى لا تفاجأ دول المنطقة بمشاريع وفاق أو تقسيم نفوذ دولي وإقليمي بين القوى الكبرى الدولية وإيران على حساب مصالحها الحيوية وأمنها الوطني، خاصة أن إرهاصات هذا الوفاق لاحت منذ عام ٢٠٠٣م، رغم أن السياسة المعلنة تنفي ذلك ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

عناصر التغيير في العالم العربي

مازالت أخبار وأصداء الثورات العربية الأخيرة تتفاعل على صفحات الصحف العالمية، حيث أفردت العديد من هذه الصحف دراسات وتحقيقات موسعة حول نتائج وتداعيات هذه الأحداث، وكذلك حول ما ستؤول إليه الأوضاع في هذه البلدان في ظل تزايد الحديث عن احتمال تبني هذه الدول نماذج حكم مجاورة كالنموذج التركي، وكان هناك حديث أيضاً حول مشروعية التدخل الأمريكي والغربي في هذه الأحداث ومدى تأثير هذا التدخل على مجريات الأحداث، وفيما يلي نعرض جانباً من هذه المواضيع التي طرحت الشهر المنصرم.

نشرت صحيفة (**نيويورك تايمز**) مقالاً لجيفري ساكس بعنوان «عناصر التغيير في العالم العربي» حاول من خلاله إعطاء انطباعه وتصوره الخاص حول الثورات العربية الأخيرة واستهله بالقول: ليس هناك أدنى شك حول جوهر الثورات التي تجتاح شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وكما قال جون كيندي في سياق آخر منذ خمسين عاماً، إن الشعلة تنتقل إلى جيل جديد. لقد كانت معظم القيادات العربية محاصرة في حقبة زمنية وتتمتع بدعم من القوة الأمريكية والمكاسب النفطية وأجهزة المخابرات المتسلطة.

وصل العقيد الليبي معمر القذافي إلى السلطة في عام ١٩٦٩، ووصل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم في عام ١٩٧٨م، ووصل الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى الحكم في عام ١٩٨١، والرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي إلى الحكم في عام ١٩٨٧م. وهناك دول يصل متوسط عمر سكانها إلى حوالي ٥٢ سنة، وعاش أكثر من نصف السكان تحت قيادة حاكم مستبد واحد.

أضاف الكاتب، إن التناقض بين طاقة الشباب ومثاليتهم مقابل الحكم الاستبدادي للطغاة المتشبثين بالسلطة لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً مما شاهدته خلال زيارتي إلى منطقة شمال إفريقيا ضمن الوفد المرافق لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، الذي التقى مع قادة الحكومات الانتقالية وزعماء المجتمع المدني للنظر في السبل التي يستطيع من خلالها المجتمع الدولي دعم الديمقراطيات الجديدة الهشة في مصر وتونس.

أما انطباعي عن الرحلة، فلا يتعلق بالاجتماعات التي عقدناها مع كبار المسؤولين الذين يصارعون للوفاء بمواعيد إجراء الانتخابات المقبلة على الرغم من أن الجدية التي كانت واضحة على وجوههم تدعو إلى الاطمئنان، ولم يكن يتعلق أيضاً بالتفاؤل في مصر وتونس بالمقارنة بالقتل والدمار الذي يحدث في ليبيا، حيث يحارب القذافي باستماتة للمحافظة على نظامه والبقاء في السلطة. بيد أن الانطباعات القوية أتت خلال اجتماعاتنا مع الشباب، الذين يمثلون المحرك الحقيقي للتغيير الثوري الذي شهدته وتشهده المنطقة.

وخلال زياراتنا إلى القاهرة وتونس أتت مجموعات تتكون من حوالي عشرين من الناشطين الشباب لحضور مناقشات طاولة مستديرة مع أمين عام الأمم المتحدة والوفد المرافق له. هؤلاء هم الأبطال الحقيقيون: طلاب من مختلف الكليات ممن وقفوا في ميدان التحرير في القاهرة وفي ميدان القصبة في تونس، بينما كان أصدقاؤهم وزملاؤهم يقتلون ويضربون ويسحبون ويسجنون. ثم تضخمت أعدادهم يوماً بعد يوم لأن الشعب سئم الأكاذيب والظلم وبالتالي تولدت الإرادة للإطاحة بالأنظمة التي استعبدتهم.

وأعرب الشباب خلال حواراتنا معهم عن المثل والشكوك، وكانوا فخورين بأفعالهم، بل أعربوا عن اندهاشهم من أن أعمال المقاومة السلمية أتت ثمارها، لكنهم طرحوا أسئلة في غاية الصعوبة، أين كان المجتمع الدولي عندما كانت الأنظمة

araa@araa.net

الدكتاتورية تعيث في دولها فساداً؟ أين كان العالم عندما كان يتعرض الآلاف من أصدقائهم وأخوتهم للضرب أو القتل؟ وماذا سيفعل المجتمع الدولي اليوم لضمان نجاح الديمقراطية في كافة أرجاء المنطقة؟

ثم عرض الكاتب بعض الأشياء التي ينبغي على العالم أن يفعلها لمساندة ثورة الشباب:

أولها، إعادة المبالغ التي سرقها الطغاة وأودعوها في حسابات خارجية، حيث إن المبالغ التي سرقت من مصر وتونس تقدر بمليارات الدولارات، وينبغي تعقب هذه الأموال وتجميدها وإعادتها إلى الدول مرة أخرى.

وثانيها، الوقوف إلى جانب شعوب هذه الدول بالعودة وبسرعة إلى المواقع السياحية الرائعة التي لا تأسر القلوب والعقول فقط، بل إنها توفر فرص عمل وتجلب المزيد من الدخل.

وثالثها، محاولة إيجاد حلول للمصاعب الاقتصادية التي كانت سبباً في حدوث حالة الاستياء والسخط، حيث إن معدلات الباحثين عن العمل فيما بين الشباب مرتفعة بشكل كارثي، ربما ٤٠ في المائة من هؤلاء الشباب تحت سن ٢٥ سنة. علاوة على ذلك، فإن نظم التعليم المهني والتدريب على رأس العمل وتعليم المهارات في حالة فوضى.

ثم يختم الكاتب حديثه بالقول: لقد شعرت بالضيق إلى حد ما عندما قلت للشباب، إن إنجازاتهم تاريخية من دون أدنى شك، لكنها لا تعدو كونها خطوةً واحدةً. فلا يمكن للديمقراطية بمفردها أن تحل مشكلات بلادهم. وقد اتفقنا على أن الحل يكمن في طاقاتهم ومثاليتهم والتزامهم بالعمل عبر الحدود الدينية والسياسية. وينبغي على العالم أن يبادر إلى تقديم الدعم لهؤلاء الشباب، ليس لمساعدة مصر وتونس فحسب، بل لإنقاذ أنفسنا من السخرية التي نعاني منها في الكثير من مجتمعاتنا.

حذار من النموذج التركي

نشرت صحيفة (**وول ستريت جورنال**) مقالاً للكاتب سونير كاجابتي بعنوان «حذار من النموذج التركي» قال فيه : طُرح في الأسابيع الأخيرة افتراض يرجح تبني ما يدعى (النموذج التركي) الذي يقود فيه حزب إسلامي ديمقراطية مزعومة في البلدان العربية التي شهدت تغييراً في أنظمتها السياسية. ربما. لكن تجربة تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية تشير إلى أن مثل هذا المسار قد يكون منحدراً زلقاً. إن حزب العدالة لا يهدف إلى إيجاد دولة أصولية في تركيا، لكن السياسات المحافظة التي يتبناها الحزب الحاكم قد تقود من حيث لا يحتسب إلى تلك النتيجة تماماً. فقد ظل الحزب يقوم على مدى أعوام بإحداث تحولات في المجتمع التركي من خلال جعل الدين بوصلة أخلاقية للجسم السياسي في تركيا، وهذا لا يعني أن الحزب يريد نقل تركيا إلى نظام الحكم الديني.

لكن المشكلة هي أنه بمجرد صيرورة معتقد ضيق التعريف مبدأً موجهاً في رسم السياسات يصبح الأصوليون الذين يدعون النقاء الأيديولوجي أكثر قدرة على المنافسة «أو المزايدة» السياسية. فمطالبهم بتطبيق قوانين وقيم مرتكزة على الدين ومتسمة بالشدة والصرامة تطلق سباقاً في النقاء الأيديولوجي وتخاطر بدفع المجتمع التركي نحو الأصولية. ويعلمنا التاريخ أن الأصوليين يهزمون دائماً المحافظين في أي منافسة من أجل النقاء الأيديولوجي. ففي القرن الحادي عشر اكتسحت حركة المرابطين الدينية المحافظة مملكة الأندلس الإسلامية وذلك كرد فعل على طرائقها الليبرالية خصوصاً تبنيها للفكر التقدمي وقبولها بغير المسلمين.

وعقب استيلائهم على الأندلس كرَّس المرابطون تفسيرهم غير الليبرالي للإسلام بوصلةً أخلاقية للمجتمع. لكن سرعان ما نُظر إلى نمط النزعة المحافظة التي تبناها المرابطون باعتبارها مفرطة في تساهلها ورخاوتها من قبل مسلمين أشد أصولية منهم. وظهر الموحدون كي يحتجوا على ما اعتبروه «تسامحاً» مرابطياً، وقاموا بعد استيلائهم على الأندلس بـ «تأصيل» المجتمع مما أدى إلى اضطهاد غير المسلمين وإلى حرب دينية. وثمة مهدد بأن أسلمة تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية ستسلك المسار نفسه ولو على نحو تدريجي أكثر. إذ إن تبني الحزب للقيم الدينية ليس هو المشكلة الكبرى لعلمانيي تركيا.

إن المهدد الأكبر يتمثل في أن الحزب بموضعته الدين في قلب المجتمع التركي سيتيح للأصوليين الحصول على شيك على بياض لتحدي الحزب نفسه ولوصفه بأنه «ليس إسلامياً بما يكفي». لقد حدث في نوفمبر الماضي أن دُفع حزبُ العدالة إلى إقصاء علي

باردتاك أوغلو، الرئيس الليبرالي الميول لهيئة الشؤون الدينية الرسمية لتركيا (ديانت) التي قامت تاريخياً بكبح جماح التطرف من خلال بناء المساجد وتدريب الأئمة في الوقت الذي عززت فيه فهماً ليبرالياً للإسلام. وقد استبدل الحزب باردتاك أوغلو بعالم آخر معروف جيداً هو محمد جورميز الذي يعتنق علناً أفكاراً أكثر محافظة عن الإسلام.

ويلعب الأصوليون الآن الدور الأكبر في الإنهاء التدريجي لثقافة تناول الكحول التي تمتد إلى قرون في تركيا، ولنأخذ السياسة الكردية الجديدة لحزب العدالة. ففي مسعى لتوسيع قاعدته وسط الأكراد قبل حلول انتخابات يونيو، أكد الحزب على الإسلام كقاسم مشترك بين الأكراد والأتراك بهدف تقويض نفوذ الحزب الكردي القومي العلماني. وربما تعين تلك الخطة حقا حزب العدالة على كسب الانتخابات المقبلة.

كما أنها أيضاً ستؤدي إلى ظهور منافسة من الجماعات الأصولية الدينية مثل حزب الله الكردي. وهو جماعة سنية عنيفة لاصلة لها بحزب الله اللبناني الشيعي، وتفخر بامتلاكها شبكة جماهيرية واسعة في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا. وقد تم مؤخراً إطلاق سراح قيادة حزب الله، التي وضعت في السجن أثناء حملة اعتقالات جرت في أواخر التسعينات بفضل وجود ثغرة قانونية.

إن تأكيد حزب العدالة على الإسلام قد يساعد على إحلال الحركة الكردية القومية العلمانية بحركة قومية دينية. وللمرء أن يتوقع قيام حزب الله الكردي بالإيحاء بأن حزب العدالة وهيئة (ديانت) كليهما ليسا «مسلمَين بما يكفي» لتمثيل الأكراد. إن هذا التحول التركي هو أيضاً «خبر سيئ» بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا. فاحتمال نشر الأصولية وسط سكان تركيا يشكل هماً ضاغطاً على نحو خاص بالنظر إلى أن تركيا أزالت مؤخراً القيود المفروضة على تأشيرة السفر بالنسبة لعدد من البلدان الإسلامية تشمل إيران وسوريا والأردن وليبيا. ومهما حدث في تلك البلدان فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى تسهيل عمليات التهجين وسط الجماعات الأصولية في تركيا. وعلى واشنطن الآن وضع خطط طارئة للتعامل مع الأصوليين الذين سيقومون بتحدي تعاون حزب العدالة مع الولايات المتحدة خصوصاً في أفغانستان.

كما أن الأصوليين الأتراك سيجدون جرأة أكثر من دون شك للاعتراض على سياسة أنقرة إزاء الاتحاد الأوروبي، كأنما خطط انضمام تركيا للاتحاد لا تواجه سلفاً ما يكفيها من المشكلات. وبالنظر إلى وجود عدد كبير من المهاجرين الأتراك في أوروبا فإن بث الأصولية في وسط سكان تركيا، وخصوصاً القسم الكردي منهم، سيتكرر على الأرجح في أوروبا نفسها. ويمكن للنزعة الدينية لحزب العدالة المثيرة للقلق بحد ذاتها أن تخرج بسهولة عن نطاق السيطرة. والدرس المستفاد من تجربة الحزب بالنسبة للعالم العربي وحكومات الإخوان المسلمين التي يحتمل أن تظهر هناك هو «أن الأرثوذكسية الدينية تقود دوماً نحو مزيد من التشدد الأقبح».

مبررات التدخل العسكري الأمريكي

في سياق ذي صلة نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً لوزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر بعنوان «مبررات التدخل العسكري الأمريكي» قال فيه: إن التغييرات التي تجتاح العالم العربي حالياً أثارت من جديد جدلاً واسعاً يعود تاريخه إلى الأيام الأولى من الجمهورية الأمريكية. هل ينبغي استخدام القوة الأمريكية لأسباب مثالية أو للتعبير عن مصلحة قومية حيوية أو لكليهما؟ وحيث إننا خدمنا أربعة رؤساء أمريكيين وعاصرنا العديد من الأزمات الدولية المتنوعة، فإننا نرى أن الاختيار بين (المثالية) و(الواقعية) ينطوي على قدر من التضليل. وبما أن المثل ينبغي تطبيقها في ظروف محددة، تحتاج الواقعية إلى الإطار الذي يجعل من قيمنا ذات معنى. وبالتالي، فإن الفصل بين المثالية والواقعية ينطوي على خطورة بناء صرح السياسة على أساس من الرمال.

إننا، شأننا شأن معظم الأمريكيين، نعتقد أنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، مثلما فعلنا عندما رفعنا راية الحرية لشعوب الإمبراطورية السوفييتية خلال الحرب الباردة. إن قيمنا تدفعنا إلى تخفيف معاناة البشر. لكن، وكمبدأ عام، ينبغي على الولايات المتحدة ألا تلجأ إلى الخيار العسكري إلا عندما تتعرض مصالحنا القومية إلى الخطر. وينبغي أن نسمي هذا النهج «المثالية البراغماتية» أو «المثالية الواقعية».

araa@araa.net

أما ليبيا فهي تمثل استثناء لهذه القاعدة. وفي حين ليس للولايات المتحدة أي مصلحة حيوية في ليبيا، إلا أنه يمكن تبرير القيام بتدخل عسكري محدود لأسباب إنسانية. لكن لا يمكن أن تكون أهدافنا المثالية هي الدافع الوحيد لاستخدام القوة في السياسة الخارجية الأمريكية. كما لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون رجل الشرطة الوحيد في العالم، ولا يمكن أن نستخدم قواتنا المسلحة لمواجهة كل التحديات الإنسانية التي تظهر من وقت إلى آخر.

ومع تطور الأحداث في شمال إفريقيا وفي الشرق الأوسط، بات من الحتمي أن ننظر إلى كل دولة على حدة. وبناء على ذلك وبهذه الروح، نقدم بعض الخطوط العريضة والإرشادات:

أولاً، ينبغي علينا أن نضع بعض الأهداف الواضحة والمحددة عندما نستخدم القوة، حيث إن هدف حماية المدنيين يتفق مع القيم الأمريكية. لكن من الصعب قصر التدخل العسكري على هذا الجانب فقط. إن الحاجة إلى التدخل الإنساني غالباً ما تنشأ من ضرورة حماية السكان من حكوماتهم أو من انهيار الحكومة بالكامل. وهذا يوفر الحوافز لاعتبارات استراتيجية للسياسة الخارجية، مثل تغيير النظام أو بناء الدولة، لكننا إذا أعلنا عن هدف تغيير النظام مع بدء التدخل العسكري، فمن المتوقع أن نستخدم الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، وإلا فإننا نخاطر بإحداث بلبلة فيما بين الحلفاء والخصوم والشعب الأمريكي. إذ إن الفشل في تحقيق الأهداف المعلنة يتحول إلى نكسة استراتيجية.

ثانياً، ينبغي علينا دراسة الظروف في كل دولة على حدة والسعي من أجل ربط ثقافتها وتاريخها بمصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية، فهذا يساعدنا على تحليل الدوافع وراء التظاهرات العارمة والاستجابة لكل حالة منها على حدة.

ثالثاً، ينبغي علينا أن نعرف تحديداً من نؤيد وماذا ندعم؟ فالذي حدث في ليبيا أننا انحزنا إلى جانب في حرب أهلية. لكن، ليس كافياً أن نعارض طاغية، حيث إننا بحاجة إلى أن نتأكد ونطمئن من أن الخلافة لن تتسبب في المزيد من المشكلات الخاصة بها. لذلك، من الأهمية بمكان أن يكون لدى الولايات المتحدة فكرة عن النظام الذي سيأتي بعد التغيير. إن آخر شيء تحتاج إليه المنطقة هو ظهور سلسلة من الدول الفاشلة.

رابعاً، لا بد أن يكون هناك دعم داخلي في الولايات المتحدة، وهذا الدعم عادة ما يتوفر من خلال تأييد الكونغرس. إن تنفيذ أي سياسة من دون هذا الدعم يكون صعباً جداً على المدى القصير، ولايمكن إدامته على المدى البعيد، حيث إن تجربة الحرب في كوريا وفيتنام والعراق توضح كيف أن استمرار حالة الجمود يؤدي إلى استنزاف الدعم الشعبي للحرب.

خامساً، ينبغي علينا دراسة العواقب غير المقصودة. لذلك، نحن بحاجة إلى أن نفكر في كيفية حماية المدنيين الموالين للقذافي من الانتهاكات التي قد يرتكبها الثوار لاحقاً. إذ إن أي تدخل في ليبيا قد يغري النظام الإيراني بالإسراع في تطوير الأسلحة النووية، لاسيما أنهم يعرفون أن القذافي تخلى عن برنامجه النووي من أجل إقامة علاقات وثيقة مع الغرب، وينبغي على الدول المارقة أن تظل على اقتناع تام بتصميمنا على معارضة الانتشار النووي.

سادساً والأهم، هو أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تطور فهماً ثابتاً ومميزاً لمصالحها القومية الحيوية. فليست كل الاضطرابات التي حدثت في المنطقة لها السبب نفسه وتحتاج إلى العلاج نفسه. إن الانتفاضة العربية تحمل في طياتها فرصة عظيمة لشعوب المنطقة وللعالم أجمع. إن دعم الديمقراطية قد يوفر- بمرور الوقت – بديلاً عن التطرف الإسلامي، ويمكن أن يؤدي على المدى القصير إلى تمكين بعض المؤيدين، حيث إننا بحاجة إلى تطوير مفهوم واقعي لما يمكن تحقيقه وفي أي إطار زمني. كما أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في استقرار منطقة الخليج العربي على المدى الطويل لأن هذه المنطقة تحتوي على معظم مصادر الطاقة في العالم. ولنا مصلحة حيوية أيضاً في التأكد من عدم تحول دول المنطقة إلى أرض خصبة للتطرف الإسلامي.

وينبغي أخيراً على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة تؤكد على تصميمنا على حماية مصالحها الحيوية مع دعم القيم التي جعلت الولايات المتحدة دولة عظيمة، تلك القيم هي الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. إذ إن سياسة المثالية البراغماتية هي أفضل طريقة لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي وفرتها عملية التحول الهائلة التي يشهدها العالم الإسلامي في الوقت الحالي ●

الخليج في شهر
مايو

الإمارات العربية المتحدة

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة عمق وأصالة قيم المحبة والتسامح التي تجمع الدين الإسلامي الحنيف بالمسيحية حيث جاءت هذه القيم رحمة وعدلاً وسلاماً للبشرية.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن دولة الإمارات بخير ومجتمعنا منفتح على الآخرين من كل الأطياف والأعراق والأديان ممن ينشدون العدالة والاستقرار والتعايش الآمن والمتسامح.

❖ قال صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة إن توحيد القوات المسلحة خطوة مهمة على طريق بناء دولة المؤسسات، وكانت منطلق تمكين لتجربتنا الاتحادية وسياج تحصين لمسيرتها.

❖ أكد سفير دولة الإمارات لدى مصر محمد بن نخيرة الظاهري أن الإمارات تؤكد دعمها للفلسطينيين في كل ما يوحد صفوفهم ويعزز مواقفهم من أجل استرداد حقوقهم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية أن إرادة الشعوب والإرادة الدولية هما مرجعيتان أساسيتان لتحديد موقف بلاده مما يجري في هذا البلد أو ذاك.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني تطورات الأوضاع في المنطقة.

❖ توقع محافظ مصرف الإمارات المركزي سلطان السويدي أن ينمو اقتصاد الإمارات بما يصل إلى خمسة في المائة هذا العام، واستبعد أي تغيير جوهري في تدفقات رؤوس الأموال بسبب الاضطرابات في المنطقة.

❖ أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على ضرورة تحقيق الأمن والسلام في المنطقة ودعم كافة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان عمق العلاقة التي تربط بين دولة الإمارات وجمهورية العراق، مشيراً إلى حرص الإمارات على تعزيز التعاون مع العراق في المجالات كافة.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أهمية ترسيخ الاستقرار في المنطقة وضرورة التواصل بين المسؤولين في دولة الإمارات والجمهورية الإسلامية الإيرانية مع تأكيد سموه على الاحترام المتبادل لسيادة الدول في المنطقة.

❖ أكدت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التجارة الخارجية أن دولة الإمارات تعد أحد الاقتصادات الأكثر حيوية وتنوعاً في الشرق الأوسط ومكاناً عظيماً لمزاولة المسيرة المهنية في صناعات متعددة.

❖ قال سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان إن دولة قطر أعطتنا درساً وأملاً بأن التضامن العربي قادر على مواجهة أي خلافات.

❖ بحث الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي العلاقات الثنائية والأوضاع الإقليمية.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع وزير الاقتصاد البولندي فالديمار بافلاك العلاقات الثنائية وآخر التطورات في المنطقة وقضايا إقليمية ودولية إلى جانب التطورات الدولية الراهنة.

مملكة البحرين

❖ بحث عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة مع ملك إسبانيا إخوان كارلوس خلال اتصال هاتفي العلاقات بين البلدين وآخر التطورات والمستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

❖ أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن إرسال قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين تم في إطار الشرعية والقانون وجاء منسجماً تماماً مع معاهدة الدفاع المشترك التي تجمع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون.

❖ أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اتصال هاتفي أجراه مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة أن استقرار البحرين يعتمد على احترام حقوق الجميع.

❖ رحبت مملكة البحرين بالتوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية برعاية مصرية في القاهرة بين حركتي فتح وحماس وبقية الفصائل الفلسطينية.

❖ قال وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة إن القيمة الإجمالية للميزانية الجديدة للبحرين تصل إلى أكثر من ٦ مليارات دينار بحريني.

❖ بحث الملك حمد بن عيسى مع عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني علاقات التعاون الثنائي بين البلدين والعلاقات الأردنية - الخليجية وسبل تعزيزها بالإضافة إلى مستجدات الأوضاع على الساحة العربية.

araa@araa.net

❖ أكد فضيلة الإمام شيخ الأزهر محمد الطيب أن البحرين ستبقى عزيزة على قلب مصر، ومن يستهدف أمنها فهو يستهدف ثغراً من ثغور الإسلام.

❖ أعرب قادة مجلس التعاون الخليجي عن بالغ قلقهم لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس من خلال التآمر على أمنها الوطني وبث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها.

❖ أكد الرئيس التركي عبدالله غول دعمه لاستقرار مملكة البحرين، مشيراً إلى ما يربط بين البحرين وتركيا من علاقات تاريخية وطيدة.

❖ أكد ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حرص المملكة ومجلس التعاون على مستقبل اليمن وشعبه مؤكداً أن دول المجلس تسعى جميعاً إلى تجاوز اليمن للأزمة التي يمر بها.

❖ أكد الملك حمد بن عيسى أن البحرين دائماً ملتقى الأديان والحضارات ومركزاً للتواصل والتسامح منذ عصور طويلة كما أنها تحتضن الجميع من دون تمييز.

❖ أكد نائب وزيرة الخارجية الأمريكية جيفري فيلتمان اهتمام بلاده بدعم الأمن والاستقرار في مملكة البحرين وحرصها على الشراكة القائمة بين البلدين.

❖ بحث ولي العهد الأمير سلمان بن حمد مع رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون سبل دعم الاستقرار والتنمية وإحلال السلام وتحقيق تطلعات الشعوب وضمان الأمن وإرساء دعائم التعاون الإقليمي الدولي لمستقبل أفضل.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد أن مملكة البحرين ملتزمة بمسيرة النهج الإصلاحي والمشروع الرائد الذي اختطه وأسس دعائمه الملك حمد بن عيسى لبناء دولة المؤسسات والقانون.

❖ استعرض خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح خلال اتصال هاتفي العلاقات الثنائية والأوضاع في الجمهورية اليمنية.

❖ قال مدير معهد الاستشراق الروسي العريق البروفيسور فيتالي نعومكن إن المملكة العربية السعودية وروسيا بحاجة إلى خريطة طريق لتجسير الهوة والنقص بين البلدين اللذين يبدو أنهما بعيدان أكثر من اللازم عن بعضهما.

❖ شدّد عدد من علماء المسلمين السعوديين وسياسيين على أن مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن سيكون له تأثير قاتل على تنظيم القاعدة الأساسي وقد يهز البناء الهرمي للتنظيم، وإن كان سيولد بعض العمليات الانتقامية إلا أنها لن تتطور.

❖ تشير الدراسات إلى أن المملكة تحتاج لمواجهة الطلب على الكهرباء المتنامي بنسب كبيرة سنوياً، إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمحطات التوليد بما يقرب من ٣٠ غيغاوات بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٠٠ مليار ريال.

❖ قال أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني إن الدول الخليجية العربية لا تعتزم التوسط في سوريا في أي اتفاق سياسي مشابه لما توصلت إليه في اليمن.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني العلاقات الثنائية ومجمل التطورات على الساحات العربية والإقليمية والدولية.

❖ أكد رئيس الوزراء اليمني محمد علي مجور على أهمية الدور السعودي إزاء حقن الدماء وإرساء الأمن والاستقرار في اليمن، جازماً بأن دعم الرياض المنقطع النظير أنقذ بلاده من أزمة اقتصادية خانقة.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال اتصال هاتفي العلاقات الثنائية ومجمل الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ دان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني أحداث العنف الطائفية التي شهدتها مصر مؤخراً ووصفها بأنها مؤلمة ومحزنة لكل أبناء العروبة والإسلام.

❖ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عدداً من الأوامر الملكية منها إعفاء الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل رئيس ديوان المظالم من منصبه، وتعيين الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار بدلاً منه بمرتبة وزير.

❖ قال وزير الداخلية الباكستاني رحمان ملك إن كل من يعادي المملكة هو عدو باكستان، واصفاً الإرهابيين بأعداء الإسلام.

❖ أكد رئيس الوزراء الماليزي داتو سري محمد نجيب تون عبدالرزاق أن بلاده حريصة على دعم وتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الرياض في الميادين كافة، قائلاً إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحظى باحترام كبير في العالم الإسلامي وخارجه ويعتبر قائداً للأمة.

الخليج في شهر
مايو

❖ دان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني حادث الاعتداء الذي أودى بحياة الدبلوماسي السعودي حسن القحطاني في مدينة كراتشي الباكستانية.

❖ دعا مجلس الوزراء المجتمع الدولي إلى التكاتف والعمل الجماعي لمحاربة آفة الإرهاب التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها.

❖ أعرب عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني عن تقديره لجهود قادة دول مجلس التعاون الخليجي في دعم طلب انضمام الأردن إلى دول مجلس التعاون.

سلطنة عمان

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً سلطانياً سامياً يتعلق بتعيين عضوين في مجلس الدولة.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً سلطانياً يتعلق بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية.

❖ استقبل اللواء الركن طيار يحيى بن رشيد بن راشد آل جمعة قائد سلاح الجو السلطاني الفريق أول نعمان بشير رئيس هيئة الأركان البحرية في جمهورية باكستان الإسلامية الصديقة، وتم خلال المقابلة تبادل وجهات النظر في عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ أعربت روسيا عن تقديرها للجهود التي تبذلها سلطنة عُمان في دعم مسيرة التطوير والبناء الداخلي وترسيخ علاقات الصداقة والتفاهم مع المجتمع الدولي.

❖ أكد الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي أن التوافق العربي على اختيار الدكتور نبيل العربي لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية يصب في صالح العمل العربي المشترك في هذه المرحلة الحساسة التي تشهد انطلاقة الثورات الشبابية في الوطن العربي.

❖ أشادت فرنسا بالدور المهم الذي تقوم به دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما في المساعدة على إنهاء الأزمة في اليمن والقضايا الإقليمية الأخرى.

❖ دعت سلطنة عُمان إلى مراجعة الأنظمة والتشريعات وتطوير الرابط الحقيقي بين الاقتصاد والتعليم وسوق العمل، وذلك في اجتماع المائدة المستديرة على هامش مؤتمر العمل العربي.

❖ أكدت سلطنة عمان أن مشاركتها في المؤتمر السادس عشر للأرصاد الجوية بجنيف والمؤتمرات المماثلة تعد دليلاً واضحاً على اهتمامها الكبير بقضايا البيئة والمناخ.

❖ أعلن الطيران العماني عن بدء خدمات الشحن البري لربط مسقط بصلالة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي اعتباراً من أول يونيو ٢٠١١.

❖ أعلنت سلطنة عمان مُمثلةً في الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات عن مشاركتها في المعرض الكوري للاستثمارات الأجنبية لعام ٢٠١١.

❖ أعلن ناشطون عمانيون تنظيم مزيد من الاحتجاجات، وشكوا من أنه لم تبذل جهود كافية لاسترضاء المتظاهرين الذين يطالبون بتحسين الأجور ومزيد من الوظائف وإنهاء الفساد.

❖ وقعت سلطنة عمان ومملكة البحرين ثلاث مذكرات تفاهم في المجالات التربوية والتعليمية والسياحية والأمنية وذلك في ختام اجتماعات الدورة الرابعة للجنة العمانية - البحرينية المشتركة.

❖ نظمت جمعية المرأة العمانية في مسقط ملتقى المرأة والبيئة الأول، قُدمت فيه ٧ أوراق عمل من قبل عدة مؤسسات حكومية وأهلية.

دولة قطر

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس العلاقات الثنائية وآخر التطورات على الساحة الفلسطينية.

❖ أعرب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني عن أمله في إيجاد «حل سوري سريع» للأزمة في هذا البلد يرضي الشعب السوري ويلبي مطالبه.

❖ بحث وزير الدولة للشؤون الخارجية أحمد بن عبدالله آل محمود مع وزير خارجية بوركينا فاسو جبريل باسولي الجهود المبذولة لإتمام عملية السلام حول دارفور والاستعدادات الجارية لعقد الاجتماع الموسع لأصحاب المصلحة.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع رئيس المجلس العسكري المصري المشير محمد حسين طنطاوي العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ يُتوقع خبراء أن يتضاعف رصيد الحساب الجاري الخارجي لدولة قطر بنحو مرتين خلال عامين فقط، ليستقر فوق ٧٠ مليار دولار.

❖ أعلنت قطر انسحابها من المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن بسبب المماطلة والتأخير في التوقيع عليها، واستمرار المواجهات التي تتنافى مع المبادرة.

araa@araa.net

❖ أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية أحمد بن عبدالله آل محمود وقوف دولة قطر أميراً وحكومةً وشعباً إلى جانب الشعب الليبي الشقيق وممثله الشرعي المجلس الوطني الانتقالي من أجل الخير والحق.

❖ أشاد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالدور الكبير الذي لعبته دولة قطر في الوصول إلى اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي أنهى قطيعة أربع سنوات بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

❖ بحث ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع زعيمة الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي علاقات التعاون بين قطر وواشنطن بالإضافة إلى بحث عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

❖ جدد وزير الطاقة والصناعة محمد بن صالح السادة تأكيده على عدم وجود مشكلة في عمليات إمداد النفط العالمية.

❖ قال وزير الدولة للشؤون الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني إن دولة قطر من بين أوائل الدول التي استشعرت خطر الإرهاب، وعملت على تعزيز التعاون مع مختلف المنظمات والهيئات العاملة في مجال مكافحته.

❖ قال المرشح القطري لمنصب الأمين العام للجامعة العربية عبدالرحمن العطية إن توافق دولة قطر ومصر يأتي تعبيراً عملياً جديداً عن مدى الدعم الذي قدمه ويقدمه الشيخ حمد بن خليفة للعمل العربي المشترك.

❖ أكدت دولة قطر حرصها على دعم العمل العربي المشترك، ومساندة قضايا المنطقة وفي صدارتها القضية الفلسطينية التي توجت مؤخراً بالمصالحة الوطنية لإنهاء الانقسام.

دولة الكويت

❖ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مرسوماً أميرياً يقضي بتشكيل الحكومة الجديدة، وتعيين الشيخ ناصر المحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد الصباح سعي الكويت قيادة وحكومة وشعباً إلى العمل بشكل وثيق ومتصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الجابر الصباح على موقف دولة الكويت الداعم لجهود الشعب المصري في هذه المرحلة من أجل الانطلاق نحو آفاق جديدة من العمل الخلاق.

❖ طالب رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي (الأخوة) في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مراعاة الجيرة) وعدم إطلاق التصريحات غير الإيجابية التي لا تخدم تقارب العلاقات مع دول المنطقة ولا تتوافق معها.

❖ قال سفير دولة الكويت لدى المملكة الأردنية الهاشمية حمد الدعيج إن زيارة عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني إلى الكويت تأتي كدعم وترسيخ للعمل العربي المشترك وخدمة القضايا العربية.

❖ أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قام بترشيح ماثيو تويلر سفيراً أمريكياً جديداً لدى دولة الكويت.

❖ أكدت دولة الكويت أنها قطعت شوطاً كبيراً في مجال مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

❖ أمل رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد في تجاوز حالة الإرهاق السياسي التي أثقلت الكويت بتداعياتها وآثارها والمبادرة إلى إرساء نهج عملي يؤسس لانطلاقة جديدة لدفع عجلة الإصلاح والتطوير.

❖ بحث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما القضايا الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى التطورات التي تشهدها المنطقة، وآخر المستجدات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ دان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح بشدة جرائم الاحتلال الإسرائيلي وإطلاقه النيران لقتل العزل في لبنان وفلسطين والجولان المحتل في ذكرى النكبة.

❖ أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد على المسؤولية الجماعية لدول الخليج في المحافظة على الأمن والاستقرار.

❖ أعلن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي أن إيران والكويت وافقتا على إعادة سفراء البلدين مما ينبئ بتوصل الطرفين إلى وضع حد للتوتر الذي ساد العلاقات.

❖ أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي حرص جميع النواب على العمل على تعزيز الوحدة الوطنية بما من شأنه وأد الفتنة وحماية المجتمع الكويتي منها، معرباً عن سعادته بالنتائج التي تحققت عن اجتماعه التشاوري معهم.

❖ أكد الشيخ الدكتور محمد السالم الصباح رفض دولة الكويت التصريحات الاستفزازية التي يدلي بها بعض مسؤولي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مشدداً على ضرورة أن يبدي الجانب الإيراني حسن النوايا في المرحلة المقبلة ●

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مجموعة من الأوراق والترجمات والدراسات

التي تسلط الضوء على القضايا الإقتصادية في منطقة الخليج

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

ملف العدد:

المجالس التشريعية الخليجية: الواقع والطموح

- الدبلوماسية البرلمانية الخليجية: الآليات والفاعلية والتفعيل
- البرلمانات الخليجية في ظل ضعف مؤسسات المجتمع المدني المستقلة
- التحولات الديمقراطية والحريات في دول الخليج
- نحو تمثيل برلماني أكبر للمرأة الخليجية
- التجربة البرلمانية في دول الخليج العربية
- التجربة البرلمانية الكويتية: دراسة في تجربة خليجية رائدة

الإصلاح السياسي والدستوري في دول الخليج العربية: معضلة تبحث عن حل

عملية التغيير والحراك السياسي التي شهدتها معظم دول مجلس التعاون، تذهب عند تناولها من أبعاد تتجاوز المطلب الداعي للديمقراطية كأساس للتعامل الدولي، إلى أبعاد داخلية بالأساس تعكسها طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها تلك المجتمعات. فهذا النمط من الحكم رغم عدم ديمقراطيته بـ«المفهوم الغربي» يتسم بمحافظته على التوازنات القبلية والتركيبة المجتمعية، التي تمثل خطوطاً حمراً لأي حاكم لا يمكن تجاوزها.

خالد علي عبدالخالق *

فرضت التطورات على دول المجلس ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وتشريعية

عندما سمحت تلك النظم بوجود مساحة لممارسة ديمقراطية كانت في أضيق الحدود بحيث إنها لم تتكامل أو تتصل لتكون حلقة ديمقراطية تستتبعها حلقات متتالية، بل كثيراً ما كان يتم قطعها قبل أن تكتمل، فالنظم الخليجية وإن كانت سمحت بزيادة مساحة الدور للمجالس الاستشارية (برلمان) كإجراء انتخابات للمرة الأولى في بعضها وتمثيل نوعي بين الأعضاء كوجود مشاركة نسائية إلا أنها سلبت تلك الإصلاحات. من ناحية أخرى جعلت الانتخابات لنصف الأعضاء أو تأجيلها وعند انعقادها بصورة متزامنة وحتى إن تم إكسابها بعض السلطات التشريعية أو الرقابية تكون مرهونة بتوافقها مع النظام بحيث إن سلطاتها الرقابية إذ تقاطعت مع النظام السياسي يكون حل البرلمان هو الإجراء النهائي. وفي هذا السياق تبدو الحالة القطرية في الوسط بين تجارب تسبقها مثل الكويت وسلطنة عمان وحالات مساوية مثل البحرين (المرشحة لأخذ خطوات متسارعة على طريق الانفتاح السياسي) وحالات أقل مثل السعودية والإمارات، فالخطوات الإصلاحية التي اتخذتها بعض النظم الخليجية كإجراء «انتخابات جزئية وغير مباشرة» لمجالسها التشريعية ما لبثت أن عدلت عنها بانتهاء دوراتها المنتخبة السابقة، بل تراجعت

مقال araa@araa.net

البعد الأمني يعتبر أحد أبرز محددات العملية السياسية في دول الخليج

عما اتخذته من إصلاح. وبعد أن كان الحديث عن تطور في العملية السياسية في مرحلة لاحقة أصبح الآن الحديث عن مراجعة لما اتخذ من خطوات إصلاحية سابقة حسبما تم التعبير عنه في المرسوم الملكي الذي صدر بتأجيل الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، حيث كان من المقرر إجراء انتخابات الدورة الثانية لانتخاب أعضاء المجالس البلدية هذا العام، أو أن لا حاجة لتلك الانتخابات والإبقاء على التشكيلة التي أفرزتها نتيجة الانتخابات في الدورة السابقة كما هو الحال في دولة الإمارات.

لقد اكتسبت عملية الإصلاح السياسي والدستوري في دول الخليج العربية أهمية خلال السنوات القليلة الماضية، فقد سمحت تلك الإصلاحات بتطوير المؤسسات التي تنامى دورها في عملية صنع السياسات بصورة محدودة، وفي الوقت نفسه أدت هذه الإصلاحات إلى تعزيز السلطات المطلقة للأنظمة السياسية في هذه المنطقة، فقد شهدت دول الخليج مجموعة من الظواهر والعمليات السياسية التي تدفع بالمشاركة السياسية الشعبية لمواطنيها، فكان إجراء أول انتخابات في كل من الإمارات ٢٠٠٦ والسعودية ٢٠٠٥، والسماح للمرة الأولى في تاريخ الكويت للمرأة بالمشاركة السياسية في ٢٠٠٥، وصدور دستور جديد في كل من البحرين ٢٠٠١ وقطر ٢٠٠٣ يمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب، وإجراء الانتخابات في سلطنة عمان بمشاركة نسائية عام ١٩٩٥ كأول مشاركة سياسية للمرأة الخليجية، وإشهار جمعيات حقوق الإنسان في كل من الإمارات والسعودية والكويت. إضافة إلى ذلك تزايد الحديث في الخطابات السياسية عن تقوية الممارسات الديمقراطية، وتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتعزيز دور مكونات المجتمع المدني وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية من جانب بعض القادة والمسؤولين الخليجيين.

كل تلك الشواهد عبرت بصورة أو أخرى عن أن هناك ميلاً حكومياً تجاه توسيع قاعدة المشاركة السياسية واتساع مساحة عملية الإصلاح السياسي في تلك الدول. إلا أن تلك الشواهد والآمال ما لبثت أن تبددت وانطفأ بريقها، وقد برزت تلك الحالة في كل من السعودية والإمارات بصفة خاصة على اعتبار أنهما البلدان الخليجيان اللذان لم تشهدها أي تجربة انتخابية خلال تاريخها الحديث على السواء إلا في عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ على التوالي، وعلى الرغم من تشابه الحالتين أو التجربتين الانتخابيتين في كل من الإمارات والسعودية من كونهما انتخابات

جزئية لاختيار نصف أعضاء مجلسيهما «ذوي الطابع الاستشاري»، إلا أنهما يختلفان في طبيعة المشاركة (النسائية) في تلك العملية، فالإمارات سمحت للمرأة بالمشاركة السياسية انتخاباً وترشيحاً بل استطاعت المرأة خلال تلك العملية الانتخابية الفوز بمقعد واحد في تلك الانتخابات، أما السعودية فلم تسمح في تلك الانتخابات بمشاركة المرأة سواء بالترشيح أو الانتخاب، وجرت الانتخابات لاختيار نصف المجالس البلدية بنصف المواطنين السعوديين.

كما أن عملية الإصلاح السياسي والدستوري في دول مجلس التعاون الخليجي لم تترافق مع تعزيز الديمقراطية التي تحتاج إلى تطور اجتماعي وثقافي وسياسي طويلة الأمد لاتزال دول المنطقة في بداياته، ولا أدل على ذلك من أنه على الرغم من تأكيد القيادتين السياسيتين في كل من الإمارات والسعودية على أن الدورة المقبلة من الانتخابات سواء للمجلس الوطني أو المجلس البلدي سوف تشهد توسيعاً للمشاركة السياسية واختيار مجمل أعضاء المجلس، إلا أنهما اتفقتا على موعد وتوقيت تأجيل الانتخابات في كلتا الدولتين، ففي الإمارات صدر مرسوم يقضي بتأجيل الانتخابات المزمع إجراؤها العام الحالي ومد عمل المجلس الوطني الاتحادي بأعضائه الأربعين لمدة عامين مقبلين، وفي السعودية صدر مرسوم ملكي يقضي بتأجيل الدورة الثانية للانتخابات البلدية للعام ٢٠٠٩ لمدة عامين أيضاً من أجل دراسة الدورة الأولى بشكل أوسع بهدف الخروج بنتائج أفضل في الدورة الثانية للانتخابات.

إن المتأمل للوضع التشريعي وعملية الإصلاح السياسي في تلك الدول يجد أن الإمارات، ومنذ إعلان قيام اتحادها في عام ١٩٧١ لم تجر أي عملية انتخابية فيها حتى إنها ظلت تعمل بالدستور المؤقت قرابة ربع قرن، ولم يتم تحويله إلى دستور دائم إلا في عام ١٩٩٦، وظلت تلك الصيغة السياسية مقبولة ومتوافقاً عليها من جانب الشعب الإماراتي اللهم إلا من جانب بعض التيارات الإصلاحية التي لا تشكل تياراً إصلاحياً بقدر ما تشكل أفراداً. كما أن الإمارات ظلت تعمل بصيغة المجلس الوطني الاتحادي وهو مجلس استشاري يعين أعضاؤه الـ ٤٠ ولم يطرأ على تلك الصيغة السياسية أو العقد المبرم بين الشعب والحاكم أي تغيير إلا في عام ٢٠٠٦ من حيث طريقة اختيار أعضائه وإجراؤها أول انتخابات لنصف أعضاء مجلسها الوطني وبمشاركة نسائية للمرة الأولى.

أما المملكة العربية السعودية فقد تم إصدار قانون ينظم عمل البلديات والقرى في فبراير ١٩٧٧، ونص على أن السلطات البلدية تتولاها جهتان: المجلس البلدي ورئيس البلدية. وجاء في النظام أن يتم اختيار نصف أعضاء المجلس البلدي بالانتخاب، ومنذ ذلك الحين لم يتم إجراء أي عملية انتخابية، بل بقي الأمر كما هو عليه، ويختار وزير الشؤون البلدية والقروية النصف الآخر. وفي أكتوبر٢٠٠٣ أقر مجلس الوزراء السعودي بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخابات، وذلك بتشغيل المجالس البلدية وفقاً لنظام البلديات والقرى، وفي فبراير ٢٠٠٥ أجريت الانتخابات لانتخاب نصف أعضاء المجلس البلدي فقط ١٧٨ (مقعداً) والمكون من ٣٥٦ مقعداً (الحكومة ستعين النصف الثاني من أعضاء المجلس) على ثلاث مراحل زمانية ومكانية.

اكتسبت عملية الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية أهمية خلال السنوات الماضية

لقد فرضت التطورات الإقليمية والدولية على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وتشريعية تدفع بالعملية الديمقراطية في تلك الدول، بل تم إطلاق المبادرات بشأن الإصلاح والديمقراطية في المنطقة من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية. وكان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تبعها من ضغوط أمريكية على النظم السياسية في تلك الدول وخاصة النظام السعودي الذي تبين أن ١٥ من الخاطفين الـ ١٩ الذين نفذوا هجمات ١١ سبتمبر كانوا سعوديين، أن عملت على ضرورة التعاطي والتجاوب مع تلك المطالب الأمريكية ولو بصورة مرحلية أو مؤقتة، من أجل امتصاص تلك الضغوط في تلك المرحلة، وهذا ما عبرت عنه التطورات الأخيرة في كل من الإمارات والسعودية اللتين أجلتا إجراء الانتخابات التي كان من المقرر لها أن تجرى عام ٢٠٠٩.

لقد فرضت المعطيات الجغرافية والميراث التاريخي لدول تلك المنطقة أعباء على حكوماتها، بحيث أصبح البعد الأمني أحد أبرز محددات العملية السياسية فيها ومقنناً لأي عملية إصلاح سياسي، فالهاجس الأمني مثل العنصر البارز في أدوات تشكيل السياسة الداخلية والخارجية لدول المنطقة، وهذا العامل يشكل قيداً على عناصر توسيع المشاركة السياسية أو انتقاداً للممارسة الديمقراطية ●

*صحفي وباحث في جريدة «الأهرام» - مصر

الدبلوماسية البرلمانية الخليجية: الآليات والفاعلية والتفعيل

لم تعد الدبلوماسية بمفهومها الحديث تقتصر على ما تمارسه حكومات الدول المختلفة عبر سفرائها المنتشرين في كافة أنحاء العالم فقط، فربما كان هذا هو الوضع السائد منذ عقود خلت، إلا أنه مع ثورة المعلومات والتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات ومع اتساع مساحة الحرية والديمقراطية برزت أشكال جديدة وحديثة للدبلوماسية تختلف كلياً عن الشكل التقليدي الذي ظلت عليه لفترات طويلة، بحيث لم تعد قصراً على الحكومات فقط، وإنما ظهرت فواعل جديدة كل منها يمارس الدبلوماسية الخاصة به في إطار دوره المنوط به والاختصاص المحدد له. وفي هذا السياق أصبح للبرلمانات الوطنية الدبلوماسية الخاصة بها بما يعرف بـ «الدبلوماسية البرلمانية».

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر *

يهدف هذا المقال إلى تناول بعض ملامح الدبلوماسية البرلمانية الخليجية من خلال أربعة عناصر، أولها يتناول التعريف بمفهوم الدبلوماسية البرلمانية، وثانيهما يتناول آليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الخليجية، فيما يتناول العنصر الثالث حدود فاعلية الدبلوماسية البرلمانية الخليجية، ويتناول العنصر الرابع والأخير مقترحات لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية الخليجية.

أولاً: التعريف بمفهوم الدبلوماسية البرلمانية

الدبلوماسية البرلمانية في أبسط تعريف لها، هي تلك الدبلوماسية التي تمارسها البرلمانات المختلفة خارج نطاق الدولة، وتتفاعل من خلالها مع مختلف القضايا الدولية والتي تؤثر بدورها على الصعد الوطنية في عصر تلاشت فيه المسافة التي كانت تفصل بين الداخل والخارج. وقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانية وفق هذا المعنى فرصة لطرح وجهات نظر الرأي العام العالمي حول قضايا قد لا يتاح تناولها من خلال القنوات الحكومية الرسمية، بالإضافة إلى إسهامها في تكوين رأي عام دولي - مؤيد أو معارض - لمختلف القضايا المطروحة على الساحة الدولية. وإذا كانت الدبلوماسية الرسمية تحكمها قيود التوازنات الدولية واعتبارات المصالح على تباينها، فإن الدبلوماسية البرلمانية في هذا الإطار تتمتع بمرونة واسعة سواء على مستوى القضايا التي تتناولها أو من حيث كيفية التناول.

وتتعدد صور وتطبيقات الدبلوماسية البرلمانية، بيد أن أهم صورها هي تلك التي تُمارس من خلال المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية. ويأتي على رأس تلك المنظمات الاتحاد البرلماني الدولي الذي يوازي منظمة الأمم المتحدة على المستوى الحكومي، بالإضافة إلى منظمات برلمانية أخرى تشمل: الاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي الانتقالي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، وبرلمان عموم إفريقيا، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية المتوسطية. فهذه المنظمات البرلمانية كلها، يلتقي خلالها البرلمانيون من مختلف دول العالم من أجل التنسيق بين مواقف البرلمانات واتخاذ موقف برلماني تجاه عدد من القضايا الدولية، مثل قضايا السلام والأمن الدوليين، والمساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان، وكيفية تدعيم الديمقراطية البرلمانية على مستوى العالم، وغيرها من القضايا ذات المصلحة الجماعية الدولية.

ثانياً: آليات الدبلوماسية البرلمانية الخليجية

يمكن القول إن هناك ثلاث آليات مهمة لممارسة الدبلوماسية البرلمانية الخليجية، أولها: الدبلوماسية البرلمانية الخليجية الخاصة ببرلمان كل دولة على حدة من خلال الشعب البرلمانية في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي التي تنظم الأمور الخاصة بعضوية ونشاط كل برلمان في الاتحادات والمنظمات البرلمانية على اختلاف مستوياتها الإقليمية والدولية. وثانيها: الدبلوماسية البرلمانية الخليجية التي تتم على المستوى الثنائي من خلال ما يسمى «جمعيات الصداقة البرلمانية». وثالثها: الدبلوماسية البرلمانية الخليجية على المستوى

الجماعي، والتي تتم من خلال الاجتماع السنوي لرؤساء برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن تناول هذه الآليات الثلاث على النحو التالي:

أ- الشعب البرلمانية في برلمانات دول المجلس «المستوى الفردي»

يوجد في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي جهاز يسمى (الشعبة البرلمانية)، وتوجد في بعض دول المجلس تحت مسمى آخر مثل مكتب العلاقات البرلمانية، غير أن المسمى الدارج لهذا الجهاز في معظم برلمانات دول العالم هو الشعبة البرلمانية، وفي حال وجود غرفتين للبرلمان في دولة ما، غالباً ما تتبع هذه الشعبة الغرفة المنتخب أعضاؤها بالكامل أو معظمهم على الأقل. ورغم اختلاف مسمى هذه الشعبة من بلد خليجي إلى آخر، إلا أن طبيعة النشاط والهدف تكاد تكون متطابقة، حيث يناط بهذا الجهاز مهام الدبلوماسية البرلمانية لكل برلمان في دول المجلس، وتعمل هذه الشعب على توحيد أهداف وجهود أعضاء البرلمانات في مشاركاتهم الخارجية في أنشطة ومؤتمرات الاتحادات والمنظمات البرلمانية الدولية والإسلامية والعربية، وغيرها من المؤسسات والاتحادات الأخرى ذات الطابع البرلماني. والغاية الأساسية من الشعب البرلمانية هي تمثيل برلمانات دول المجلس، وتنظيم مساهمتها في أعمال الاتحادات والهيئات والمؤسسات التي يقرر كل برلمان الاشتراك في عضويتها أو المساهمة في أعمالها.

> فاعلية الدبلوماسية البرلمانية الخليجية لا تزال تتسم بمحدودية التأثير

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، توجد شعبة برلمانية تابعة للمجلس الوطني الاتحادي «عدد أعضائه ٤٠ عضواً ونصفه منتخب والنصف الآخر معين»، تضم جميع أعضائه بهدف تنظيم مشاركة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في المؤتمرات والاجتماعات البرلمانية العربية والدولية. وللشعبة البرلمانية لجنة تنفيذية تتكون من رئيس المجلس الذي يترأس اللجنة بحكم منصبه، ووكيل وأمين سر وأربعة أعضاء وأمين عام المجلس. ويتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية في بداية كل دور انعقاد. وتتولى هذه اللجنة الإعداد لاشتراك المجلس الوطني الاتحادي في المؤتمرات والاجتماعات البرلمانية العربية والدولية وتعيين ممثليها وأعضاء الوفود في هذه المؤتمرات، وتقوم اللجنة بإعداد تقرير عن مشاركة المجلس في هذه الاجتماعات.

وفي مملكة البحرين، توجد الشعبة البرلمانية في مجلس النواب البحريني «عدد أعضائه ٤٠ عضواً بالانتخاب، ومدته أربع سنوات»، وتتمثل أبرز اختصاصاتها في الإعداد والتحضير لمشاركات الوفود في نشاطات ومؤتمرات الاتحادات والمنظمات البرلمانية الدولية والإسلامية والعربية وغيرها من المؤسسات والاتحادات البرلمانية الأخرى ولجان الصداقة البرلمانية والزيارات المتبادلة. كما تتولى إعداد التقارير الخاصة بمشاركة المجلس في هذه المؤتمرات، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عنها.

وفي دولة الكويت، يوجد هذا الجهاز تحت مسمى «مكتب الشعبة البرلمانية»، ويتولى هذا المكتب بوجه عام الإشراف على نشاط مجلس الأمة الكويتي «عدد أعضائه ٥٠ عضواً بالانتخاب، ومدته أربع سنوات» في الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي والمنظمات البرلمانية الدولية الأخرى. ويتولى أيضاً إعداد وصياغة مشروعات الكلمات التي يلقيها أعضاء الوفود البرلمانية في المؤتمرات والأنشطة البرلمانية وصياغتها في ضوء الموضوعات الخاصة لكل مؤتمر، كما يختص بمتابعة نشاط جمعيات الصداقة البرلمانية لمجلس الأمة.

وفي المملكة العربية السعودية، يوجد هذا الجهاز تحت مسمى «مكتب شعبة العلاقات البرلمانية» التابع لمجلس الشورى السعودي «عدد أعضائه ١٥٠ عضواً بالتعيين، ومدته أربع سنوات»، ويتبع هذا المكتب ثلاث إدارات فرعية، هي: إدارة الاتحادات والمنتديات البرلمانية، وإدارة لجان الصداقة البرلمانية، وإدارة أعمال الشعبة البرلمانية. وتتمثل أبرز مهام هذا المكتب بإداراته الثلاث في استكمال إجراءات انضمام مجلس الشورى السعودي إلى الإتحادات والهيئات البرلمانية الدولية والقارية والإقليمية، وإعداد التقارير والخطابات الخاصة بمشاركة المجلس في نشاط تلك الاتحادات، وإعداد مشروعات كلمات وفود المجلس فيها، وكذلك مشروعات أوراق العمل، ومتابعة الوثائق والقرارات والتوصيات الصادرة عن الاتحادات ودراستها وإكمال الإجراءات المطلوبة حيالها، واقتراح سبل تنمية علاقات الصداقة مع المجالس والبرلمانات والمنظمات. وفي سلطنة عمان، يوجد الجهاز تحت مسمى «مكتب الشعبة البرلمانية والعلاقات الخارجية»، وهو مكتب تابع لمجلس الشورى العماني «منتخب وعدد أعضائه ٨٤ عضواً ومدته أربع سنوات»، ويتولى الإشراف على نشاط المجلس في الاتحادات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، بدءاً من إعداد الملفات والمداخلات الخاصة بالمشاركة في أعمال هذه الاتحادات، وانتهاء بمتابعة ما يصدر عنها من توصيات وقرارات، كما يشرف كذلك على الأنشطة الخاصة بفعاليات جمعيات الصداقة البرلمانية التي يشترك فيها مجلس الشورى العماني مع غيره من برلمانات الدول المختلفة.

أما بالنسبة لمجلس الشورى القطري، فلم تتوفر معلومات عنه في هذا الصدد، فضلاً عن أنه ليس للمجلس موقع إلكتروني يمكن الرجوع إليه على شبكة الإنترنت.

ب- جمعيات الصداقة البرلمانية الخليجية «المستوى الثنائي»

توجد لدى برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي آلية أخرى مهمة من آليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية، وتتمثل فيما يسمى «جمعيات

الدبلوماسية البرلمانية هي الدبلوماسية التي تمارسها البرلمانات المختلفة خارج نطاق الدولة

أو لجان الصداقة البرلمانية». وهي عبارة عن اتفاقيات أو بروتوكولات تعاون يوقعها كل برلمان من برلمانات دول المجلس مع برلمانات الدول الأخرى، ويُشكل لهذه الجمعيات أعضاء من كل برلمان يتم تغييرهم عقب كل انتخابات برلمانية، وغالباً ما يكون هؤلاء الأعضاء هم المنوط بهم إجراء المقابلات والمحادثات مع نظرائهم من البرلمانيين ممن تشملهم تلك الجمعيات. وتمثل هذه الجمعيات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الخليجية على المستوى الثنائي لأنها عادة ما تتخذ شكلاً ثنائياً بين برلمان الدولة المعنية في دول المجلس مع برلمان دولة أخرى.

وفي الغالب، تهدف جمعيات الصداقة البرلمانية الخليجية هذه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمثل القاسم المشترك بينهما؟ :تبادل وجهات النظر بشأن العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والإقليمية المهمة ذات الاهتمام المشترك التي تخص كلا الطرفين، وتشجيع واتخاذ الترتيبات اللازمة لتبادل الزيارات على مستوى عال بين البرلمانيين؛ وتنظيم وتنسيق تبادل الزيارات والجولات الدراسية والأشكال الأخرى للتبادل بين اللجان الخاصة بكلا الجانبين، وتوفير الدعم والخدمات الاستشارية لأعضاء وفدي البلدين في سياق اجتماعاتهم ومشاوراتهم على صعيد المؤتمرات البرلمانية الدولية والإقليمية.

ج- الاجتماع السنوي لرؤساء البرلمانات الخليجية

تتمثل الآلية الثانية من آليات الدبلوماسية البرلمانية الخليجية في الاجتماع السنوي لرؤساء البرلمانات الخليجية، وهي تعكس في الوقت ذاته ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الخليجية على المستوى الجماعي. فقد اتخذ قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية السابعة والعشرين في ديسمبر ٢٠٠٦ بمدينة الرياض قراراً بعقد اجتماعات دورية لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونتج عن هذا القرار اجتماع دوري لرؤساء البرلمان الخليجية تحت مسمى «اجتماع رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون الخليجي»، وهو اجتماع سنوي عقد حتى الآن أربع مرات، كان الاجتماع الرابع في دولة الإمارات في نوفمبر ٢٠١٠، بينما عُقد الاجتماع الثاني في دولة الكويت في ديسمبر ٢٠٠٩، وعُقد الاجتماع الثاني في سلطنة عمان في ديسمبر ٢٠٠٨، وعُقد الاجتماع الأول في دولة قطر في نوفمبر ٢٠٠٧. ومن يريد المزيد من المعلومات والتفاصيل حول مسيرة هذه الاجتماعات وما تمخض عنها من نتائج، يمكن أن يرجع إلى الكتاب الذي أصدرته الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات بعنوان «مسيرة اجتماعات رؤساء مجالس دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠»، وهو كتاب صدر بمناسبة انعقاد الاجتماع الرابع لرؤساء البرلمانات الخليجية في دولة الإمارات، ويتناول الكتاب نشأة مسيرة اجتماعات رؤساء البرلمان الخليجية ونتائجها والبيانات الختامية التي صدرت عنها.

ثالثاً: فاعلية الدبلوماسية البرلمانية الخليجية

على الرغم من تعدد آليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الخليجية سواء بشكل فردي «من خلال الاشتراك في الاتحادات والمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية»، أو بشكل ثنائي «من خلال جمعيات أو لجان الصداقة البرلمانية»، أو بشكل جماعي «من خلال الاجتماع السنوي لرؤساء برلمانات الدول الخليجية»، إلا أن فاعلية

الدبلوماسية البرلمانية الخليجية لا تزال تتسم بالمحدودية من حيث فاعلية التأثير.

فعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية الخليجية الخاصة بكل برلمان على حدة من خلال الاشتراك في عضوية ونشاط المنظمات والاتحادات البرلمانية، نلاحظ أنه بمعيار المشاركة هناك حضور قوي ومنتظم لبرلمانات دول المجلس في المؤتمرات البرلمانية المختلفة، لكن وفق معيار الفاعلية والتأثير، فإن النتيجة تبدو محدودة للغاية، ربما باستثناء الدبلوماسية البرلمانية للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، والتي تتميز بقدر كبير من الفاعلية والنشاط مقارنة ببقية برلمانات دول المجلس، وذلك بحكم أمور عديدة منها قِدَم اشتراك المجلس في عضوية معظم المؤسسات والاتحادات البرلمانية المهمة مما أكسبه خبرة في طبيعة عمل ونشاط تلك المؤسسات. فقد انضم المجلس الوطني الاتحادي إلى الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٩٧٧، وانضم إلى الاتحاد البرلماني العربي فور تأسيسه عام ١٩٧٥، كما شارك في عضوية البرلمان العربي الانتقالي منذ تأسيسه أيضاً عام ٢٠٠٥، فضلاً عن أنه عضو مؤسس كذلك في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تأسس عام ١٩٩٩، حيث شارك المجلس في اجتماع اللجنة التنسيقية بطهران عام ١٩٩٨ الذي تمت فيه صياغة مشروع النظام الأساسي للاتحاد والذي كان للمجلس دور مهم في إدخال بعض التعديلات عليه. وكذلك بحكم استضافة المجلس الوطني الاتحادي العديد من المؤتمرات البرلمانية المهمة وترؤسه لبعضها. فقد استضاف -على سبيل المثال- كلاً من المؤتمر الخامس والمجلس التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي في أبوظبي عامي (١٩٨٩-٢٠٠١) ، كما تولت الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات رئاسة الاتحاد البرلماني العربي في عامي (١٩٧٨-١٩٨٩).

الدبلوماسية البرلمانية تتمتع بمرونة واسعة على مستوى القضايا التي تتناولها

أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية الخليجية التي تتم على مستوى ثنائي من خلال جمعيات الصداقة البرلمانية، فالملاحظ أيضاً هو قلة الزيارات البرلمانية المتبادلة التي تتم وفق بروتوكولات إنشاء تلك الجمعيات وكذلك عدم انتظامها.

أما على المستوى الجماعي، فعلى الرغم من مرور أربع سنوات على إقرار دورية اجتماع رؤساء البرلمانات الخليجية، إلا أن المتابع لنتائج الاجتماعات الأربعة التي عقدت حتى الآن، يلاحظ أنها لا تزال مقصورة على بعض الشؤون التنظيمية الخاصة بتسيير عمل تلك الاجتماعات من قبيل تشكيل لجان مشتركة للتنسيق البرلماني وتشكيل لجان أخرى للصياغة وغيرها من الأمور التنظيمية، ولم ترتق تلك الاجتماعات بعد إلى مناقشة قضايا سياسية واقتصادية مهمة لدول المجلس، بحيث تكون تلك الاجتماعات بمثابة ذراع برلماني مساند للتوجهات الخارجية لدول المجلس وسياستها الخارجية.

رابعاً: مقترحات لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية

رغم أن موضوع تفعيل الدبلوماسية البرلمانية قضية مهمة تحتاج إلى المزيد من التفصيلات التي لا يمكن تغطيتها في هذا المقال، إلا أنه يمكن ؟باختصار شديد- عرض ثلاثة مقترحات في هذا الصدد، أولها: تفعيل نشاط برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي في الاتحادات والمؤسسات البرلمانية المختلفة، خاصة الاتحاد البرلماني الدولي. فخلال الاجتماعات السنوية لهذا الاتحاد، تتقدم كل دولة أو مجموعة دول ببند طارئ تتم مناقشته بحيث يصبح الموضوع الأساسي للاجتماع السنوي للاتحاد وتصدر بشأنه قرارات وتوصيات. وبالتالي، وعلى سبيل المثال، في ضوء التدخلات الإيرانية الأخيرة في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي، لماذا لا تنسق برلمانات دول المجلس فيما بينها ومع برلمانات الدول الأخرى الصديقة لها، وتقدم بنداً طارئاً يجرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وذلك خلال الاجتماع السنوي المقبل للاتحاد البرلماني الدولي؟

وثاني هذه الاقتراحات: يتعلق بتفعيل بروتوكولات جمعيات الصداقة البرلمانية الخاصة ببرلمانات دول المجلس مع برلمانات الدول الأخرى، والحرص على دورية وانتظام الاجتماعات البرلمانية الثنائية التي تُنظم في إطار تلك الجمعيات. والحرص كذلك على إنشاء جمعيات صداقة برلمانية مع البرلمانات التي لم يتم إنشاء جمعيات صداقة معها بعد، فمثل هذه الاجتماعات البرلمانية توفر فرصاً كبيرة لتنسيق المواقف داخل المؤسسات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتبادل الخبرات الخاصة بأساليب وآليات عمل البرلمانات المختلفة والاستفادة منها.

أما ثالث هذه الاقتراحات: فيتعلق بآلية الاجتماع السنوي لرؤساء البرلمانات الخليجية، فيجب أن تتخلى تلك الاجتماعات عن الاستغراق في مناقشة الأمور التنظيمية، وأن ترتقي في عملها لتصبح ذراعاً برلمانية مهمة مساندة لمواقف دول المجلس الخارجية. وأقترح في هذا السياق أن تتبنى هذه الاجتماعات آلية عمل الاتحاد البرلماني الدولي في ما يتعلق بالبند الطارئ، حيث يمكن لبرلمانات دول المجلس أن تتفق فيما بينها على مناقشة بند طارئ محدد كل عام في تلك الاجتماعات، ويكون هذا البند محوراً للمناقشات وتخرج بشأنه قرارات وتوصيات محددة، تتم متابعة مدى التزام برلمانات دول المجلس بها من خلال آلية يتم الاتفاق عليها في هذا الشأن ●

*باحث سياسي في مجلس الشعب المصري - وحدة العلاقات والمؤتمرات الدولية

التحولات الديمقراطية والحريات في دول الخليج

تتسم الديمقراطية العربية بشكل عام بسمة الولادة الحديثة، إذ لا تعود في جذورها التاريخية إلا إلى بدايات منتصف القرن الماضي، بعد أن كانت تلك الدول تحت قبضة الاستعمار، الذي ما فتئ يزول عن صدرها حتى باشرت في بناء هيكلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والذي من دون شك تعرض إلى انتقادات كثيرة على مختلف المستويات بسبب عدم مواكبته للممارسة الديمقراطية منذ انطلاق المسيرة الوطنية لكل دولة على حدة.

د. قاسم شاكر الفلاحي *

بعد أن شعرت الأنظمة الحاكمة بفقدان الشرعية لنظامها السياسي القائم، وبعد ازدياد المطالبة داخل الأنظمة بضرورة توسيع هامش الحرية والتحرر الليبرالي كحرية التعبير والصحافة وتشكيل الأحزاب السياسية والانتخابات.. إلخ، سعت الدول العربية عموماً إلى الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي.

ولم يحظَ موضوع الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في دول الخليج العربية سوى باهتمام قليل من قبل المهتمين والباحثين، وجرت العادة، خاصة في الدراسات الأكاديمية الغربية، النظر إلى تلك الدول من زاوية اقتصادية بحتة، كمنتج للنفط ومستهلك للبضائع الأجنبية، ومدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي وإلى حد ما دورها (أو دور بعضها) في حركة السياسة الإقليمية.

لذا فإن الكتابات حول طبيعة النظم السياسية في الخليج وعلاقتها بعامل الاستقرار الداخلي والمنطقة قلّما بُحثت، وفي أكثر الأحوال يتم التعاطي مع المنطقة كما لو كانت مجرد بئر نفط بحاجة إلى حماية أجنبية من أطماع دول الجوار، وأن شعوبها متخلفة عن الركب الحضاري وتقتات على ثقافات وانتماءات عفا عليها الزمن، فهم من وجهة النظر هذه مجرد أثرياء يعبثون بكميات هائلة من النقد ويبعثرونها هنا وهناك، هذه الصورة النمطية الماثلة في أذهان عرب وأجانب كلما ذكر الخليج وأهله أخذت بالتغيّر، وحظي الوضع السياسي في المنطقة خلال العقد الماضي باهتمام أكثر جدية وإن كان في مراحله الأولى، بحيث إن دراسات مستفيضة لشؤونه الداخلية، السياسية منها بشكل خاص، بدأت تظهر في الحقلين الأكاديمي والصحفي.

ويعد مفهوم الديمقراطية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى «عملية البناء السياسي»، ويشير المفهوم إلى هذا التحول بعد الاستقلال -في الستينات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم الديمقراطية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التنمية السياسية والتخطيط والإنتاج والتقدم.

والمقصود بالتنمية السياسية هنا هو تحديد وقياس مدى عمق وترسخ البناء القانوني - المؤسساتي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، وهذا يقود بالضرورة إلى تحديد درجة وسعة المشاركة السياسية في اتخاذ القرار واستبدال العلاقات العمودية (التراتبية) البيروقراطية، بالعلاقات الأفقية (الديمقراطية) التي تحكم العلاقة بين الحاكم (السلطة) والمحكوم (المجتمع) عبر إبرام عقد اجتماعي بينهما يحدد واجبات وحقوق الطرفين.

وتُعدُّ التجربة الديمقراطية في سلطنة عمان في مقدمة التجارب الديمقراطية في دول الخليج العربية، ومن التجارب الديمقراطية الفريدة في التحول الديمقراطي البطيء والمتدرج في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وذلك لما تتميز به عمان من مزايا تختلف عن بقية دول المنطقة، حيث تتميز التجربة الديمقراطية العُمانية بعدد من الخصائص التي تشترك بها سلطنة عمان، ودول الخليج والدول العربية بشكل عام، وقد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إنّ دول العالم الثالث بشكل عام تشترك في هذه الخصائص، ولعل أبرز ما يميز التجربة العُمانية ما يلي:

❖ الدور المركزي للقيادة السياسية، وعلى رأسها السلطان

قابوس، في قيادة المسيرة الديمقراطية، إذ استطاع بحنكة سياسية أن يوطد حكمه في البداية بتأمين الجبهة الداخلية، وتحقيق الأمن والاستقرار، ثم أطلق مسيرة النهضة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بوتيرة متسارعة، وأخيراً، السياسية بخطوات متأنية ومتدرجة، بحيث لا يتعرض النظام السياسي إلى تغييرات سريعة ومفاجئة تؤثر في استقراره.

❖ الانفتاح السياسي المتدرج والحذر، ومحاولة التوفيق ما بين الثوابت في القيم والتقاليد في مجتمع قبلي، ومتطلبات الحياة العصرية، فقد بدأ التحرك الديمقراطي مبكراً منذ عام ١٩٨١م، لكن بطريقة تدريجية وبجرعات مخففة لا تحدث ضرراً للنظام القائم، خصوصاً في حالة القفز وحرق المراحل، فالعملية بدأت متواضعة، لكنها لم تتوقف أو تتراجع، وإنما تسير إلى الأمام، وإن كانت بخطى بطيئة.

❖ التكامل بين عناصر التنمية المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد بدأت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبكرة، ونظراً للإمكانات التي يوفرها النفط والغاز، فقد تم بناء بنية تحتية متقدمة مهدت الطريق لعملية البناء الاجتماعي والتحول الديمقراطي.

❖ قابلية الاستمرارية في التطوير والتحديث، ولاسيما بعد تبني دستور مكتوب، والالتزام بالاستمرار في إجراء الانتخابات في مجتمع يتقدم بخطى حثيثة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة، وفي ظل ظروف دولية مؤاتية لنشوء الديمقراطية وتعزيزها، واحترام حقوق الإنسان.

ولنأخذ مثال التجربة الديمقراطية في عمان التي لا تزال في مراحلها الأولى، وهي تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد، وتعاون القيادة والمجتمع، ممثلاً في هيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، للانطلاق معاً لتطوير هذه التجربة وتفعيلها، فالديمقراطية ليست مجرد إجراءات ومؤسسات سياسية: دستور، ومجلس استشاري، وانتخابات دورية، إذ لا بد من توفر ثقافة سياسية، ومجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر، التي تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين. التجربة الديمقراطية العُمانية شأنها شأن كثير من تجارب التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث، لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل بناء النظام الديمقراطي المكتمل، وبالتالي فإن هذه التجربة تواجه الكثير من التحديات والعقبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المحلية، وكذلك بعض التحديات الخارجية التي تفرضها ظروف إقليمية ودولية، قد تؤثر سلباً في المسار الديمقراطي.

إن إنجاز المشروع الديمقراطي في دول الخليج العربية يتطلب تلاقي إرادتين في آن واحد، الأولى: إرادة جماعية تستهدف تحقيق الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية، ويتضح ذلك من خلال الأجندة الإصلاحية التي تتبناها القوى السياسية والمجتمعية، وقدرتها على تحويل أفكار النخبة إلى قناعات مجتمعية تضغط في اتجاه الإصلاح والتغيير والمشاركة البناءة، والثانية: قبول النُّخبة الحاكمة للتعددية السياسية والفكرية، وقدرتها على التأقلم مع إرهاصات التحول والتغيير الديمقراطي، وتقبل حركة النقد والتقييم الداخلي مهما بدت قاسية وغير مألوفة.

وتنقسم الأطروحات المقدمة في هذا الشأن إلى قسمين، الأول: القراءة المدرسية التي تحاكي النظريات الغربية ولا تخرج عن سياقاتها الفكرية، والتي يرى الكثيرون أنها تسير خارج النسق القيمي للمجتمع، وأنها تنقل سلطة التشريع المخصوصة لله -جل شأنه- إلى الناس أو جزء منهم، فيما يرى آخرون أن منشأ الديمقراطية في العالم العربي جاء كمطلب استعماري لتمكين المحتل من إدارة البلاد بصورة غير مباشرة. هذه القراءة المدرسية لم تُقدم معالجة حقيقية لإشكاليات الديمقراطية، ولم تلب الحاجات المتزايدة لدى الأجيال الحديثة، بل توقفت عند نقد الفكرة الغربية ورفضها.

تُعدُّ التجربة الديمقراطية في سلطنة عمان في مقدمة التجارب بدول الخليج

والقسم الثاني توسع في البحث، لكنه توقف عند نقد الواقع السياسي القائم، والدعوة إلى تطبيق الديمقراطية، باعتبارها الحل الأمثل لمجتمعات الخليج، لكنهم لم يقدموا تصوراتهم وقراءتهم المحلية للديمقراطية، بل اكتفوا بالدعوة إلى استنساخ التجربة الغربية بكل تفاصيلها، وافترضوا أن نجاح الديمقراطية في دولة، يعني نجاحها في كل الدول دونما استثناء، وبغض النظر عن التفاوت الثقافي، واختلاف البيئات الاجتماعية، في تعميم مخل مازالت الدول غير الغربية تُعاني من آثاره.

ويسود اعتقاد عند منظّري الديمقراطية بعدم إمكانية نقل الديمقراطية من بيئة إلى أخرى بكامل حمولتها. فالبيئة العربية بما فيها من تعقيدات، تختلف عن البيئات الأوروبية، والنمط الاجتماعي والثقافي السائد في الدول الآسيوية مغاير لما هو موجود في الغرب، الأمر الذي يستدعي من النخب الخليجية المعنية بالمسألة الديمقراطية تجديد تفكيرها ورؤاها عند التعامل مع الوضع الخليجي، وإبداع ديمقراطية من نسيج هذه البيئة. وطبقاً لمؤرخ الديمقراطية في القرن التاسع عشر (أليكس توكفيل) فإن للنظام الديمقراطي أنواعاً عديدة، يصح لكل شعب أن يختار منها النوع الذي يتفق مع تاريخه وتقاليده ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية - رئيس قسم الدراسات الجغرافية - مركز المستنصرية - بغداد

التجربة البرلمانية في دول الخليج العربية: المعوقات والدوافع

تتجه الأحداث العالمية نحو صياغة عالم جديد متسارع تتلاشى فيه خصوصيات الدول إلى فضاء العولمة الذي تتعزز فيه الكولونياليّنية الجديدة بثوب براق من الحرية، وفي ظل غياب الفاعلية الحضارية لدول الحضارات القديمة، وعدم قدرتها على إيجاد طريقها فمن المؤكد أنها ستجد شعوبها تنساق وراء النظام الجديد، الذي يطرح نمطه الواقعي في التنظيم مكللاً بالنجاح، وعلى قدر كبير من الإقناع.

د. منشد الوادي الشمري *

لا شك في أن التجربة البرلمانية أو مجالس الشورى في دول الخليج العربية خطوة مهمة نحو تعزيز المسار الديمقراطي بمعزل عن مدى القناعة بالديمقراطية سواء أكان من جانب النخب أم من جانب الطبقات الاجتماعية متمثلة في موقف الفكر الإسلامي من الديمقراطية أو طبيعة المجتمع القبلية التي ترى كيان القبيلة من أهم الأنماط المحافظة على الموروث الذي تتحصن فيه الهوية بخصوصيتها والقيم بقداستها. إن طرح هذه المسألة على مائدة الحوار رغم التعقيدات العميقة التي تكتنفها لهو مسار جديد نحو حرية الرأي وتفعيل الفكر باتجاه الواقعية، والفاعلية التي يطمح إليها أهل الرأي والفكر في عالمنا العربي، حيث إن نقطة الشروع يجب أن تنطلق من مصالحة حقيقية بين أهل الفكر وصنّاع القرار على أساس المناصحة الحقيقية، ومن هنا لا بد من إبراز أهم النقاط.

أولاً: حقيقة الديمقراطية

يُعدُّ مفهوم الديمقراطية (Democracy) من المفاهيم شائعة الاستعمال في العالم اليوم «ومعظم الأنظمة الحاكمة تحاول أن تدعي أن لها إسهاماً معيناً في مضمار ممارسة الديمقراطية». وفي أيامنا هذه فإنه حتى المستبدين من الحكام يؤمنون على ما يبدو بأن إضفاء مسحة من لغة الديمقراطية إنما يشكل عنصراً أساسياً من العناصر المكونة لشرعية أنظمتهم «روبرت دال، الديمقراطية ونقادها»، ويمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية عبر التداول السلمي للسلطة، حيث تتنافس الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة، من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، فالديمقراطية ليست سوى (آلية) شكلية وصُورية غير ذات مضمون، وقد شغلت قضية الديمقراطية المفكرين السياسيين في العالم العربي منذ فجر النهضة العربية المعاصرة، أي منذ ما يقرب من قرنين من الزمان، ولم يقتصر الجدل والحوار حول مسألة الديمقراطية على المتعاملين بأساليبها، بل شمل المترددين والرافضين، ولا شك في أن النجاح - الكبير نسبياً- الذي حققته الديمقراطية، لا يُحسب لها كآلية أو منظومة بذاتها بمعزل عن خصوصية سلوك البشر بمجتمعاتها، حيث يرجع الفضل في إنتاج الديمقراطية قبل نجاحها إلى تحرر الفرد في المجتمعات الديمقراطية، ولذلك فإن نتائجها ستكون كارثية أكثر من أي نظام آخر فيما لو طُبِقت الديمقراطية الغربية في مجتمعات ضعيفة النسيج الاجتماعي مع خلفيات متعددة مما سيعوق عملية التنمية الحقيقية. فالديمقراطية بنجاحها أو فشلها تعكس هوية المجتمعات والأعراق البشرية، وتعكس أيضاً جانباً مهماً من جوانب الاختلافات الطبيعية بين بني البشر، ولا شك في أن كل النظريات، اجتماعية وسياسية، هي مرايا تعكس سلوك الإنسان ولا تصنعه فليست الديمقراطية أنموذجاً جاهزاً يمكن استيراده لأنها ظاهرة تاريخية تنمو في كنف البيئة الاجتماعية والديمقراطية لا تقتصر فقط على الإيجابيات، ولا تقدم حلولاً سحرية للمعضلات الاجتماعية، بل هي عملية مستمرة تتطلب الكثير من الجهود

الجماعية لمواصلة مسيرتها واتساع آثارها، وتتعدد أشكالها بتعدد الأفكار الإيديولوجية وأنظمة الحكم، من هنا يمكن أن تتواجد أشكال عديدة من الخطابات الديمقراطية، بمعنى أن الديمقراطية ليست محصورة في الأنظمة الليبرالية أو مجتمع معين، بل إن قيم ومبادئ ديمقراطية توجد في المجتمعات كافة، ولكل مجتمع أن يكيف هذه القيم ويطورها لبناء مسيرة التحول الديمقراطي ارتباطاً بمرحلة تطورها وبيئتها الاجتماعية إذا تحققت المبادئ الثلاثة «الحرية، المساواة والمصالح المشتركة».

ثانياً: الديمقراطية والدين

الدولة الدينية هي الدولة التي تلتزم بدين معين وتعتبره مصدر التشريع، أما الثيوقراطية أو النظرية الثيوقراطية فهي من المصطلحات السياسية الوافدة، وهذا المصطلح يقصد به حكم رجال الدين أو حكم الكنيسة، وقد جاءت كلمة ثيوقراطية من كلمتين الأولى (ثيو) وتعني إله، والثانية كلمة (قراط) وتعني الحكم، والحكم الثيوقراطي أحد أنواع الحكم الاستبدادي، بل أشدها استبداداً. من هنا فإن الفلاسفة الغربيين ينظرون إلى الدين على أنه حكم ثيوقراطي مرفوض، يقول جون لوك، «الدين الحق لم يوجد للفخفخة المظهرية، ولا للعنف، بل وجد لتنظيم حياة الناس، وفقاً للفضيلة والتقوى»، كما يحذر كانت في هذا المنحى إذ يقول «إن ديناً يعلن الحرب على العقل سوف يصبح مع مرور الزمن غير قادر على الصمود أمامه» وهذا يقتضي وجوب الكفر بالنظام الديمقراطي. من جانب آخر يرى فيورباخ «أن الدين لا ينطوي أساساً على مبدأ الثقافة والتعليم لأنه لا يتخطى مصاعب الحياة الأرضية إلا بالخيال والإله والسماء». والحقيقة إذا نظرنا إلى الثقافة الغربية عموماً نلحظ أنها خرجت من رحم الفلسفة اليونانية، ولم تخرج من رحم الديانة اليهودية أو المسيحية، بل كان هنالك دائماً تناقض وتنافر على العكس من الثقافة العربية والإسلامية التي خرجت من رحم الإسلام، بل إن الدين الإسلامي هو من أقام حضارة للعرب وفتح لهم ميادين الثقافة، يقول المستشرق هيل في كتابه «حضارة العرب»:«لقد أخرج محمد صلى الله عليه وسلم للوجود أمة، ومكّن لعبادة الله في الأرض، ووضع أسس العدالة والمساواة الاجتماعية، وأحل النظام والتناسق والطاعة والعزة في أقوام لا تعرف غير الفوضى». وهذا الفارق الجوهري قد يغيب عن كثير من المفكرين الذين ينظرون إلى الأديان نظرة موحدة فيسقطون الأحكام على الدين الإسلامي نفسها التي أسقطوها على الديانات الأخرى، والفارق كبير جداً والقياس غير صحيح، فالثيوقراطية أو ما يسمى حكومة رجال الدين ليست من الإسلام ولا علاقة له بها، كانت الثيوقراطية في الغرب عدواً للنهضة، وتسلط رجال الكنيسة، ولكي تحقق أوروبا النهضة كان لابد أن تتخلص من تلك الصيغة، ولذلك قام الفلاسفة الأوروبيون بالهجوم على هذا المصطلح الذي أصبح يحمل دلالات سيئة، من أهمها أنه يرتبط بالتخلف والاستبداد، وكان لابد من تحديد سلطات الملوك، وبالتالي كان لابد من إزالة صفة القداسة عنهم، والتعامل معهم كبشر، وفي الوقت نفسه القضاء على الإقطاع لتصعد الطبقة البورجوازية، وتبني المصانع التي قامت عليها النهضة الأوروبية الحديثة. إن حالة الثيوقراطية لم تظهر على الإطلاق طوال التاريخ الإسلامي، فنظام الحكم في الإسلام يقوم على الشورى كمبدأ عام، ويلاحظ أن النصوص الشرعية لم تطرح كيفيات تطبيق هذا المبدأ، بل على المسلمين أن يجتهدوا في كل عصر لتحقيق الكيفيات المناسبة لتطبيق هذا المبدأ الحيوي. وللأسف لم يطور المسلمون كيفيات هذا المبدأ، ما يحتم وجوب قراءة الواقع المعقد قراءة تجديدية تنطلق من إدراك عميق للمقاصد الكبرى التي جاء الإسلام من أجل تحقيقها، فكثير من المشكلات الناتجة عن فهم النصوص إنما نتجت عن عدم فقه الواقع والبيئة المتغايرة وتجدد المعطيات فالنصوص الدينية تنطلق من قيم مطلقة، والواقع محكوم بالنسبية، من هنا ذهب بعض المفكرين والعلماء إلى ضرورة ترتيب المنطلقات المقاصدية ترتيباً جديداً بحيث تتوافق مع المطلق الديني وتحقق المصلحة في ضوء المعطيات الجديدة ليتبين أن الإسلام ليس مجرد شعائر بل هو خطاب الله للبشر الذي يقيم حضارة وتحصل به عمارة الأرض فتكون الحضارة الإسلامية حضارة إنسانية قادرة على إعطاء النموذج العالمي القادر على إيجاد الحلول للمشكلات العالمية المعقدة، يقول الشيخ راشد الغنوشي: «إن مفهوم الديمقراطية مفهوم واسع يتسع لمعان كثيرة، لكنها قد تلتقي في أنها نظام سياسي يجعل السلطة للشعب ويمنح المحكومين الحق في اختيار حكامهم وفي التأثير فيهم والضغط عليهم وعند الاقتضاء تغييرهم عبر آليات قد تختلف من نظام ديمقراطي إلى آخر، لكنها

الديمقراطية آلية تضمن سيادة الشعب على النظام السياسي وتصون الحقوق والحريات

التجربة البرلمانية في دول الخليج خطوة مهمة نحو تعزيز المسار الديمقراطي

تلتقي عند آلية الانتخاب الحر، وبالتالي يحقق هذا النظام التداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع ويضمن للناس حريات عامة، كما يضمن استقلال القضاء، فالديمقراطية آلية تضمن للشعب سيادته على النظام السياسي، وتحقق جملة من المضامين والقيم التي تصون الحقوق وتحمي الحريات وتحصن الناس من الجور والاستبداد».

من هنا يجب عدم الخلط بين الديمقراطية كآلية لتداول السلطة والديمقراطية كمفهوم فلسفي قام على إنكار وجود الحقيقة المطلقة، كما أنه كمفهوم يكرس الفردية على نحو تبدو معه الديمقراطية أداة لإعادة صياغة المجتمعات على نحو لا مكان فيه للتكوينات الجمعية الوسيطة (الأسرة الممتدة - الطوائف الدينية - القبيلة - المجتمع - الطوائف المهنية)، فهو في الحد الأدنى يسعى إلى تحييدها إن لم يستهدف القضاء عليها، ويتجاوز الأمر آليات الممارسة إلى إعادة صياغة مفهوم الممارسة السياسية نفسها على أساس براغماتي صرف، أو تصاغ في برامج سياسية تقبل النقض والنقد وتختبر في صندوق الانتخابات، وفي هذه النقطة بالتحديد يمكن صياغة الديمقراطية وفق المتغيرات المجتمعية وذلك بالتفريق بين الديمقراطية كآلية ومن ثم انتخاب الفلسفة التي لا تتناقض مع المبادئ الراسخة في مجتمعنا العربي الإسلامي. وبالضرورة يجب الاصطلاح على حلول توفيقية صالحة للنهوض من واقع التخلف والاستبداد، ولا تتعارض مع القيم الإسلامية لأننا أولاً وآخراً حضارة عربية إسلامية، ومن يعتقد أننا إذا سرنا في عملية التقليد لكل المعطيات الغربية في الممارسة والسلوك فهذا بلا شك ينفي صفة الإبداع والإمكانات الخلاقة لهذه الحضارة العظيمة، وأن أهم مؤشر في الديمقراطية أنها استطاعت أن تدق جرس التنبيه في العالم العربي والإسلامي أن الوقت بات متأخراً لتدارك الأخطاء المزمنة في حياة هذه الأمة.

ثالثاً: إشكالية التحول من القبيلة إلى المجتمع المدني

اهتم المثقفون العرب بدراسة الولاءات التقليدية التاريخية في مجتمعنا من منطلقات تفسر تركيبة المجتمع العربي، فذهب البعض إلى أن المجتمع العربي الإسلامي تتنازعه ثلاث ولاءات: الانتماء العقائدي الحضاري، والانتماء العصبي، والانتماء السياسي، أي الانتماء إلى الكيانات السياسية، في حين يذكر آخرون أن الوطن العربي منذ الفتح الإسلامي تشكل في إطار حضارة كبرى تضم شعوباً متعددة يربط بينها الولاء للإسلام أكثر من الولاء للدولة، أما ابن خلدون فقد أعطى دوراً مركزياً «للولاء العصبي»، فالرابطة العصبية أقوى من الرابطة الدينية أو توازيها، والعصبية هي الوحدة التي تتكون من وحدات أبسط فكل حي أو بطن من بطون القبائل وإن كانوا عصبة واحدة إلى نسبهم العام، فيهم أيضاً عصبيات لأنساب خاصة أشد التحاماً من النسب العام لهم، أي أن العصبيات الموحدة تحمل في ثناياها عوامل مفتتة أيضاً، هذا الأمر لا يقتصر على الولاء

العصبي بل يتعدى ذلك إلى الولاء الديني من خلال الولاءات المذهبية والطائفية.

وفي الواقع المعاصر تلعب القبيلة دوراً مهماً وبارزاً كعنصر محدد من عناصر التجربة الديمقراطية باعتبار مفهوم القبيلة في صورته الحياتية أساس التجربة السياسية لدول الخليج العربية، ورغم وجود العديد من الآراء التي تشير إلى انحسار هذا الدور لصالح الدولة القومية الحديثة فإن دورها ما زال مؤثراً على صعيد قضايا التنمية السياسية والبناء الاجتماعي، وهو ما يصب في النهاية في تجربة المشاركة السياسية وآليات التنمية السياسية ضمن القواعد العامة للعملية السياسية: ونعني بها الفلسفة الحاكمة للممارسة السياسية ومفادها «أن المطالبات بالمزيد من المشاركة السياسية لم تَرْقَ إلى التشكيك في شرعية النظام الحاكم أو مناوأته»، وتمثل هذه القاعدة سقفاً للحركة السياسية في دول الخليج - بشكل عام - من حيث المطالب وطبيعة الممارسة وآليات العمل السياسي، وهو الأمر الذي يكاد يمثل توافقاً بين الشعوب الخليجية والنخب السياسية الحاكمة.

إن القبيلة العربية من الأسس المكونة للمجتمع العربي عموماً بتجاهلها يكون الفكر قد ابتعد عن الواقعية وأغرق في المثالية، وليس من الحكمة النظر إلى التكوين القبلي للمجتمع العربي بعين السلبية، لأن الشعور بالعزة لدى الشخصية العربية لا يعدو أن يكون ضمن انتماءين قبلي وديني، والمشروع النهضوي التنموي الواقعي يجب أن ينطلق من الكيفيات التي يمكن من خلالها الارتقاء بالقبيلة العربية وتنميتها ثقافياً ومعرفياً لتكون مؤسسة بنيوية يستمد المجتمع منها ما يكون ضمن الدائرة النفعية، وأي منحى باتجاه مغاير إنما هو إسراف في مثالية لن تكون ولن تتحقق وليس لها أي صدى في الواقع الحقيقي، من هنا ستبقى الاعتبارات القبلية عنصراً مهماً وبارزاً في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي بشكل عام.

رابعاً: الدولة المدنية والمجتمع المدني

الدولة المدنية مصطلح من الأدبيات السياسية يدل بمفهومه على الدولة الحديثة التي لا تستند إلى أي مرجعية إيديولوجية، ومدنية الدولة تعني الحياد الكامل للدولة ومؤسساتها تجاه المواطنين بغض النظر عن اختلاف ديانتهم أو نوعهم أو الخلفية الاجتماعية والجغرافية، ومؤسسات الدولة (البرلمان) و(الحكومة) يديرها مدنيون منتخبون يخضعون للمساءلة والمحاسبة، ولا تدار الدولة بوساطة عسكريين أو رجال دين، لكي لا تجتمع السلطة مع الدين في قبضة رجل واحد حتى لا يتحول إلى شخص فوق المحاسبة، فمدنية الدولة تجعل السياسة ليست صراعاً حول العقائد الدينية أو الشرائع السماوية، بل صراع سلمي بين رؤى وأفكار وبرامج وقوى ومؤسسات وأشخاص، ولاختيار الأفضل للدولة وللمجتمع مع إمكانية الطرح العلني لكافة الرؤى والأفكار والبرامج الهادفة لتحقيق الصالح العام في ظل قبول التعددية واحترام الرأي الآخر، والحَكم الوحيد في السياسة المدنية هو مجتمع المواطنين الذي عادة ما يغلب بعض الرؤى والأفكار والبرامج على بعضها الآخر، وتضع قوانين وتشريعات توفر العدل والمساواة والحرية لأبناء الوطن وتوفر الحماية للأقلية من جور الأكثرية. والدولة المدنية بحسب أنصار نظرية التحديث تستند إلى عوامل تسهم في الانتقال إلى المجتمع المدني الحديث من أبرزها التعليم، فالتعليم يفرز نخباً حديثة بمفاهيم عصرية، وبناء المؤسسات، والثقافة السياسية، والتمدن وهو عملية تحوّل ذهني وقيمي تشمل طرق المعيشة والتعليم ونوعية العمل والأفكار والعلاقات العامة، فالتمدن يمثل تحويلاً شاملاً في القيم والعادات والأساسيات الذهنية وطرق التفكير ووسائل اكتساب المعرفة وحتى سبل الوصول إليها.

> الدولة الدينية هي التي تلتزم بدين معين وتعتبره مصدر التشريع

أما مصطلح المجتمع المدني، كما هو حال لفظة الديمقراطية، ليس مصطلحاً علمياً يمكن بالتالي تعريفه بمنهجية، بل هو مصطلح أفرزته الأدبيات السياسية المعاصرة ويمكن النظر إلى المجتمع المدني في مفهومه المعاصر ومواصفاته وأهدافه، بأنه يُعبر عن رسالة اجتماعية من القيم والأفكار والممارسات التطوعية والخيرية وحب البشرية والتعاضد المتبادل الموجهة نحو بناء الأسس التحتية للمسيرة الديمقراطية، ويقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعالة والمشاركة القائمة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من أجل الصالح العام، وقبول الاختلاف والتنوع، وفي ظل حكومة عصرية لامركزية تتحمل المسؤولية والمحاسبة، وبما يؤدي إلى بناء وتحسين رأس المال الاجتماعي باتجاه إعادة هيكلة البيئة الاجتماعية لصالح التعددية والعلنية والنسبية والتعامل السلمي.

وتعتبر فكرة المجتمع المدني حديثة نسبياً، حيث ظهرت في حدود منتصف القرن التاسع عشر، على خلاف الديمقراطية التي وجدت أفكارها وتطبيقاتها المحدودة في الحضارة الإغريقية، وتتطلب عملية بناء المجتمع المدني المعاصر شروطاً ومواصفات عديدة: التعددية وقبول اختلاف الرأي وحق المعارضة السلمية، والحريات العامة بضمنها حرية إنشاء الروابط والمنظمات، الاستقلال الذاتي، التطوعية، مبدأ الفردية، اللامركزية. من هنا فإن الحضارة العربية الإسلامية في صميم الدولة المدنية بما أفرزته من مبادئ عملية كانت الأساس الذي استندت إليه أوروبا في القرون الوسطى في عصر

النهضة. والقول إن الدولة المدنية لا تقوم إلا على أساس علمانية الدولة إنما يقصد به تجنب الدولة بمفهومها الديني الثيوقراطي الذي أسلفنا أنه بعيد كل البعد عن حقيقة وطبيعة الحضارة القيمية الإسلامية، والخلط بين مجموع هذه المفاهيم إنما يؤدي إلى أحكام تفتقر إلى الدقة والإنصاف والمنهجية العلمية، يقول هربرت جورج ولز في كتاب «معالم تأريخ الإنسانية» :«كل دين لا يسير مع المدنية فاضرب به عرض الحائط، ولم أجد ديناً يسير مع المدنية أنى سارت سوى دين الإسلام».

خامساً: تجربة مجالس الشورى في دول الخليج العربية

يذكر التاريخ أن أول أشكال العمل الشوري بشكله الديمقراطي الحديث بدأ في عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود في المجالس البلدية وذلك عام ١٩٢٤م تأكيداً على حقيقة الظهور المبكر للتنظيمات الإدارية، لذا كان وجود هذا المجلس الشكل الأول للديمقراطية بمفهومه الحديث، حيث كان الملك عبدالعزيز (رحمه الله) قد أمر بتأسيس ما عرف آنذاك بـ «المجلس الأهلي» في مكة المكرمة عام (١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م) عند دخوله لها وذلك كخطوة أولى نحو تنظيم العمل الإداري بمكة المكرمة خاصة في وضعها الذي كان بحاجة ماسة إلى ذلك، وقد تم تأسيس مجلس الشورى السعودي في ديسمبر عام ١٩٩٢م، كما أن دولة الكويت من الدول الخليجية السباقة إلى هذا النهج الديمقراطي ومنذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، والأمر ذاته يحدث الآن في دولة قطر من خلال التجربة الديمقراطية غير المسبوقة والمتمثلة في المجلس البلدي المركزي الذي تم تطبيق عملية الاقتراع الحر المباشر فيه، والابتعاد عن الوصاية الحكومية أو التعيين منها، والاستعداد للبدء بمشروع ديمقراطي متطور عن البلدي هو مجلس الشورى الذي يتوقع المراقبون له دوراً ملموساً مؤثراً في التشريع والرقابة، مما يبشر بقيام خطوات أخرى على هذا النهج سواء في قطر أو البحرين والإمارات والسعودية وسلطنة عمان، لكن الاكتفاء بمجالس بلدية - كما في بعض الدول- لا يصل إلى حد المأمول في مثل هذا الوقت الذي تستدعي فيه التغيرات والتحولات الكبيرة العالمية أن تتوافق دول الخليج معها بالصورة المناسبة، قبل أن تزداد الضغوط عليها وتفرض تلك التحولات واقعها على دول المنطقة. إن مجالس الشورى أو ما شابهها في الخليج بحاجة أيضاً إلى تفعيل لأدوارها بصورة أكبر، أو هي بحاجة إلى تغيير تام لقواعدها وأدوارها وتعزيز صلاحياتها.

ورغم هذه الخطوات فإن محاولة تطبيق الديمقراطية في المجتمعات الخليجية لا تزال تنطوي على إشكاليات كبيرة لا تتعلق بشكل وصورة النظام الديمقراطي ومقدار انسجامه مع البيئة العربية والإسلامية بقدر ما هي إشكالية تتعلق بكيفية التوفيق بين الأصالة والحداثة ضمن التوصيف الثقافي، فالأصالة بكل تماهياتها وأشكالها سواء كانت متمثلة في الدين أو في الموروث الثقافي والانتماء القبلي، لاتتوازى مع الحداثة بأشكالها الفكرية أو التنظيمية سياسياً واقتصادياً، بل تتقاطع تقاطعاً فلسفياً حاداً، في ظل غياب للخطاب الذي لا يهتم بالتحليل قدر اهتمامه بالتوصيف، أو في أغلب الأحيان قد يكون خطاباً سلبياً يفتقر إلى العناصر المنهجية القادرة على رسم طريقة من التحليل لا تغفل العناصر الحقيقية المكونة للبنية المعرفية والمكونات النفسية المتأصلة في بنية العقل العربي عموماً وما يحكمها من نظم فلسفية وقيم روحية، إن سلبية الخطاب العربي ناتجة عن عدم تحررية هذا الخطاب وعدم استقلاليته أولاً ثم من كونه خطاباً ناتجاً عن مجتمع يفتقر إلى الإبداع والإنتاج، فهو بالضرورة سيكون خطاباً يحاكي الواقع أو سيكون جامحاً نحو التغريب. والسبب الجوهري في حقيقة هذا التناقض هو التناقض البنيوي في تكوين الشخصية العربية التي تتجاذبها مدرستان مختلفتان في الرؤية الفلسفية: (التفسير والتحليل والتصور)، وفي البنية الثقافية: (التكوين والتفكير والاستنتاج)، هاتان المدرستان اللتان تتجاذبان الشخصية العربية بدرجات متفاوتة تنتجان في أقصى التنافر بينهما الأيديولوجيا المتطرفة الثيوقراطية والليبرالية المتحررة، وبينهما تتشكل النسب تقارباً وتباعداً لهذا الطرف أو ذاك لأسباب بيئية سسيولوجية أو لأسباب شخصية بحتة وغياب المشروع الاستراتيجي الموحد وعدم وضوح العقد الاجتماعي. فالبيئة العربية هي ذات أنماط عشائرية مُغلقة على ذاتها ومتمركزة حول نفسها، تلتف مع الزمن محافظة على ديمومتها القيمية كأنها تستعيض بالعصبية عن غياب العقد الاجتماعي الموحد القادر والكفيل بتسخير الطاقات نحو بناء مجتمع تتحقق فيه التنمية الاقتصادية والثقافية بصورة عادلة يتكافأ فيه الأفراد بلا تمييز ولا تفريق، وإن لم يتحقق هذا المشروع، ستنتفي منه صفة الموضوعية القومية والعامة، وبعبارة أدق: سيكون الصوت الديمقراطي طبقاً للاعتبار الفردي البحت خادماً لمشيئة ضيقة وسطحية، ولن يكون بمقدوره أن يتعالى على الرغبات والغرائز الصغيرة التي تمنع تحقق المشيئة الكُبرى والمصلحة العامة ●

المجتمع المدني هو مصطلح أفرزته الأدبيات السياسية المعاصرة

*باحث وأكاديمي في عدد من الجامعات العراقية - تخصص فلسفة أصول الدين

البرلمانات الخليجية في ظل ضعف مؤسسات المجتمع المدني المستقلة

لقد عاش العرب في خارج شبه الجزيرة العربية خلال العقود الماضية بعد التحرر من الاستعمار حالة من القهر المفروضة عليها قسراً من قبل أغلب الأنظمة الحاكمة نتج عنها تغييب للإرادة الشعبية، وحلت محلها إرادات مزيفة ومفبركة ومزورة تمثلت في برلمانات ممسوخة جيء بها لتصبغ وجه السياسة بأصباغ تبدو زاهية، لكن في حقيقتها كانت برلمانات مزيفة لأنها جاءت بالتعيين المباشر أو البرلمانات المزورة التي تدخلت فيها أيادي منتفعين لتصبح اليد المشرعة والمعطلة للنظام.

د. عبدالحفيظ محبوب *

أصبحت البنى التشريعية مهلهلة ليس لها قرار، وكانت الانتخابات المزورة فاقدة للتمثيل الشرعي والشعبي، ورضي أعضاء البرلمان بأن يقوموا بدور الكومبارس للطبقة الفاسدة المنتفعة.

ومثل هذه البرلمانات، التي لم تأت عبر انتخابات نزيهة «يقول فيها الشعب كلمته»، لم تقنع الشعب ولم يثق بها، وأصبح يطلق على كل من يدخل تلك البرلمانات اسم (حماة النظام) أو (بوق تلميع النظام)، وإن كانت هناك بعض الأصوات المعارضة فيها، فما هي إلا مجرد ديكور لسد الذرائع كي تظهر أمام العالم بالمظهر الديمقراطي الحضاري، ورغم ذلك هي أيضاً مهمشة أو محاصرة أو مهددة لأنها محاطة بأبواق ذات أصوات عالية.

وقد ظهرت دعوات كثيرة معارضة تطالب بالحرية والمساواة والإصلاح السياسي الشامل، لكن مثل هذه الأنظمة كانت تشكك، وتزعم بأن الشعوب العربية غير مهيأة أو ليست مؤهلة للديمقراطية، وأن أمامها أجيالاً حتى تصبح جاهزة، لكن الاستفتاء المصري على التعديلات الدستورية بعد إسقاط نظام حسني مبارك جرى في مشهد ديمقراطي حقيقي خلال أيام معدودة، وفي جو من الحرية لم تعرفه مصر منذ عقود طويلة، وشهد له العالم بالنزاهة والنظام والديمقراطية وهو رد على تلك المخاوف التي كانت ضرباً من الخيال.

فأي برلمان يتشكل بالتعيين أو بشبه التعيين هو برلمان مسخ يدل على احتقار الشعوب وهي شكل من أشكال الدكتاتورية.

وفي دول الخليج قد يختلف الأمر نوعاً ما، فهناك انتخابات في دول مثل الكويت منذ زمن طويل، وفي البحرين، لكن أغفلت دول الخليج التي يتم فيها انتخاب أعضاء البرلمان أو يتم تعيينهم بأنها بحاجة إلى تفعيل المجتمع المدني ومؤسساته كي تكون قادرة على تطوير أداء السلطات التشريعية من خلال إشاعة ثقافة المشاركة المدنية في الرقابة على أداء السلطات التشريعية باعتبار أن ذلك جزء لا يتجزأ من عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي واحترام المواطنة وحقوق الإنسان.

إن تأسيس شبكة مدنية للرقابة على البرلمانات هو أولوية تسبق انتخاب أعضاء البرلمانات، ويؤدي إلى توسيع مظلة

دول الخليج بحاجة إلى تفعيل المجتمع المدني ومؤسساته كي تكون قادرة على تطوير أداء السلطات التشريعية

الديمقراطية ليست حلاً سحرياً لمشكلاتنا لكنها وسيلة من الوسائل لتحقيق المساواة والعدل

المؤسسات المدنية ترسيخاً لمبادئ الشفافية والمساءلة وهي بمثابة تنامي وعي المواطن الخليجي وضرورة مشاركته في عمليات التطوير والبناء بما يؤدي إلى التكامل بين السلطات على اختلاف وظائفها.

وعندما ينضج وعي المواطن يكون قادراً على ممارسة الدور الرقابي على السلطة التشريعية، وفي الوقت نفسه إشعار السلطة التنفيذية بأن هناك من يتابع أداءها وينبهها إلى الأهم من القضايا.

ومن حق مؤسسات المجتمع المدني الإطلاع على أداء دور المجلس التشريعي ومتابعة أداء الدور المرتقب منه.

فالمجتمع المدني إذن هو كيان اجتماعي تندرج داخله التشكيلات الاقتصادية والسياسية من قبل الهيئات الثقافية والمهنية والمؤسساتية فضلاً عن الهيئات السياسية، فهو يضم أوسع شرائح المجتمع الفاعلة، ويعتبر (ماركس) أن مؤسسات المجتمع المدني هي مولد الدولة وأيضاً مولد المجتمع السياسي الذي هو مجال ممارسات للسياسة وتشكيل الوعي والتنافس الأيديولوجي.

وإحدى أهم وظائف المجتمع المدني تقوم على إيجاد تسويات اجتماعية وسياسية، وتقود هذه الهوية الوظيفية إلى اكتشاف نمط العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي باعتباره يمثل إرادة المجتمع التي هي محصلة قوانين سوسيولوجية تعتمل في رحمه الروابط الاجتماعية.

إن مؤسسات المجتمع المدني هي ذات أوجه عدة منها مؤسسة الملكية الخاصة المفصولة عن الدولة، والمؤسسات الوسيطة، والاتحادات الطوعية، ومجال المعلومات العامة المتاحة للجميع من دون استئثار فئة دون أخرى.

ولا يمكن تحقيق هذه الأركان من دون قاعدة أولوية حين تصبح قادرة على تحويل إنتاج الثروات في مجال اجتماعي مستقل عن الدولة وبخاصة الثروات الريعية النفطية من قوة قمع دولتية إلى ثروة اجتماعية. أي أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم داخل حقل سياسي تعددي مؤسساتي ودستوري يتسم بالفصل والتمايز التام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية حتى تتحول إلى قيم سياسية تعتمد التداول السلمي للمناصب والسلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويجب أن يدور كل هذا ضمن مفهوم البعد المعرفي ومن دونه ستتحول التعددية إلى أزمة وصراع وإلى عقد سياسية وشعارات أيديولوجية مغلقة تجبر الدولة كل حين على التدخل لإنهاء هذا الصراع «مثال ذلك تدخل أمير الكويت في حل مجلس الأمة مرات عديدة نتيجة لصراع أيديولوجي بين الأطراف».

بينما تهدف مؤسسات المجتمع المدني التعددية إلى أن تتحرر من مجالات الهيمنة والإقصاء واستبدالها بالمشاركة والتفاعل والانصهار في بوتقة واحدة تتيح للمواطن ممارسة مسؤولياته مع عدم إغفال أو إلغاء أن لكل مجتمع بشري حيثيات تاريخية وقواعد

ومنظومات سلوك واتساق معرفي لابد من المحافظة عليه حتى لايؤدي إلى ثورات مضادة أو إلى ارتباك في منظومة السياق الاجتماعي أو انقلاب على منجزات وحقوق تاريخية لها جذور نافذة في المجتمع غير معوقة للتطور بل قد تكون داعمة له.

كما لابد أن ندرك أن الديمقراطية ليست حلاً سحرياً لمشكلاتنا ولأزماتنا، بل هي وسيلة من الوسائل لتحقيق المساواة والعدل والمشاركة، لكن حينما تصبح الديمقراطية مجرد تطبيقها غاية أو لإرضاء المجتمع الدولي أو الداخلي فإنها تتحول إلى أداة تدمير مثلما حدث للأكثريتين النيابية العراقية واللبنانية اللتين لم تتمكنا من تشكيل الحكومة، وما هو أسوأ ما حدث في مملكة البحرين حيث جرت فيها انتخابات نزيهة فازت فيها المعارضة (الوفاق) بكتلة كبيرة في البرلمان الصغير وهي تمتلك مفاتيح البرلمان، لكنها فضلت الاحتكام إلى الشارع، وأعلن حزب (الوفاق) مقاطعته للبرلمان على غرار ما فعله حزب الله في لبنان، ولكنه أخطأ قراءة الحدث في حين أنه ليس في الأصول والممارسات البرلمانية أي شيء نهائي.

لقد اخترعت البرلمانات من أجل نقل النقاشات الوطنية من الشارع إلى الندوات، ومن الغوغاء إلى سقف القانون والدساتير والنصوص والتجارب.

فدول الخليج هي ما بين ضغط الشارع وتجربتي البحرين والكويت باعتبارهما اختباراً نموذجياً لتطبيق الديمقراطية في دول الخليج من أجل تطوير حكم القانون والنظام التمثيلي من خلال العمل المشترك بين البرلمان والحكومة، لكن ما حدث في البحرين والكويت لم يكن إحراقاً للمراحل، بل هو إشعال للنار في ثوب البحرين وأطراف المنطقة، ما يعني تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.

إن حرية الفرد أو الجماعة هي جزء من حرية الشعب، ويجب ألا تعلو على حرية الشعب أو تفوقها مكانة أو خصائص ومميزات، كما يجب ألا تكون مطالب الجماعات مبالغاً فيها، بل يجب أن تكون مطالب مشروعة، وكذلك في الوقت نفسه لم تعد الشعوب تقبل الأكاذيب من حكوماتها، ولم تعد تقبل أيضاً الشعارات التي كانت تردد سابقاً، مثل الوحدة العربية وغيرها، بل إن الشباب العربي يريد فرصة عمل، أي أن لعبة لا إمبرالية ولا رجعية سقطت، وأصبح يطالب الشباب بالحكم الرشيد الذي يؤمن له المساواة والعدل والحرية وكامل حقوقه الوطنية. فالعرب يعيشون الآن صحوة ثانية ضد القمع استهدفت الإصلاح الداخلي على عكس الصحوة الأولى التي فجرت المشاعر الوطنية ضد السادة الأوروبيين.

والحقيقة أن شعوب الخليج تفتقر إلى الشروط التقليدية لتطبيق الديمقراطية، بما في ذلك طبقة متوسطة كبيرة ومتنامية وناتج إجمالي حقيقي لا يضخمه النفط أو من دون واردات النفط يكون نصيب الفرد فوق عشرة آلاف ريال (ثلاثة آلاف دولار) ومجتمع مدني متقدم من المؤسسات المستقلة حقاً.

فالثورة الديمقراطية نظام طويل، لكن شعوب الخليج تطمح إلى تطبيق هذه الديمقراطية، لكن من خلال مراحل بعيداً عن حرقها حتى لا تحترق مجتمعات الخليج بنار تلك الديمقراطية، فنحن لسنا بحاجة فقط إلى المصداقية، بل بحاجة أكثر إلى الصوابية النسبية للرؤية لأنها هي التي توفر الحد الأدنى من الرؤية الواقعية للأحداث وهي التي تغيب عن كثير من المشاريع الإصلاحية.

من حق مؤسسات المجتمع المدني الإطلاع على أداء دور المجلس التشريعي ومتابعته

إن غياب الرؤية السياسية عن تلك المشاريع الإصلاحية يسمى الفقر المدقع في الرؤية السياسية باعتبار أنها لم تتمكن من فهم العالم أولاً، ولم تفهم حاجات المنطقة ثانياً، كما أن الجمهور ليس لديه الوعي الكافي الذي يمكنه من الحكم على هذه المشاريع الإصلاحية، أو يطالب أصحاب تلك المشاريع ببرامج سياسية واضحة قابلة للتنفيذ حتى لا تصبح برامج فضفاضة عامة غير متجانسة وغير محددة المطالب، ولا تنطلق من الواقع، بل تنطلق مما بات يعرف فقط وهذه أكبر إشكالية تواجه هذه المشاريع وهذا ناتج عن ضعف مؤسسات المجتمع المدني.

فالمجتمعات الخليجية اليوم بحاجة إلى عقد اجتماعي توافقي بدلاً من مجموعات (شللية) سياسية كل منها يقفز من بوابة الشعارات تهدد المكتسبات الخاصة والعامة وتعمل بآلية الهرم المقلوب. وكل الأطراف تؤمن وتتفق على أن قضايا التطوير ومكافحة الفساد والاستجابة لحاجات المواطنين مطلب وجودي.

إن مؤسسات المجتمع المدني تحافظ على النجاحات التي تحققت في دول الخليج بل مطالبة بتقويتها، ومطالبة كذلك بمعالجة الإخفاقات المزمنة التي تعاني منها الإدارة المجتمعية من تقديم الولاء والعلاقات الاجتماعية على الكفاءات لأن هناك ضجراً لدى النخب في الخليج من التلكؤ غير المبرر في الإصلاح النيابي، ويجب أن يكون الاستثمار في الوقاية من أهم الأولويات في الإصلاح مستقبلاً وهو خير وسيلة لتحصين المنطقة من الثورات التي قد تحدث مستقبلاً نتيجة أي طارئ محلي أو خارجي ●

*أستاذ الجغرافيا الاقتصادية - جامعة أم القرى

ديمقراطيات مصطنعة ومقلدة

تحليل لواقع الديمقراطية في دول الخليج العربية

لاشك في أن أي عملية تقييم علمية موضوعية لتجارب الديمقراطية في دول الخليج العربية لا بد أن تصل كلها إلى نتيجة علمية واحدة هي أنه لا توجد ديمقراطية حقيقية مطبقة في أية دولة خليجية عربية وذلك حتى إشعار آخر لدراسة علمية مستقبلية مقبلة، وبالطبع فإن النتيجة هذه لا ولن تختلف طالما طبقت المعايير والمقاييس العلمية على التجارب الديمقراطية الخليجية العربية التي على ما يبدو تبقى على أوضاعها السياسية الحالية التي لا تعرف من النموذج السياسي الديمقراطي إلا مصطلح الاسم والمسمى فقط.

د. وحيد بن حمزة هاشم *

إن الديمقراطية بمعناها حكم الشعب لنفسه (حكم الأغلبية) من خلال ممثلين له يختارهم الشعب في انتخابات عامة دورية «كل أربع أو خمس أو ست سنوات» في كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية بآلية رقابية متوازنة لا تسمح بإساءة استخدام السلطة أو احتكارها من قبل سلطة أو فرد، هي حال غير موجودة في دول الخليج العربية بل حتى في العالم العربي كله.

كما أن المؤسسات السياسية التشريعية «بمسمياتها المختلفة البرلمان أو مجالس الشعب أو مجالس الشورى» ما زالت مؤسسات تخضع للسلطة التنفيذية أو تفتقر إلى العمل المؤسساتي الفاعل والقوة السياسية المؤسساتية المستقلة عن ولي الأمر الذي وحده يمنحها السلطة، ومن حقه سحبها منها في أي وقت أراد. هذا الأمر والواقع حدد أدوار البرلمانات أو مجالس الشورى أو الشعب في صناعة القرارات ليكون تابعاً وليس متبوعاً، والأخير بدوره أضعف من فاعلية البرلمانات الخليجية العربية على المستويات السياسية والشعبية كافة.

والأسباب عديدة لا تقل عن غياب الثقافة المدنية الديمقراطية من وعي الشعوب، ولا تكثر عن انعدام الثقافة السياسية من وعي القيادات السياسية العربية. فالثقافة الخليجية العربية التي عهدناها على المستويات الفردية والجماعية كافة تفتقر إلى القيم الثقافية والسياسية الديمقراطية لاسيما ما يتعلق منها بالحقوق الإنسانية سواء على مستوى حق الفرد، «خاصة إن كان أنثى في مقابل حق الفرد الذكر» أو على مستوى حقوق الجماعة في المجتمعات الخليجية العربية، منها على سبيل المثال حق النقد وحق التنظيم وحقوق الاختيار.

نعم تلك الأسباب الواضحة بالإضافة إلى وجود العائق القبلي الذي يدعو إلى ويشجع على تعميم وتفعيل ونشر مشاعر وروابط العصبية القبلية التي تدعو إلى دعم وتأييد واختيار ذوي القربى من العشيرة أو القبيلة. فالعائق القبلي تم تدعيمه وتأطيره في بعض دول الخليج العربية بما سبق أن أطلقت عليه مسمى «الإسلام القبلي»، أي تم تطويع التعاليم الإسلامية لتتلاءم مع العادات والتقاليد القبلية وليس العكس، على سبيل المثال ركز الإسلام على ضرورة البعد عن المشاعر والروابط العصبية، فيما تؤكد القبلية على كل ما يتعلق بالعصبية في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فالإسلام القبلي لا يمكن على سبيل المثال لا الحصر أن يقبل بوصول المرأة إلى المناصب السياسية أو التشريعية القيادية العليا.

هذه الحال تحديداً بالإضافة إلى الانتماءات المذهبية سهلت وصول الأفراد المنتمين إلى القبائل أو (المذاهب الدينية) إلى البرلمانات الخليجية العربية، بمعنى لا يصل الأفراد الأكثر كفاءة وفاعلية إلى البرلمان والمناصب التي يستحقونها، وإنما الأكثر انتماء وتأييداً للقبيلة. شهدنا هذه الحال والواقع في مجلس الأمة الكويتي، وفي غيره من الدول العربية الخليجية التي تطبق منظومة الديمقراطية المصطنعة أو المقلدة.

لنضع إحدى أهم مفردات ومتطلبات الثقافة السياسية الديمقراطية على محك الاختبار لمعرفة مدى مصداقية ما سبق أن تحدثنا عنه. إن فكر الحوار يعد نتاجاً لبيئة الحوار التي هي نتاج لثقافة الحوار الوطني التي لا يمكن أن تظهر وتنمو إلا إذا ما فتحت أمامها كافة الأبواب وسمح لها بالانطلاق من دون قيود. فثقافة الحوار والانفتاح على الآخر لا يمكن أن تظهر، فكيف تنتشر في بيئة سلطوية أو بيئة قمعية، أو حتى بيئة أحادية الفكر والتوجه والمسلك

والتنظيم تصادر فيها الحريات الفردية وفي مقدمتها حرية النقد والتعبير. كما أن فكرة المشاركة السياسية للفرد وللأفراد على كافة المستويات تعد مطلباً مهماً من مطالب الديمقراطية.

في المقابل وعلى أرض الواقع فشلت معظم محاولات التغيير في المجتمعات الخليجية العربية من بيئات اجتماعية مغلقة ومتحفظة لامكان فيها لفكر الحوار والنقاش والجدل، ولا مكان أيضاً لتنشئة سياسية اجتماعية تتم فيها تنمية وعي الفرد بضرورة المشاركة السياسية. والسبب انعدام وجود الثقافة السياسية المدنية المساعدة على تحقيق ذلك بالإضافة إلى غياب وجود إرادة عامة وخاصة سياسية وشعبية لا تلين ولا تهدأ ولا تستكين حتى يتم تحقيق التغيير. والأهم من ذلك كله تلك البيئة الديمقراطية تتطلب تعاون وتفاعل الجميع خصوصاً في مراحل التنشئة الأسرية الأولى للأطفال، ناهيك عن ضرورة تغيير مناخ المدرسة وبيئتها وتهيئة من يقوم عليها، ويختص بعملية التنشئة التعليمية خصوصاً من رجال التربية والتعليم.

إن وجود النظم الاجتماعية الخلقية الأسرية الهادئة والمستقرة، والتي ترفض استخدام وسيلة العنف كوسيلة لتوجيه ومعاقبة الأطفال، والتعامل الإنساني البيني وفقاً لمبادئ مستنيرة لا تفرق أو تميز بين المرجعية الدينية أو العرقية الطائفية أو المذهبية، وأخيراً تشجيع أخلاقيات التعامل الفردي والجماعي بقيم التقبل وروح المشاركة ومبادئ واحترام الرأي الآخر، من أهم متطلبات بيئة الحوار وفكره وبالتالي بيئة الديمقراطية وثقافتها.

لذا في عملية استقصاء ميدانية لعينة بلغ عدد أفرادها (٣١٢) من كلا الجنسين، كانت الإجابات، رغماً عن عاملي القصور في عدد أفراد العينة والتحيز في اختيار الموضوع، مذهلة ومعبرة في آن واحد. ومحصلة النتيجة النهائية وإن لم تكن شاملة وممثلة لكافة أو غالبية المناطق الجغرافية للمملكة، ولا كذلك ممثلة لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية السعودية، إلا أن نتائجها إيجابية ودالة بالفعل، ومعبرة بالتحديد، في موضوعيتها، وبالتالي يمكن تعميمها لكن بحذر شديد على المجتمع. ويجب ألا نغفل ضرورة الأخذ في الاعتبار عامل النسبية في ما يتعلق بالفروقات الفردية والمتغيرات الجغرافية وحساسية الاختلافات في بعض الخلفيات الإنسانية .

تحديداً في ما يتعلق بالسؤال: فكر الحوار وفكر المشاركة هما تصديق لقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» (٣٨ الشورى) ولقوله تعالى «وجادلهم بالتي هي أحسن» (١٢٥ النحل).

ووافق بالإجماع جميع أفراد العينة على العبارة بنسبة ١٠٠ في المائة. والنتيجة لا تشير وحسب وإنما تؤكد على وجود قناعة جماعية فيما بين أفراد العينة على ضرورة إن لم يكن حتمية التقيد وتصديق ما جاء في الشريعة الإسلامية السمحة من تعليمات وتوجيهات وأوامر. لهذا لم يكن هناك فيما بين أفراد العينة من لديه شك أو معارضة للعبارة نظراً لارتكازها بشكل مباشر على آيات من القرآن الكريم. والنسبة التامة تؤكد استنتاجاً أن فكر الحوار والمشاركة من المطالب المطلوبة بل المفروضة على المسلمين، كيف لا وقد فرض الله الشورى على عباده المسلمين، كما أمر نبيه الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) وهو خير البشر وأفضلهم بالحوار مع المسلمين.

أما السؤال: فكر الحوار يعني النقاش وربما الجدل لكنه لا يعني الخصام. فقد وافقت عليه نسبة ٩٨ في المائة من المجيبين على العبارة، فيما لم توافق عليها نسبة ٢ في المائة، والنتيجة تشير أيضاً إلى وجود قناعة تامة لدى الأغلبية على مستويات فكر الحوار وخصوصاً النقاش بل حتى الجدل، لكن ليس إلى مرحلة الخصام.

المؤسسات السياسية التشريعية في دول الخليج ما زالت تخضع للسلطة التنفيذية

لكن السؤال: هل نطبق في واقعنا الحالي فكر الحوار والشفافية ونتقبل الرأي الآخر، ونشارك في العملية السياسية. كانت الإجابات عنه متناقضة تماماً مع الإجابات في الأعلى، إذ أكدت نسبة ٩٧ في المائة عدم تطبيق أو الالتزام بفكر الحوار وثقافته، فيما ارتأت نسبة ٣ في المائة وجود فكر الحوار وثقافته.

الخلاصة والاستنتاج

من الواضح حتى الآن أن أداء البرلمانات في دول الخليج العربية مازال وليداً وفي مراحله الأولى، (حتى في الكويت، طالما بقي القرار النهائي الذي يحدد محصلة الأمر في يد الحاكم الذي يمثل السلطة التنفيذية). والأسباب عديدة منها غياب الثقافة المدنية الديمقراطية على مستوى الشعوب، وأيضاً غياب الثقافة السياسية الديمقراطية على مستوى الحكومات وعلى مستوى الشعوب الخليجية. كما تغيب عن البيئات السياسية والشعبية الخليجية ثقافة الحوار والشفافية، وأيضاً ثقافة المشاركة السياسية على المستوى الشعبي، ناهيك عن غياب ثقافة الرقابة والتوازن بين المؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية. من هنا فإن أي برلمان خليجي موحد يتم إنشاؤه وفقاً لآلية التعيين وليس الانتخاب هو واقع حال يتنافى مع الديمقراطية جملة وتفصيلاً، وبالتالي يعد مشروعاً فاشلاً وامتداداً للمشاريع السياسية البرلمانية الفاشلة في الدول الخليجية العربية. لهذا لا تذكر أو يعلن عن نتائج اجتماعات رؤساء البرلمانات الخليجية، إذ كيف يمكن تفسير واقع سياسي تشريعي خليجي لا محل له من الإعراب السياسي التشريعي أو التنفيذي في العرف السياسي الخليجي العربي الراهن ●

*أستاذ العلوم السياسية المشارك - جامعة الملك عبدالعزيز

نحو تمثيل برلماني أكبر للمرأة الخليجية

من بين أهم التطورات الحاصلة في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة تأتي زيادة واتساع دور المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات للدرجة التي تولد شعوراً بالتفاؤل بأن هناك تغيراً إيجابياً في الثقافة السائدة والقوانين المؤيدة والإجراءات الداعمة للمرأة في تلك الدول.

عطا السيد الشعراوي *

رغم أن المتتبع لتمثيل المرأة في برلمانات دول مجلس التعاون يخرج بنتيجة مفادها ضعف مشاركة المرأة في الانتخابات عموماً وصعوبة وصولها إلى المجالس النيابية عبر الانتخابات العامة بما يتناسب مع حجمها ودورها في المجتمع، ففي البحرين على سبيل المثال، فازت امرأة واحدة وهي لطيفة القعود للمرة الثانية على التوالي في الانتخابات التي أجريت في أكتوبر ٢٠١٠ م، لكن جاء فوزها في الدورتين الانتخابيتين (٢٠٠٦-٢٠١٠) بالتزكية، وليس من خلال المنافسة عبر صناديق الاقتراع، كما أن المرأة غائبة عن التمثيل في مجلس الشورى بسلطنة عمان للفترة السادسة من (٢٠٠٨ - ٢٠١١م) رغم زيادة إقبال المرأة العمانية على عملية التصويت، حيث ترشحت ٢١ سيدة للانتخابات من دون أن تتمكن أي منهن من الفوز.

إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تجعلنا نقول بكل ثقة إن المستقبل سيشهد تمثيلاً أكبر للمرأة الخليجية في المجالس التشريعية شريطة بذل المزيد من الجهد من جانب المرأة نفسها كي تستفيد من تلك المؤشرات والدلائل الإيجابية ومن بينها وجود الدساتير والتشريعات التي تكفل للمرأة حقوقها المختلفة ومن بينها الحقوق السياسية، كما تنص على المساواة بين جميع المواطنين بشأن الحقوق والواجبات؛ ففي الكويت تنص المادة ٢٩ من الباب الثالث من الدستور على أن (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين).

وتؤكد المادتان (٣٤ و٣٥) من الباب الثالث من الدستور القطري على أن «الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». بينما تنص المادة ٣٥ من الدستور الإماراتي على أن «باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف ووفقاً لأحكام القانون».

وفي سلطنة عُمان ينص النظام الأساسي في المادة ١٧ على أن «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة».

وينص الدستور البحريني على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، إذ أكد الدستور في مستهله أن العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.

وفي المملكة العربية السعودية تنص المادة ٢٦ من الباب

المستقبل سيشهد تمثيلاً أكبر للمرأة الخليجية في المجالس التشريعية شريطة بذل المزيد من الجهد من جانب المرأة

الخامس الخاص بالحقوق والواجبات من النظام الأساسي على أن «تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية».

ومن هنا، فإن من الأهمية بمكان الارتقاء بالوعي السياسي والقانوني للمرأة من خلال المتخصصات والمؤهلات ممن تقع عليهن مسؤولية أكبر في نشر الوعي السياسي والقانوني بين النساء في المجتمع، الأمر الذي يزيد من إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها على المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة.

كما أن المرأة الخليجية مطالبة بالاستفادة من الدعم الحكومي الكبير الذي تحظى به والذي يتجسد في العديد من الخطوات والكثير من المبادرات التي قامت بها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل النهوض بالمرأة، وتوفير المناخ الملائم لتفعيل دورها في مجالات الحياة المختلفة، ومن ذلك فتح أبواب التعليم بالمجان أمام الفتاة تشجيعاً لها على الانخراط بالتعليم وتوسيع مداركها والارتقاء بوعيها ومن ثم دورها في المجتمع، وخاصة أن التعليم هو المحرك الأساسي لتمكين المرأة في المجالات كافة. كما حرصت دول المجلس على تعيين المرأة في مختلف دوائر صنع القرار من أجل إكساب المرأة الخبرات اللازمة ومشاركة الرجل يداً بيد في عملية البناء والتنمية، وإيجاد نماذج نسائية قائدة ورائدة في كافة المناصب العليا مما يشجع جميع النساء على تحسين أوضاعهن للوصول إلى مكانة مرتفعة في مجتمعاتهن.

ومن بين العوامل المساعدة في تفعيل دور المرأة الخليجية وزيادة نسبة تمثيلها في البرلمان مستقبلاً، وجود مؤسسات رسمية خاصة بالمرأة ما بين وزارات ومجالس عليا ولجان وهيئات وطنية تعمل كلها على وضع السياسات والخطط اللازمة لتمكينها في مختلف جوانب الحياة، ففي دولة قطر أنشئ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عام ١٩٩٨ م كمؤسسة معنية بالمرأة، وترأسته الشيخة موزة بنت ناصر المسند قرينة أمير قطر.

وفي مملكة البحرين، تم إنشاء (المجلس الأعلى للمرأة) في ٢٠٠١ م ويتبع ملك البحرين مباشرة وله شخصية اعتبارية وترأسه الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حرم الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ويضم في عضويته ١٤ عضواً من الشخصيات النسائية العامة وذوي الخبرة في شؤون المرأة، مدة عضويتهن ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وفي إمارة الشارقة أنشئ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في عام ٢٠٠٠ برئاسة سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي، وفي عام ٢٠٠٦ م، أنشئت مؤسسة التنمية الأسرية برئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، وكذلك مؤسسة دبي لتنمية المرأة برئاسة الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم.

ولاشك في أن اهتمام مثل هذه المؤسسات بوضع الخطط والسياسات الملائمة واتباع الآليات المناسبة والتنسيق بينها على مستوى دول المجلس يساهم في النهوض بدور المرأة وقدرتها على منافسة الرجل والفوز في الانتخابات.

إضافة إلى العوامل السابقة، هناك مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى إمكانية زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الخليجية، ففي أول انتخابات برلمانية جزئية تشهدها الإمارات العربية المتحدة في شهر ديسمبر ٢٠٠٦ م، لاختيار عشرين عضواً في المجلس الوطني الاتحادي، ويمثلون نصف أعضائه الأربعين، فازت أمل عبدالله جمعة كرم القبيسي بالمقعد الاتحادي من ضمن أربعة مرشحين فازوا في الانتخابات التي جرت في إمارة أبوظبي، وحصلت القبيسي على ٢٦٥ صوتاً من جملة عدد الأصوات البالغ عددها ١١٠٠ من أصل ١٦٧٧ يحق لهم الانتخاب، واحتلت بذلك المرتبة الثالثة بين الفائزين الأربعة «هذا بجانب قيام القيادة السياسية بتعيين ثماني سيدات في المجلس الوطني الاتحادي من بين العشرين عضواً الذين تم تعيينهم. وبهذا يضم المجلس الحالي ٩ نساء من بين ٤٠ عضواً».

> المرأة الخليجية مطالبة بالاستفادة من الدعم الحكومي الكبير الذي تحظى به

ويكتسب هذا الحدث أهمية خاصة كون هذا الفوز تم عبر صناديق الانتخابات، ولم يكن من خلال التعيين أو التزكية وهو ما يعني أن المرأة يمكنها أن تترشح وتنافس وتفوز على الرجل في الانتخابات، وقد ترسخت هذه النتيجة في الانتخابات البرلمانية الكويتية التي أجريت في ١٦ مايو ٢٠٠٩، وشهدت إنهاء احتكار الرجال لمقاعد مجلس الأمة الكويتي، وذلك بفوز أربع نساء بمقاعد في البرلمان، وللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات النيابية في الكويت، وهن وزيرة الصحة السابقة، الدكتورة معصومة المبارك، التي حصلت على المركز الأول في دائرتها بـ ١٤٢٤٧ صوتاً، فيما حصلت سلوى الجسار في الدائرة الثانية على ٤٧٧٦ صوتاً. وفي الدائرة الثالثة حصلت أسيل العوضي على المركز الثاني بـ١١٨٦٠ صوتاً، فيما حصلت رولا دشتي على المركز السادس بـ ٧٦٦٦ صوتاً.

ولاشك في أن هذين الحدثين في كل من الإمارات والكويت يشيران إلى تطورات إيجابية في نظرة المجتمع إلى المرأة وتغييرات لافتة في الصورة الذهنية عنها، الأمر الذي قد يؤسس لمرحلة جديدة تتسم بتمثيل نسائي أكبر في البرلمان، خاصة أنهما

التعليم هو المحرك الأساسي لتمكين المرأة الخليجية في المجالات كافة

يعطيان المرأة الخليجية أملاً في إمكانية الفوز على الرجل وقوة دفع لمزيد من العمل الجاد من أجل نيل ثقة مجتمعها وتمثيله في المجالس المنتخبة.

ومن المفيد في هذا الإطار، عقد لقاءات مستمرة بين البرلمانيات وبين نساء المجتمع لتشجيعهن ونقل تجاربهن وخبراتهن في مجال العمل السياسي والبرلماني والمكاسب التي يمكن أن تعود على المرأة إجمالاً من تلك المشاركة.

ويزداد الأمل في إمكانية زيادة التمثيل النسائي البرلماني في دول الخليج بالنظر إلى ما تشهده المرأة السعودية اليوم من اهتمام متزايد من قبل الدولة، فرغم أنها لم تحظ بعضوية مجلس الشورى المعين، إلا أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات المهمة من قبيل استدعاء بعض المتخصصات لحضور اجتماعات اللجان بمجلس الشورى وتعيين ست مستشارات غير متفرغات بالمجلس. وفي عام ٢٠٠٩ م صدر قرار بزيادة عدد المستشارات غير المتفرغات في مجلس الشورى من ست عضوات إلى ١٢ عضوة، حيث تمت الموافقة على تعيين أربع عضوات هن «الجوهرة بنت محمد العنقري، الدكتورة آسيا بنت عبدالله آل الشيخ، الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف، الدكتورة مي بنت عبدالعزيز العيسى»، وترشيح أسماء أخرى هي «الدكتورة فاطمة بنت بكر جمجوم، الدكتورة الجوهرة بنت إبراهيم بوبشيت، الدكتورة محاسن بنت حسن فلمبان، الدكتورة نورة بنت عبدالله الأصقة، والدكتورة إلهام بنت محجوب حسنين»، مع التمديد لثلاث من المستشارات السابقات وهن «الدكتورة وفاء بنت محمود طيبة، والدكتورة بهيجة بنت بهاء عزي، والدكتورة نهاد بنت محمد الجشي».

ولا شك في أنها خطوات تصب في اتجاه إصلاح أوضاع المرأة، وتمهد لحصول المرأة على عضوية مجلس الشورى مستقبلاً.

لم يعد بإمكان المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي الآن اتهام المجتمع وثقافته أو تحميل مسؤولية عدم وصولها للبرلمان على العادات والتقاليد أو (التواكل) وانتظار تطبيق (الكوتا) النسائية التي تمنحها تمثيلاً كبيراً بلا مجهود أو تعب من جانبها، فما نشهده الآن في دول المجلس من تغير في المناخ الاجتماعي والثقافي والأجواء المحيطة بالمرأة إلى الأفضل وتشكيل بيئة خليجية داعمة ومحفزة للمرأة يحتم عليها الاعتماد على نفسها والاستفادة من العوامل الكثيرة والمؤشرات العديدة التي ستؤدي في حال استغلالها الاستغلال الأمثل من جانب المرأة إلى زيادة نسبة تمثيلها في البرلمان بما يتلاءم مع الأدوار الأخرى التي تقوم بها في مجتمعها ●

*خبير متخصص في الشؤون الخليجية

التجربة البرلمانية الكويتية: دراسة في تجربة خليجية رائدة

تنبع أهمية التركيز على التجربة الكويتية ودراسة المحطات الرئيسية التي شكلت خط مسارها من حقيقة أساسية هي أن دولة الكويت سبقت دول الخليج العربية الأخرى في تبني النظام الديمقراطي البرلماني، وكانت البذور الأولى لهذا النظام قد زرعت قبل مرحلة الاستقلال ومن ثم عززها الاستقلال وزاد من فاعليتها وحركيتها.

علاء عبدالرزاق *

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه الورقة هو التعرف إلى أهم المحطات التي عرفتها ومرت بها التجربة البرلمانية الكويتية والكوابح وعوامل الإخفاق التي واجهتها ومن ثم الآفاق المستقبلية التي تنتظر هذه التجربة الديمقراطية الواعدة.

ويمكن أن يؤشر عام ١٩٢١ إلى بداية أول تجربة ديمقراطية انتخابية في الكويت وذلك عندما نُظمت أول انتخابات تشريعية في الكويت لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الكويتي الذي تم عقده في عام ١٩٣٨، لكن أمير الكويت الراحل الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح عمد إلى حل هذا المجلس في عام ١٩٣٩، ولم تعاود التجربة البرلمانية الكويتية الظهور إلا في عام ١٩٦٢ وذلك بعد نيل الاستقلال، إذ أجريت ثاني انتخابات تشريعية في عام ١٩٦٢ فالتأم بذلك المجلس التشريعي الثاني في الكويت (المجلس التأسيسي) والمكون من (٢٠) عضواً والذي صار يُعرف لاحقاً باسم مجلس الأمة. لقد نص الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ على أن الدعوة للانتخابات تجري في مدةٍ أقصاها أربع سنوات وضمن الدستور لأمير الكويت حق حل البرلمان في حالات استثنائية وغالباً ما كان يتم التوسع في استخدام هذا الحق، ورغم ذلك فقد عُقدت أولى جلسات مجلس الأمة الوليد في عام ١٩٦٣، كما أجريت الانتخابات التالية في الموعد المقرر لها في أعوام (١٩٦٧-١٩٧١-١٩٧٥)، وبعد هذا التاريخ عُطل دور مجلس الأمة ولم تجر انتخابات تشريعية في الكويت حتى عام ١٩٨١ ومن ثم في عام ١٩٨٥ ومن ثم عاد المرسوم الأميري ليعطل إرر ادة البرلمان في عام ١٩٨٦ بعد اندلاع موجة من الاحتجاجات الشعبية، وبقي معطلاً لاسيما بعد أن نظمت الحكومة انتخابات اعتبرها الكثيرون في الكويت انتخابات صورية لتأتي بمجلس أمة جديد لم يكن ليتمتع بكثير من المصداقية والمشروعية. ولقد عملت القوى الوطنية الكويتية على تحدي وجود هذا البرلمان الصوري من خلال تنظيم الاحتجاجات والتظاهرات والعمل على مقاطعة الانتخابات، وبعد الغزو البعثي الصدامي حصل التلاحم بين القوى الشعبية الكويتية وبين الأسرة الحاكمة وهو التلاحم الذي أبرز صورة الكويت الحقيقية وسعيها لأن تعيش كدولة آمنة مستقرة مزدهرة تحترم فيها حقوق الإنسان وحرياته، وتصان فيها المسؤوليات والواجبات التي تقع على عاتق الفرد وجهاز الحكم، وسرعان ما أجريت أول انتخابات تشريعية بعد الغزو في عام ١٩٩٢، ومن ثم أجريت انتخابات تشريعية أخرى في عام ١٩٩٦، وصدر مرسوم أميري بحل البرلمان في عام ١٩٩٩، لكن كان هذه المرة طبقاً لإجراءات قانونية ودستورية سليمة، وأعقبت هذا الحل انتخابات تشريعية أجريت في يوليو ١٩٩٩. كما أعقبتها الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٣ وهي

انتخابات 2009 شهدت وللمرة الأولى في التاريخ المعاصر للكويت وصول أربع نساء إلى مجلس الأمة

الانتخابات التي تمخضت عن مجلس صدرت الإرادة الأميرية بحله في عام ٢٠٠٦ وهذه المرة أيضاً كانت طبقاً لإجراءات دستورية وقانونية.

وأجريت آخر انتخابات تشريعية في الكويت في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ والتي شكلت علامة فارقة ومميزة في تاريخ الحياة التشريعية في الكويت، إذ سجلت فيها مشاركة المرأة للمرة الأولى في الانتخابات كمرشحة ومقترعة، وشارك في هذه الانتخابات حوالي ٣٤٠ ألف كويتي كان من بينهم ١٩٥ ألف امرأة، وأما عدد المرشحين فقد بلغ ٢٥٣ مرشحاً من بينهم ٢٨ امرأة ورغم مشاركة المرأة ومنذ حقبة بعيدة في الحياة الثقافية والاجتماعية الكويتية إلا أن أي واحدة من المرشحات لم تفز بمقعد واحد داخل المجلس، وتكررت هذه الحالة في انتخابات عام ٢٠٠٨، ولكن انتخابات عام ٢٠٠٩ شهدت وللمرة الأولى في التاريخ المعاصر للكويت وصول أربع نساء إلى مجلس الأمة.

لقد ضمن الدستور الكويتي حق التصويت للمواطنين الكويتيين البالغين من العمر ٢١ عاماً مع استثناء أولئك الذين يعدون أعضاء في القوات المسلحة الكويتية، كما منع الدستور من خلال مذكرته التفسيرية العائلة الحاكمة من فرع مبارك من المشاركة في الانتخابات كمرشحين وهذا يعني الفصل التام بين الجهاز التنفيذي الحاكم والسلطة التشريعية الموازية، كما أعطى الدستور الحق للمجنسين أن يشاركوا في الانتخابات مع رفع شرط السن إلى ٣٠ عاماً. وضمن أيضاً حق المرأة في الترشح والترشيح كما ذكرنا آنفاً في عام ٢٠٠٥، ولقد قبل الإسلاميون بعد فترة من الزمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكن مع تطبيق الأطر والتشريعات الإسلامية ومنها فصل المراكز الخاصة بالاقتراع بالنسبة للجنسين.

لقد تم تقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة انتخابية وكل واحدة من هذه الدوائر تنتخب عضوين ليقوما بتمثيلها في المجلس، لكي يبلغ بذلك عدد أعضاء المجلس (٥٠) عضواً إلى جانب وجود أعضاء إضافيين، ويحق للناخب أن يمنح صوته لمرشح واحد أو مرشحين اثنين، ويحق للمرشحين الذين حصلوا على أعلى نسبة وثاني أعلى نسبة من الأصوات أن يترشحا كعضوين في المجلس.

وجرى تعديل في عدد الدوائر الانتخابية في عام ٢٠٠٦، إذ تم تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، وأضحى هنالك حق للناخبين أن يمنحوا أصواتهم لأربعة مرشحين بدلاً من اثنين كما كان يجري في السابق، كما أضحى لكل دائرة انتخابية عشرة مرشحين يمكن أن يجلسوا تحت قبة المجلس. ومثل هذا التعديل طفرة نوعية في طبيعة الحياة السياسية والبرلمانية الكويتية إذ قلص وإلى حدٍ كبير إمكانية شراء الأصوات، وقلص أيضاً من أهمية الولاءات القبلية والمذهبية والعائلية في الانتخابات.

والواقع يدل على أن التجربة البرلمانية الكويتية تواجه تحديات تقوم على وجود ولاءات قبلية وعشائرية قد تحول دون

بروز تمثيل ديمقراطي صحيح وسليم، إذ يحرص وجهاء قبيلة أو عشيرة معينة على ضمان دعم مرشحيهم من أبناء التجمع القبلي أو عدم تقديم أكثر من مرشحين بغية حشد أكبر عدد ممكن من الأصوات لهما، ولعل مثل هذه الآلية تحرم الأفراد الذين لا يتمتعون بثقل عشائري وعائلي كبير من الفوز بمقعد داخل المجلس، كما ينأى بالانتخابات عن أن تكون أداةً لاختيار الأكفأ الأبعد بدلاً من الخامل الأقرب.

ويستطيع المتتبع لواقع الحياة البرلمانية والتشريعية الكويتية أن يؤشر إلى قدر كبير من النزاهة والشفافية في ممارسة الحق الانتخابي والتعبير عن الرأي بنحو فاق بلدان عربية أخرى سبقت الكويت في الممارسة البرلمانية، ولم يحصل أن تدخلت الحكومة في سير الانتخابات أو في عملية الاقتراع باستثناء ما حصل في انتخابات عام ١٩٦٧، إذ تدخلت الحكومة في سير الانتخابات وعملية فرز الأصوات في بعض الدوائر الانتخابية. كما تعمل الأجهزة الإعلامية الكويتية على تغطية الانتخابات والحملات الانتخابية السابقة لها، كما تعطى للمرشحين الحرية والمجال الكافيان للقاء ناخبيهم وعرض مشاريعهم الانتخابية، ولعل صغر حجم الدوائر الانتخابية يُسهل اللقاءات المباشرة بين المرشحين والمقترعين، ويتمتع المرشحون بالحرية الكافية لاتخاذ مواقف سياسية قد تبتعد كثيراً عن المواقف الرسمية، كما تُغطي أجهزة الإعلام الكويتية كافة المقابلات واللقاءات التي يجريها المرشحون أثناء الحملات الانتخابية.

لقد طرحت خلال السنوات الأخيرة في الكويت فكرة مكافحة ظاهرة قيام المرشحين من ذوي الدخول المرتفعة بشراء أصوات ناخبيهم، وتم التأكيد على أن مثل هذه الظاهرة سوف تفضي إلى دعم ترشيح مؤيدي الحكومة ووصولهم إلى الحجرة البرلمانية، وبالتالي فقدان الهدف الحقيقي من نشوء برلمان قادر على محاسبة الحكومة وتبيان عوامل تقصيرها والعمل على تعديل مساراتها.

ولعل ما يمكن أن يؤشر إلى التجربة البرلمانية الكويتية والحياة السياسية في الكويت بشكلٍ عام غياب الظاهرة الحزبية، رغم أن البعض يرى في عدم وجود أحزاب سياسية عقائدية دليل حالةٍ صحية في النظام السياسي، إذ يمكن للتيارات السياسية الموجودة أن تلعب دور الأحزاب القائمة من دون أن تدخل البلاد في إطار التنافس الحزبي المقيت، وغالباً ما يتمتع المرشحون للانتخابات الكويتية بدعم وإسناد واحد من التيارات السياسية القائمة في حين يتبنى بعض المرشحين اتجاهات سياسية واضحة مثل الاتجاه الإسلامي أو الاتجاه الليبرالي أو الاتجاه اليساري، في الوقت الذي يرتبط فيه بعض المرشحين بالسياسة الحكومية حتى ليعدون بمثابة نوابٍ للحكومة داخل المجلس. وكشفت الانتخابات التي جرت بعد عام ٢٠٠٣ عن وجود تيار ليبرالي نشط في الكويت إلى جانب وجود التيار الإسلامي السلفي، ويؤشر التنازع بين التيارين حول كثير من التشريعات والقضايا التي تخص المجتمع الكويتي في داخل البرلمان إلى حالة نتمنى أن تسود في الوسط التشريعي الكويتي وهي حالة التفاعل بين مختلف الآراء والاتجاهات من دون الرغبة في التسقيط أو التخوين، وهو ما درجت عليه العلاقة بين تيارات سياسية متناقضة في الشارع السياسي العربي والممارسة السياسية العربية عموماً.

دولة الكويت سبقت دول الخليج العربية في تبني النظام الديمقراطي البرلماني

ولابد من القول إن العلاقة التي حكمت الأسرة الحاكمة بالبرلمان الكويتي كانت علاقة يشوبها الطابع التعاوني الصراعي أي تلك العلاقة التي تستبطن عوامل الصراع من داخل أطر التعاون والتنسيق والذي يبرز على السطح، ورغم التقاليد القبلية التي حكمت التاريخ الحديث والمعاصر للكويت وسيادة قيم القبيلة باعتبارها الوحدة السياسية الأساسية في الكويت إلا أن ذلك لم يلغ وجود هيئات استشارية كانت تقوم بدور المعين والمشاور للحاكم في أوقات الأزمات والتحديات التي تواجه الإمارة الناشئة، ورغم ما شاب العلاقة بين مؤسسة الحكم والبرلمان من مدٍ وجزر «حل مجلس الأمة أو محاولة سحب الثقة عن الحكومة» واتهامات متبادلة بمحاولة تجاوز الدستور أو إلغاء الحياة البرلمانية من جانب النواب للحكومة أو محاولة تعطيل التشريعات التي تعود بالنفع على المواطن الكويتي من جانب الحكومة للنواب، إلا أن كافة المؤشرات التي يمكن أن تتوفر للمتابع حول الواقع السياسي في الكويت تدل على إمكانية تجاوز الأزمات التي يمكن أن تنشب في العلاقة بين الحكومة والبرلمان وإمكانية أن يلعب المجلس في دورته الحالية والدورات المستقبلية أدواراً عجزت عن تأديتها المجالس السابقة، كما نأمل بأن يغيب التصنيف المذهبي لنواب الكويت، وأن يتم إدخال تعديلات في بنية النظام السياسي الكويتي بما يُرصن من التجربة البرلمانية الكويتية ويدفع بها خطوات إلى الأمام ●

*أستاذ علوم سياسية - جامعة بغداد

نحو تجربة برلمانية خليجية رائدة

تعني الديمقراطية في أجَل صورها الشفافية الكاملة التي يتفاعل خلالها المواطنون بطريقة تلقائية واضحة، كل شي مكشوف، ويتم التعامل بوجودها وفق القوانين المدنية التي تحفظ لهم حقوقاً كاملة غير منقوصة يعمل الجميع من أجل بناء مجتمع نظيف ومتطور لا أحد يستطيع التجاوز على حقوق الآخرين تحت أي صورة من الصور، وتؤدي الحكومة أدوارها وفق برنامج مطروح أمام الجميع، وهناك معارضة موجودة في البرلمان تراقب أداء الحكومة وتقويم أدائها خدمة للشعب مصدر السلطة.

د. عبدالواحد مشعل *

لا تتوقف الديمقراطية على إجراء انتخابات والتصويت فحسب إنما تعني ممارسة سلوكية مستمرة يتعلمها الأفراد منذ الصغر عن طريق التنشئة الاجتماعية ابتداء من تعلم الأطفال كيف يرمون المخلفات كأكياس الشوكلاته وقشور البرتقال على سبيل المثال في سلة المهملات أو أماكن القمامة بطريقة تلقائية أو كيف يتصرف الأطفال في الحوار مع الآخر على أساس أدب الحوار واحترام الآخر. وكيف يحترم الصغار الكبار وكيف يعطف الكبار على الصغار. وكيف تتم مراعاة المرأة ومعاملتها باحترام كما وصى بذلك الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. وكيف يحسن المرء العبارات الجميلة في تبادل الحديث من دون تجريح. وكيف يحافظ على البيئة. وكيف يحافظ على الممتلكات الخاصة والعامة. وكيف يرسم لنفسه مكاناً فاعلاً في عملية بناء البلاد. وكيف يصنع حياته اعتماداً على الإمكانات الداخلية لبلده من دون السماح لأي أحد من الأطراف الخارجية بالتدخل في ذلك ويكون أميناً على سلامة أمن مجتمعه بوعي. إذاً الديمقراطية تعني الحياة الكريمة والحرية الكاملة، ولذلك فإن التجربة البرلمانية الخليجية مؤهلة لتحقيق كل ذلك لاسيما أن الأسس الأخلاقية متوفرة وتدعمها الإمكانات المادية اللازمة لبناء مرتكزات تلك التجربة ومهما كانت أشكال العلاقات الاجتماعية أو بشكل أشمل البنى الفوقية، فعناصر تحقيق ذلك ممكنة إذا ما تمت معالجة كثير من أساليب التنشئة القائمة على أساس السلطة الأبوية التي جاءت نتيجة لمتغيرات ثقافية فاعلة في البنية القبلية التي أضحت تميل إلى فرض سلطة الفرد على الجماعة، وقد ترسخ ذلك مع تفاعل الثقافة الريفية مع الثقافة الحضرية وتكوين ثقافة مختلطة - إن صح التعبير - أي إن هناك تداخلاً واضحاً بين الثقافتين وهذا التداخل هو المسؤول عن هذا التعسف في العلاقات الاجتماعية، وكما يقال إذا أردت أن تبحث عن الديمقراطية الشفافة في التعاملات فإنك تجدها في مجتمعين طرفي نقيض، وتجدها أيضاً في المجتمع البدوي الخالص، حيث يكون شيخ أو رئيس القبيلة فرداً متفاعلاً مع جماعته من دون تكلف، فهو يأكل أكلهم ويلبس مثل ملابسهم ويتفاعل مع قضاياهم بشكل شفاف وتلقائي وبالتالي يكون اندماجهم معه أيضاً تلقائياً فهم يطيعونه من تلقاء أنفسهم، ويجد كل فرد منهم حريصاً على المحافظة على شفافية العلاقات الاجتماعية والسياسية الجارية في بنية القبيلة، الأمر الذي نلمس منه وجود شفافية ووضوح في التعاملات كافة، وكذلك يمكن أن تلمس الديمقراطية في المجتمع الحضري الخالص الذي يقوم على علاقات تعاقدية، ويكون كل شيء واضحاً وشفافاً والتعاملات تقوم على أساس الكفاءة والإنتاج واحترام الزمن، وتبقى الإشكالية في المجتمعات الوسيطة التي تظهر فيها العلاقات

بناء تجربة ديمقراطية معاصرة يعد حاجة ملحة لاستمرار النظام الخليجي المميز في منطقة الشرق الأوسط

الإقطاعية والتسلطية بشكل واضح. وبهذا المعنى يستلزم ونحن نتحدث عن تجربة خليجية واعدة ورائدة، أن ننطلق من الواقع الثقافي الخليجي ومن طبيعة تركيب بنية المجتمع الخليجي التي تتعرض إلى عملية تحديث واسعة في عالم أضحى منفتحاً على كل شيء، وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل التجربة الكويتية الرائدة في مجال الديمقراطية، وكيف تعامل أمراء الكويت معها منذ ستينات القرن الماضي حتى المرحلة الحالية حينما تفاعلوا فيها إيجابياً وبشكل مستمر حتى أثارت تلك التجربة في مراحل سابقة حفيظة بعض الأطراف الخليجية التي كانت تعيش حالة اجتماعية (محافظة)، وكيف لمس العرب تلك التجربة في المطبوعات والفن والثقافة وفي العلاقات الاجتماعية بمستوياتها المختلفة وفي نواح أخرى، وقد كان مجلس الأمة تجربة حية متفاعلة في تاريخ المجتمع العربي عامة والمجتمع الخليجي خاصة.

> التاريخ الذي صنعه الخليجيون في مختلف المجالات جدير بالاهتمام والتقدير

أولاً: التجربة البرلمانية الخليجية المعاصرة:

لا يمكن الحديث عن هذه التجربة خارج إطار تأثير متغيرات أساسية لا يمكن الانفكاك منها، أبرزها ثقافة النظم القبلية وحالة التفاوت بين مستويات حضرية بين دول الخليج العربية، كذلك الثقافة الدينية السائدة وما ظهر حديثاً على الساحة السياسية الخليجية من تيارات دينية ومتغيرات ثقافية متصلة بالثقافة الوافدة عبر وسائل الاتصال المختلفة، فضلاً عن تأثير المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة، وكذلك المؤسسات الاقتصادية والثقافية وغيرها، كل تلك المتغيرات وغيرها باتت تؤثر في السلوك الاجتماعي، مما يؤكد أن هناك تغيرات اجتماعية متسارعة في منظومة القيم والعادات الاجتماعية، وأن الصراع بين نمط الحياة التقليدي وبين نمط الحداثة بلغ مرحلة من الذروة، لاسيما بين ثقافة الأجيال الجديدة التي أخذت ترسم خريطة ثقافية لها طابعها الميز في التعبير عن مطالبها وطرح مفاهيم اجتماعية خليجية متجددة لا تخرج عن إطار الثقافة العربية الخليجية الأصيلة التي أصبحت تجدد نفسها وفق مفاهيم العصر وبين مفاهيم تقليدية تحاول الدفاع عن نفسها، مما يؤشر بشكل لا يقبل الشك إلى أن مظاهر الحياة الحضرية المعاصرة باتت متوغلة في كل ناحية من نواحي حياة المجتمع الخليجي سواء على مستوى المعمار الحديث وتنظيم المدن وتخطيطها، أو على مستوى تأسيس الأسواق الحديثة ومراكز التجارة الكبرى إلى ما تتسم فيه مظاهر الحياة من حداثة، الأمر الذي يؤشر إلى أن دولة حديثة بدأت تظهر وتتطلب أنظمة حديثة في بناء علاقات تعاقدية في مؤسسات المجتمع المختلفة، فضلاً عن الحاجة إلى بناء تجربة ديمقراطية تنقل العلاقات الاجتماعية والسياسية إلى مستوى تلك الحداثة وإلا أصبح البناء المادي الحضاري مجرد هياكل في الهواء، ولذلك فإن بناء تجربة ديمقراطية معاصرة هو حاجة ملحة وأساسية لاستمرار النظام الخليجي المميز في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، لاسيما أن هنالك نضجاً سياسياً وثقافياً في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وكذلك هناك فهم لضرورة مواكبة الحاجات المتجددة للمواطن الخليجي. ويتطلب هذا الواقع من النظم السياسية الخليجية وضع استراتيجية لفهم تطلعات الأجيال الجديدة التي بدأت تكون ثقافة جديدة معاصرة تختلف عن ثقافة أجيال الآباء، وأن فاعليتها بدأت الآن بالتفاعل وستكون بعد جيلين أو ثلاثة أجيال قادرة على رسم خريطة جديدة للعلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لا تقبل بأن تكون منصاعة لسلطة شخص أو لنظم سياسية قائمة على أفراد بقدر ما تكون مستعدة للتفاعل مع نظم مؤسساتية مدنية تحت نظام الدولة المدنية التي تكون السلطات فيها منفصلة عن بعضها بعضاً، الأمر الذي يتطلب من النظم الخليجية أن تتحول إلى نظم ملكية دستورية وحسب ظروف كل دولة من حيث التوقيت، وأن تنطلق تجربة ديمقراطية رائدة تحفظ النظم الاجتماعية والسياسية الخليجية استمرارها لقرون مقبلة وتتحول رموزها إلى عناوين راسخة في التاريخ السياسي والثقافي الخليجي لاسيما أن هذه الرموز استطاعت في تاريخها الحديث أن تبني نماذج فريدة في الاقتصاد والحداثة، وتحافظ على التراث العربي والإسلامي، ومن أجل ذلك ينبغي التعامل مع المتغيرات الجديدة بذكاء لاسيما أن الثقافة المعاصرة تشهد ثورة عارمة في المفاهيم وفي آليات التطور التقني، وتبتعد تدريجياً أحياناً ومفاجئة أحياناً أخرى عن الثقافة التقليدية في نمطها الاستهلاكي إلى نمط جديد يؤسس لقيم الإنتاج والتطور الذاتي القادر على ترجمة التراث الثقافي الخليجي إلى لغة الابتكار والتجدد بما يسمح بطرح نموذج اجتماعي وثقافي إنتاجي قد يفوق النموذجين الياباني والصيني ليجد مساحة واسعة من الديمقراطية النابعة من رحم الثقافة الخليجية العربية المتجددة والتي لا تقبل أي تدخل خارجي قد يسيء إلى التوجه الاجتماعي في الأوساط الخليجية في بناء تجربة ديمقراطية برلمانية قادرة على التفاعل بمسؤولية مع حاجات الإنسان الخليجي المعاصر.

ثانياً: الانتقال إلى مرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي:

ينبغي ألا يتم الفصل في الحديث عن التجربة البرلمانية الخليجية عن التحولات الجوهرية السائدة في المنطقة العربية اليوم، الأمر الذي يتطلب وضع تصورات جديدة لمرحلة الانتقال الديمقراطي بطريقة منهجية مدروسة نابعة من الحاجات المتجددة

في الحياة الخليجية المعاصرة، لأن هناك تحولات وتغيرات حقيقية باتت تتفاعل في ثقافة الأجيال الجديدة التي يطلق عليها البعض (أجيال الانترنت)، هذه الأجيال التي أضحت تتعامل مع مفردات الحياة ليس بنهج سياسي بقدر ما تسعى إلى التعبير عن حياتها بطريقة تشعر بأن حريتها مصانة وطرق تعبيرها محترمة ومعترف بها بعيداً عن منهجة تلك الحياة وفق مفاهيم تقليدية لم تعد تهمها بقدر ما تكون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تعبر عن تطلعاتها الحياتية التي لاتدخل في إطار السياسة أو شكل النظم الحاكمة إذا ما استطاعت هذه المؤسسات والنظم أن تترجم حاجات الإنسان بطريقة تحفظ كرامته وتدفعه إلى التطور الإيجابي الذي يعبّر عن ثقافة مجتمعه، وتكون أيضاً جزءاً من عملية التحول الثقافي والديمقراطي المتسارع في المنطقة العربية في المرحلة الحالية وما يمكن أن ينتج عن هذا التحول من إرادات جديدة قد تغير من معادلات الشرق الأوسط بكامله. لكن المسألة الأساسية هنا والتي تدور حولها نقطة البحث هي ما مدى قدرة النظم الخليجية على تحقيق تجربة برلمانية معاصرة؟ فالمؤشرات الواضحة على الساحة السياسية الخليجية أنه على الرغم من الجهود التي بذلت وتبذل في بعض دول الخليج العربية لتطوير التجربة البرلمانية الخليجية فإنها لا تزال تحتاج إلى المزيد من التطوير ليس عن طريق الإصلاحات البرلمانية أو زيادة تمثيل المرأة على سبيل المثال، إنما الأمر يحتاج إلى ترسيخ قيم جديدة إيجابية عن طريق التنشئة الاجتماعية ومن بدون ذلك سوف تكون كل المحاولات الجارية غير قادرة على تحقيق التطور المطلوب.

إذاً المسألة ليست سياسية بالدرجة الأولى بقدر ما كانت مسألة ثقافية، لذا ينبغي بناء استراتيجية تنموية تؤكد على الإنسان وإيجاد السبل المناسبة لتطويره في البيئات الخليجية المختلفة على أسس جديدة أكثر قدرة على الاستجابة للتحولات الحضارية في العالم اليوم، وينبغي الخروج من إطار المنهج التقليدي المحكوم بالإرث الثقافي، أي ينبغي تحقيق نقلة جديدة من خلال تجربة برلمانية متماسكة تؤسس في إطار مجتمع خليجي يسعى إلى التوحد، ويضع على عاتق الإنسان الخليجي مسؤولية الحفاظ على هويته الثقافية أولاً، وأن يكون حريصاً على ترسيخ قيم الديمقراطية في أسرته وسلوكه الاجتماعي ثانياً.

ثالثاً: التجربة البرلمانية الخليجية.. بناء ومنهج:

لا يمكن الحديث عن بناء تجربة برلمانية خليجية من دون الحديث عن تاريخ المجتمع الخليجي وكيف استطاع أن يحقق إنجازات عصرية مذهلة في فترة زمنية قياسية. ولبيان حجمها يمكن افتراض قصة عرضها على شكل شريط سينمائي خيالي أمام الإنسان الخليجي في بداية أو منتصف القرن العشرين لوجودها ضرباً من الخيال لا يمكن تصديقه، فالتاريخ الذي صنعه الخليجيون في مختلف المجالات جدير بالاهتمام والتقدير والدراسة، إذ لم يكن إنشاء الدولة الخليجية المعاصرة بفعل النفط فقط إنما بوجود إرادة الإنسان الخليجي ورجاحة عقول رموزه، ويكفي أن نستدل على صحة ذلك من خلال مقارنته بدول عربية أخرى امتلكت كميات هائلة من النفط، لكنها لم تستطع بناء نماذج حضارية أو تحقق لشعوبها قدراً من الحرية والكرامة، بل إنها ولدت سلطات دكتاتورية تتصف بالجهل والخيال، ولذلك فإن السبيل إلى بناء تجربة برلمانية خليجية منهجية، ينبغي ألا يتم فيه تجاهل التضحيات والكفاح الشعبي الخليجي في تحقيق فرص التفاعل مع العالم بطريقة أذهلت المؤسسات الغربية في إدارة الاقتصاد والاستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية لبناء صرح حضاري يتفاعل في كل لحظة مع قنوات العولمة، كما تفاعلت خلال تاريخها الحديث مع أيديولوجيات عالمية، ونظم عالمية منوعة، كما أنه ممثل بدوله الحديثة، التي لا تزال تزاول دوراً دبلوماسياً يتسم بالعقلانية. وكل ذلك جدير بأن يتوج بنظم برلمانية حقيقية قائمة على دستور متكامل يلبي طموحات الإنسان الخليجي ويعطيه حقه التاريخي، فلابد من تفاعل التاريخ مع التجربة البرلمانية، لأنه من دون ذلك التفاعل ستتحول النظم الخليجية الرسمية، في نظر الإنسان الخليجي، إلى مجرد نظم عائلية حاكمة في الوقت الذي بذلت تلك العوائل جهوداً تاريخية في بناء الدولة وسط عالم معقد، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وما شهده من صراع بين الشرق والغرب، الأمر الذي يفرض على النظم الخليجية فتح باب الديمقراطية وفق دستور يعطي الإنسان مكانة مميزة، وبالتالي يكسب هذه النظم احترامها واستمرارها في عالم عربي يتغير بسرعة، ولا يمكن التنبؤ بسهولة بمدياته المستقبلية، فهذه النظم مطالبة اليوم بمطلبين أساسيين أولهما: الثبات والتصرف بذكاء مع المتغيرات الجارية في المنطقة العربية بالحكمة ذاتها التي صمدت أمام التحديات إبان الستينات وما تلاها. وثانيهما: ضرورة تحقيق التحول الديمقراطي الذي يستحقه الإنسان الخليجي بطريقة منهجية وجعل التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان منهاجاً حقيقياً في عملية التحول الثقافي التاريخي في دول الخليج العربية ●

> هنالك نضج سياسي خليجي واضح في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

www.araa.net

التطورات السياسية العربية الأخيرة: هائلة وغير مسبوقة (2 – 3)

في مصر، التي يبدو أن شعبها «الذي يعاني من مشكلة الاستبداد أيضاً» كان يتابع ما جرى في تونس باهتمام وترقب وتحفز. حيث عبّر المصريون عن إعجابهم بما جرى غرب حدودهم، وقرروا – كما بدا – أن يحذو حذو التونسيين.

أ.د. صدقة بن يحيى فاضـل *

كان قرار الشعب المصري سريعاً ومفاجئاً وحاسماً، إذ بعد أيام من رحيل الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي اشتعلت الثورة الشعبية المصرية السلمية ابتداءً من ٢٥ يناير ٢٠١١ م، والتي تجسدت في خروج ملايين الشباب والشابات إلى الشوارع والميادين العامة في عدة محافظات مصرية للتظاهر السلمي، والاعتصام في الشوارع والميادين «وخاصة ميدان التحرير بالعاصمة القاهرة» متظلمين ومطالبين برحيل النظام ورأسه، ومرددين عدة شعارات معبرة عن مطالبهم وتطلعاتهم، لعل أهمها هتافهم «الشعب يريد إسقاط النظام».

وسرعان ما جند النظام المصري البائد كل إمكاناته وقواه، وجهز أبواقه لمواجهة هذه الثورة الشعبية العارمة، غير المسبوقة في التاريخ المصري، بل في تاريخ كل المنطقة العربية، إلا بالثورة التونسية، مع كون الثورة الشعبية المصرية أكثر كثافة ومحورية، وأشمل مطالب، وتشتعل ضد واحد من أعتى وأخبث الأنظمة الدكتاتورية في التاريخ الحديث، وكان يمتد ضرره حتى خارج حدود مصر بكثير.

ولم تنفع نظام حسني مبارك الاستبدادي كل حيله وأدوات قمعه لتسكين الثوار، ومن ثم الالتفاف على الثورة، والتنكيل بقادتها. فتحت إصرار وضربات الثوار (السلمية) كان نظام مبارك يقدم (التنازل) تلو الآخر، والوعود بإجراء بعض الإصلاحات كأن لسان حاله يقول: «نعم هذه الاستحقاقات صحيحة ومشروعة، وقد تجاهلتها في السابق، وسأحقق بعضها إن أعطيتموني مهلة إضافية».

لكن مع كل تنازل مباركي، كان الإصرار الشعبي يتزايد، بل يرفع سقف مطالبه الأساسية المشروعة حتى ترنح النظام، وانهار بعد إعلان مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، (يوم ١٤٣٢/٣/٨هـ الموافق ٢٠١١/٢/١١ م) ومغادرته القاهرة، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة مصر لفترة انتقالية قد تمتد إلى أكثر من ستة أشهر.

وعين المجلس العسكري الأعلى مؤخراً حكومة تصريف أعمال من أشخاص غير محسوبين على النظام السابق، وكوّن لجنة قانونية – سياسية لإجراء تعديلات ضرورية في الدستور المصري، وحلّ السلطة التشريعية السابقة بمجلسيها، الشعب والشورى. ووعد بالتخلي عن السلطة فور انتخاب سلطة تشريعية جديدة، ورئيس جديد «يترأس السلطة التنفيذية»، مؤكداً أن المجلس «ليس بديلاً عن خيارات الشعب المصري».

وشكلت في مصر لجنة وطنية لإجراء التعديلات اللازمة في الدستور المصري، وإعادة صياغته بعد أن تفنن مبارك وأعوانه في

استحكام الاستبداد بما ينجم عنه من ظلم وقمع وفساد هو المسبب الأول لهذه الثورات الشعبية

تشكيل مواد الدستور المهمة بما يؤيد بقاءهم في السلطة الى ما لا نهاية. وعدلت تلك المواد بما تقتضيه الديمقراطية الحقة. ووافقت غالبية الشعب (حوالي ٧٨ في المائة منه) على تلك التعديلات، في استفتاء شعبي جرى مؤخراً. ومازال بعض المفكرين المصريين يدعون إلى كتابة دستور مصري جديد يقيم - في رأي بعضهم - نظاماً ديمقراطياً برلمانياً بدلاً من النظام الرئاسي (الديمقراطي).

وفي نهاية شهر مارس ٢٠١١ م، أصدر المجلس الأعلى قرارات بإجراء الانتخابات التشريعية في شهر سبتمبر المقبل، وأيضاً إجراء الانتخابات الرئاسية بعد ذلك بحوالي شهرين. وحتى يتم انتخاب (رئيس) جديد للبلاد سيمارس المجلس الأعلى العسكري بالتعاون مع السلطة التنفيذية صلاحيات الرئيس.

ولسنا هنا بصدد تسجيل زمني لأحداث تونس ومصر، لكن لزمت هذه الإشارات كتمهيد للحديث عن أسباب حصول ما حصل كتطورات سياسية هائلة وغير مسبوقة في تاريخ الأمة العربية الحديث، وتداعيات هذه الأحداث على مجمل الوضع السياسي العربي الحالي. فما هي أهم الأسباب يا ترى، وما أبرز النتائج والتداعيات؟ هذا ما سوف نحاول التطرق إليه بإيجاز فيما يلي:

أهم الأسباب

أضحت معظم حكومات العالم تقسم إلى نوعين رئيسيين: الأول غير تمثيلي (دكتاتوري)، وتمثيلي (ديمقراطي). الثاني نقيض الأول ومعكوسه، وهو البديل الوحيد للدكتاتورية بأنواعها التي أصبحت مرفوضة على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وقد هبت رياح الحرية والديمقراطية على الغالبية العظمى من بلاد العالم، وظلت الدكتاتورية المقيتة في قلة من دول العالم، وبخاصة في العالم العربي. إذ ما زالت غالبية (وليس كل) الدول العربية تقبع تحت نير الاستبداد السياسي. والأمثلة على ذالك الاستبداد: الحكم الذي كان سائداً في كل من تونس ومصر، وكذلك الحكم في ليبيا واليمن.

إن الدكتاتورية هنا تعني انفراد فرد أو قلة من شعب بلد ما بالسيطرة المطلقة على السلطة في ذلك البلد. وفي أغلب النظم الجمهورية العربية الدكتاتورية، نجد فرداً وقد هيمن على السلطة بطرق غير مشروعة أصلاً، وأساليب ملتوية وباطلة. وحول ذلك الفرد نشأ (نظام) مكون من مجموعة من المحيطين الداعمين للدكتاتور، والمشاركين له في استبداده وتسلطه والمستفيدين مما يعتبرونه غنائم.

النظام الدكتاتوري غالباً ما يضحي بمصلحة بلاده مقابل بقائه في السلطة

وينفرد الدكتاتور وأعوانه بالسلطة، ويهيمنون على إمكانات البلد ومقدراته وثرواته وموارده، ويستخدمون تلك الإمكانات والموارد لخدمة مصالحهم الخاصة، وتدعيم قبضتهم على السلطة لأطول فترة ممكنة وبكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك استعباد وإذلال الشعوب، وقمع أي معارضة لسلطتهم، والتنكيل بمن يتجرأ على الوقوف في وجه طغيانهم ومصالحهم ضاربين بعرض الحائط المصلحة العامة للبلاد، ومستخفين بحاجات الناس ومطالبهم وحقوقهم. وفي سبيل استمرار سلطتهم لا يتورعون عن النهب والقتل والتزوير والكذب وسلب الحريات والكرامة ورهن بلادهم لإرادة أعدائها.

وغالباً ما يحتضن أولئك الأعداء والطامعون الأجانب النظام الاستبدادي مقدمين له النصرة والدعم، مقابل أن يستعبد شعبه، ويسخر إمكاناته لخدمة الطامعين حتى يصل الأمر إلى استعمار خفي للبلد، يجلبه ذلك الدكتاتور الذي غالباً ما يضحي بمصلحة بلاده في سبيل بقائه في السلطة واستمرار تسلطه ومن معه.

وفي ظل النظام الاستبدادي، تحصل أزمة كبرى تتجسد في قيام صراع (خفي ومعلن) بين النظام وغالبية شعبه، حيث يمكن تقسيم الشعب، الواقع تحت الاستبداد، إلى فئات أربع هي :

أ- المستفيدون من وجود النظام. ب - الذين ينافقون ويتملقون النظام طمعاً ورهباً. جـ - الذين يجهلون حقيقة ما يجري. د-الذين لا يستفيدون ولا ينافقون ويعرفون حقيقة الوضع، لكنهم يخشون التصريح برفضه. ويحدث الانفجار الشعبي عندما تصبح الفئة الأخيرة هي الغالبية الساحقة، وتنتفض مطالبة بالتغيير. أما الفئات الثلاث الأولى فهي الداعم المحلي الأكبر (المباشر وغير المباشر) للنظام الجمهوري الدكتاتوري. هذا ما يقوله (علم السياسة) الحديث، وتؤكده نظرياته العلمية.

إن المسبب الأول لهذه الثورات الشعبية إذن هو استحكام الاستبداد، بما ينجم عن سيادته من ظلم وقمع وفساد وتصاعد قبضته مع مرور الزمن عكس ما كان يجب أن يحصل، وهو التحول عن الاستبداد عبر الإصلاحات السياسية اللازمة، والتي ترغبها الشعوب لأن تلك الإصلاحات تخفف عنها عناء وقسوة الحياة، وتيسر سبل العيش الكريم. وفي المقال المقبل لنا وقفة مع أهم النتائج والتداعيات لهذه التطورات ●

*عضو مجلس الشورى - قسم العلوم السياسية
- كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز

انتهى ابن لادن..
لكن العنف السياسي مستمر

أيام قليلة تفصل بين المساعي لتصفية أسامة بن لادن في باكستان والعقيد معمر القذافي في ليبيا. وقد تولت هذه المساعي القوات الأمريكية وقوات حلف شمالي الأطلسي العاملة في أفغانستان وليبيا ضد عدوين مختلفين تماماً وفي ظروف وأطر مختلفة جداً.

د.مصطفى العاني *

لكن قلةً من الناس تعرف أن أول مذكرة توقيف بحق ابن لادن أصدرها معمر القذافي في مارس ١٩٩٨ وللرجلين تاريخ طويل من النزاع. ولا شك في أن التخلص من الرجلين خبر سعيد للعرب على وجه الخصوص وللعالم كله بشكل عام، لأن كلا الرجلين، وبأساليب وأهداف مختلفة، تسببا بمعاناة كبيرة للعالم ونفذا عمليات إرهابية أدت إلى مقتل العديد من الأبرياء حول العالم. وفي هذا الإطار، قام الرجلان أيضاً بتشويه صورة العرب والمسلمين، وأساءا إلى سمعتهم بحيث لم يعد من الممكن تصحيح ذلك.

وشكل مقتل ابن لادن من دون أدنى شك إنجازاً كبيراً لمؤسستي الجيش والمخابرات الأمريكيتين، ومثل انتصاراً معنوياً ونفسياً للمواطنين الأمريكيين ولأسر ضحايا ٩/١١ على وجه الخصوص. لكن بعد تبدد نشوة هذا الانتصار، سيكون من الضروري النظر إلى هذه المسألة من منظار أوسع وأكثر منطقية. فظاهرة ابن لادن هي نتيجة البيئة غير العادلة التي نعيش فيها في الشرق الأوسط، فهو وأمثاله نماذج عن مواطنين عرب ومسلمين عانوا من الاحتقان مدةً طويلة بسبب سياسات حكوماتهم وسياسات القوى العظمى.

وفي الواقع، لقد استشرت مشاعر الاحتقان والذل واليأس والركود في نفوس الشباب العربي، فقرر بعضهم أن ينزلوا إلى الشارع للقيام باحتجاجات سلمية بأمل تغيير نظام سياسي قمعي وفاسد، لكن رصاص هذا النظام وسجونه كانا لهم بالمرصاد. نجحت بعض المجتمعات بالتخلص من الأنظمة الدكتاتورية، والبعض الآخر لا يزال يحاول فيما اختارت مجتمعات أخرى لعب دور المشاهد. والحق يقال، منذ أشهر قليلة ما كان لأحد أن يتخيل أن احتجاجات سلمية قادرة على إسقاط هذه الأنظمة التوتاليتارية في العالم العربي، لكن هذا ما حدث بالفعل ولا يزال يحدث.

إلا أن الانتفاضات الشعبية ضد الحكومات المحلية في العالم العربي تشكل وجهاً واحداً من العملة، أما النصف الآخر فيرتبط بمسألة أخرى. فالاحتجاجات السلمية ضد السياسات الأمريكية والغربية المجحفة في المنطقة بقي أثرها محدوداً. ومنذ عقود عدة اعترضت الشعوب العربية، والقيادات العربية في بعض الأحيان،

استمرار السياسات الأمريكية المجحفة في المنطقة سيؤدي إلى نشوء أكثر من ابن لادن في السنوات المقبلة

شكل مقتل ابن لادن إنجازاً كبيراً لمؤسستي الجيش والمخابرات الأمريكيتين

على السياسة الأمريكية في المنطقة إلا أن هذه الاحتجاجات لم تلقَ صدى. ويشكل دعم الولايات المتحدة الأمريكية اللامحدود لسياسات إسرائيل العدائية والميول التوسعية وإذلالها للعرب والفلسطينيين خير مثالٍ على ذلك. ويرى العديد من العرب أن الدعم الأمريكي للسياسات الإسرائيلية يجعل منها شريكاً في الجريمة لأنها متهمة بالمساهمة بكل الجرائم التي ارتكبتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. فصانعو القرار الأمريكيون غضوا الطرف عن تجاهل إسرائيل للقوانين الدولية والأخلاقيات الإنسانية الأساسية.

أمام هذه الصورة، ضرب العنف السياسي الموجه إلى الولايات المتحدة جذوره، وتغذى على السياسات المجحفة المستمرة والسلوك الذي تبنته الولايات المتحدة والتي مثلت انفصالاً واضحاً عن المبادئ الأخلاقية التي وضعها الآباء المؤسسون لهذه الدولة العظمى. وفي نظر المواطن العربي العادي شتان ما بين الولايات المتحدة والقوة العادلة أو الأخلاقية.

واعتقد البعض، وابن لادن أحدهم، أن الوسائل السلمية لن تجدي نفعاً في محاولة تقريب السياسة الأمريكية من العدل، ووجد لدى الكثير من الشبان العرب رداً لندائه بعد أن آمنوا بمنطقه السياسي. لذا ربما يحق لنا أن نحتفي بسقوط ابن لادن، الرأس المدبر لعملية ٩١١ الإرهابية، لكن يجب ألا ننخدع ونظن أن مقتله سيسدل الستارة بشكل نهائي على مشهد العنف السياسي في الشرق الأوسط ولاسيما العنف الموجه ضد الولايات المتحدة. وفي الواقع سيؤدي استمرار السياسات الأمريكية المجحفة في المنطقة إلى نشوء أكثر من ابن لادن واحد في السنوات المقبلة. وتجدر الإشارة إلى أن ابن لادن قُتل، لكن أعداد عناصر (القاعدة) تضاعفت في خلايا تنشط في عدد كبير من الدول. وساعد سوء الإدارة الأمريكية في المنطقة ابن لادن على تحويل (القاعدة) من منظمة إرهابية إلى إيديولوجية متجذرة لاقت شعبية بين الشباب العربي، وباتت هذه الإيديولوجية قوةً بحد ذاتها ولدت منظمات إرهابية محلية عدة.

ومع ذلك يجب ألا تطغى أخبار سقوط ابن لادن على الانتفاضات الشعبية العربية، ويجب أن يبقى الدعم للانتفاضات الشعبية أولوية للسياسة الأمريكية، لأن هذه الانتفاضات إن كانت قادرة على إصلاح النظام السياسي العربي وإسقاط الدكتاتوريات فقد آن الأوان لأن تأخذها الولايات المتحدة في الاعتبار وتعيد النظر بسياساتها في الشرق الأوسط. ولذلك تحتاج السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط إلى عملية إصلاح طارئة، ويجب أن تنظر إلى الواقع الذي يحدده الجوار لاسيما أن إسرائيل لم تعد «جزيرة الديمقراطية» في منطقتنا ●

*مستشار أول ومدير برنامج دراسات الأمن والإرهاب - مركز الخليج للأبحاث

مؤشرات الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون: البحرين مثالاً

حديثاً فقط تأكد انضمام مملكة البحرين إلى ثلاث دول أخرى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي الإمارات وقطر والكويت في ظاهرة غير عادية تتمثل في تشكيل الأجانب أغلبية السكان. وبشكل أكثر تحديداً، زاد عدد الأجانب بواقع ١٧٢ في المائة من ٢٤٥ ألف نسمة في عام ٢٠٠١ إلى ٦٦٦ ألفاً مع نهاية ٢٠١٠ مشكلين فيما بينهم ٥٤ في المائة من مجموع السكان في البحرين «الرجاء ملاحظة الجدول رقم ١».

د.جاسم حسين *

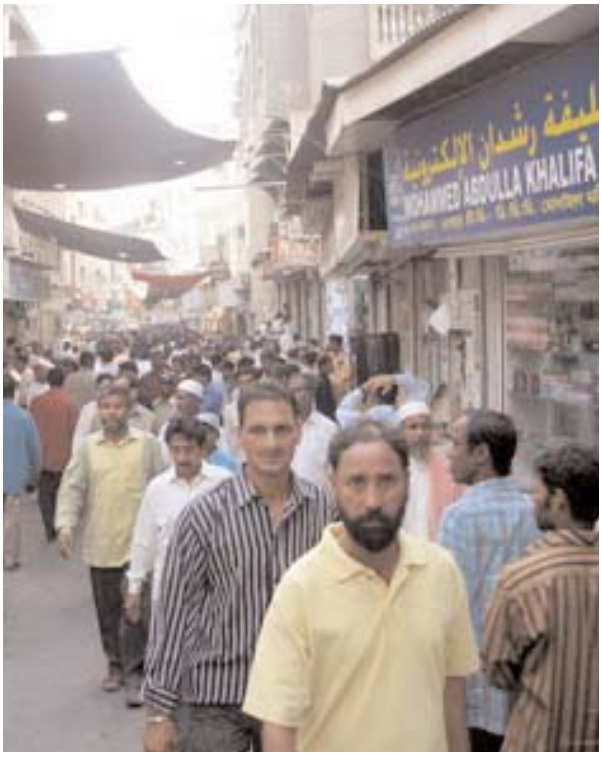

البحرين كانت سباقة في منح العمالة الوافدة حرية تغيير الكفيل ضمن شروط

حسب نتائج التعداد السكاني، فقد ارتفع عدد سكان البحرين من ٦٥١ ألفاً في عام ٢٠٠١ إلى مليون و٢٣٥ ألف نسمة في ٢٠١٠ ما يعني تسجيل نسبة زيادة قدرها ٩٠ في المائة أي الأعلى لعقد من الزمان منذ حصول البحرين على استقلالها في عام ١٩٧١.

وبالعودة إلى الوراء، بلغت نسبة الزيادة السكانية نحو ٦٢ في المائة في الفترة ما بين ١٩٧١ حتى ١٩٨١، لكنها انخفضت إلى ٤٥ في المائة في العقد التالي. كما تراجعت نسبة النمو بشكل نوعي إلى ٢٨ في المائة للفترة ما بين ١٩٩١ حتى ٢٠٠١. بمعنى آخر، تشكل الزيادة الكبيرة في عدد السكان في العقد الأخير أمراً مثيراً بالنسبة لدولة صغيرة نسبياً تبلغ مساحتها ٧٤١ كيلومتراً مربعاً.

وربما يحلو للسلطات الربط بين النمو السكاني والتطور الاقتصادي في البحرين نظراً لأن الزيادة الكبيرة هي من نصيب الأجانب. لكن لا يمكن إنكار بعض تداعيات النمو السكاني والتي تشمل ارتفاع حدة الكثافة السكانية وتأثيرها في فرص العمل المتاحة أمام المواطنين.

حقيقة القول، تعتبر البحرين من بين ١٠ دول تعد الأعلى كثافة سكانية في العالم والتي تضم سنغافورة وبنغلاديش ومالطا. ويفهم من نتائج التعداد السكاني أن نسبة الكثافة

الجدول رقم (١): سكان البحرين حتى عام ٢٠١٠

السنة	المواطنون	للمجموع ٪	الأجانب	للمجموع ٪	المجموع
١٩٤١	٧٤٠٤٠	٨٢,٤٧	١٥٩٣٠	١٧,٥٣	٨٩٧٧٠
١٩٥٠	٩١١٧٩	٨٣,١٥	١٨٤٧٠	١٦,٨٥	١٠٩٦٤٩
١٩٥٩	١١٨٧٣٤	٨٢,٩٥	٢٤٤٠١	١٧,٠٥	١٤٣١٣٥
١٩٦٥	١٤٣٨١٤	٧٦,٤١	٣٨٣٨٩	٢٣,٥٩	١٨٨٢٠٣
١٩٧١	١٧٨١٩٣	٨٢,٤٧	٣٧٨٨٧	١٧,٥٣	٢١٦٠٨٠
١٩٨١	٢٣٨٤٢٠	٦٧,٩٧	١١٢٣٧٨	٣٢,٠٣	٣٥٠٧٩٨
١٩٩١	٣٢٣٣٠٥	٦٣,٦٤	١٨٤٧٣٢	٣٦,٣٦	٥٠٨٠٣٧
٢٠٠١	٤٠٥٦٦٧	٦٢,٣٥	٢٤٤٩٣٧	٣٧,٦٥	٦٥٠٦٠٤
٢٠١٠	٥٦٨٤٢٤	٤٦,٠٤	٦٦٦١٧٢	٥٣,٩٦	١٢٣٤٥٩٦

المصدر: صحيفة (الوسط) - ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ - الصفحة رقم (١٠)

السكانية في البحرين ربما بلغت نحو ١٦٦٥ فرداً للكيلومتر مربع الواحد. وفي المقارنة، كانت نسبة الكثافة السكانية في حدود ١٠٠٠ فرد للكيلومتر الواحد في السنوات القليلة الماضية ما يعد تطوراً غير عادي.

تداعيات مختلفة

تشمل تداعيات الزيادة السكانية ضخامة تمثيل الأجانب لمجموع القوى العاملة في البحرين. فحسب آخر الأرقام المتوفرة ومصدرها هيئة تنظيم سوق العمل وهي مؤسسة شبه رسمية، تشكل العمالة الوافدة نحو ٨٠ في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص، كما تشكل العمالة الوافدة نحو ثلثي القوى العاملة في البلاد بشكل عام.

ولا شك تعتبر هذه النسب مرتفعة في كل الظروف، لكنها تزداد سوءاً مع الأخذ في الاعتبار معضلة البطالة في البلاد. وتبلغ نسبة البطالة في أوساط البحرينيين في حدود ٤ في المائة عدا مسألة البطالة المقنعة. والإشارة هنا إلى قبول عدد غير قليل من المواطنين العمل في وظائف لا تتناسب ومستوى تحصيلهم العلمي وربما الخبرات التي يمتلكونها، لكن لا يمتلكون الكثير من الخيارات في ظل محدودية فرص العمل.

وبنظرة مستقبلية، يشكل المواطنون الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة نحو ٣٢ في المائة من السكان، ما يعني توقع دخول أعداد كبيرة منهم لسوق العمل في السنوات القليلة المقبلة بحثاً عن فرص عمل تتناسب مع تطلعاتهم في ظل منافسة غير عادلة من العمالة الوافدة (الرجاء ملاحظة الجدول رقم ٢). ومرد ذلك استعداد نسبة غير قليلة من العمالة الوافدة لقبول العمل في ظروف عمل أقل ما يقال عنها إنها غير مثالية والعمل لساعات طويلة وقبول رواتب متدنية نسبياً قياساً إلى ما تحصل عليه في بلدانها الأصلية. بل يمكن الزعم بأن العمالة الوافدة تتسبب بدفع الرواتب للأسفل، الأمر الذي ينال من القدرة التنافسية للعمالة الوافدة التي ترغب في الحصول على رواتب مجزية تساعدها على التكيف مع الظروف المعيشية.

كما تعتبر الزيادة الكبيرة في الإحصائيات السكانية مسؤولة نسبياً عن بعض التحديات والخيارات الصعبة التي تواجه البحرين ومن بينها جدلية استمرار الدعم الحكومي لبعض السلع والمنتجات والخدمات. وكانت الجهات الرسمية قد كشفت في نهاية ٢٠١٠ عن وجود نية لإعادة تقنين الدعم الحكومي بحجة إيصالها إلى مستحقيها. بيد أن السلطات تراجعت عن الخطة ولو إلى حين تحت ضغط من أعضاء السلطة التشريعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية.

وما يهم في هذا الصدد هو تأكيد الجهات الرسمية على

الجدول رقم (٢): سكان البحرين في عام ٢٠١٠ حسب فئات العمر العريضة

	المواطنون	الأجانب
أقل من ١٥ سنة ٪	٣١,٨	١٠,٠
١٥ إلى ٦٥ سنة ٪	٦٤,٠	٨٩,٦
أكثر من ٦٥ سنة ٪	٤,٢	٠,٤
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: صحيفة (الوسط) - ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠

ضرورة إعادة هيكلة الدعم لأسباب تشمل حصول الأجانب، الذين باتوا يمثلون أكثرية السكان، على نسبة مؤثرة من قيمة الدعم المقدم للسلع والمنتجات والخدمات من المشتقات النفطية وبعض الأطعمة فضلاً عن الكهرباء والماء.

إضافة إلى ذلك، هناك تكاليف أخرى يتحملها المجتمع البحريني من جراء التمثيل المبالغ فيه للأجانب من مجموع السكان منها التفريط في استخدام الخدمات والمرافق العامة والازدحام المروري. بل ليس من السهل معرفة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع من جراء كثافة الوجود الأجنبي بالنسبة لأمور مثل الخدمات الصحية والبنية التحتية مثل الكهرباء والماء.

المجتمع يدفع الثمن

من جملة الأمور الأخرى، أن الوجود الكثيف للعمالة الوافدة يعوق فرص الدفع لبعض الخيارات من قبيل الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص للمواطنين دون سواهم لأن القوانين العمالية ترفض التمييز في الدفع للوظائف نفسها على أي أسس ومبادئ. حيث يوفر القطاع الخاص نحو ٥٥ في المائة من فرص العمل للمواطنين مع أن العمالة المواطنة تشكل حوالي ٢٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في القطاع.

ويعد موضوع تحسين الرواتب والأجور أمراً حيوياً لضمان عدم ابتعاد العمالة المواطنة عن العمل في هذا القطاع الخام والذي يعد المصدر الأول للوظائف في المملكة. لكن التمثيل الكبير للعمالة الوافدة يحد من فرص إقرار قانون يتعلق بوضع حد أدنى للرواتب في القطاع الخاص لأنه ليس من الممكن اقتصاره على المواطنين دون سواهم. ولا شك في أن مصلحة البحرين تكمن في تبني القوانين العالمية، بل تتميز البحرين على مستوى المنطقة بلعب دور ريادي في تبني الأفكار العصرية في ما يخص العمالة، حيث كانت السباقة في منح العمالة الوافدة حرية تغيير الكفيل ضمن بعض الشروط من قبيل عدم الحصول على الراتب لفترة زمنية.

ومما لا شك فيه أن مصلحة البحرين تكمن في وجود تنوع ثقافي في المجتمع كوننا نعيش في عصر العولمة، حيث الدعوة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار. ويعتقد أن عمالة من نحو ٧٠ دولة تعمل في البحرين لكن جلها من شبه القارة الهندية وخصوصاً الهند، لكن واقع الحال يشير إلى حالة خاصة حيث يشكل الأجانب الأكثرية ليس بالنسبة للقوى العاملة فقط بل للسكان بشكل كامل. وباختصار، يمكن اعتبار حالة الوجود الأجنبي في البحرين فضلاً عن الإمارات وقطر والكويت من المسائل الاستثنائية على مستوى العالم ●

*عضو اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب في البحرين

الجيوش والثورات العربية

كانت بداية الشهرة الأكاديمية المبكرة لصموئيل هنتنغتون، عالم السياسة الأمريكي، في الخمسينات من القرن العشرين دراسته عن المؤسسة العسكرية في العالم الثالث، باعتبارها المؤسسة القوية والفعالة والمنظمة في ظل غياب مؤسسات الدولة الأخرى.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

تبنت الإدارات الأمريكية السابقة منذ عهد ترومان وأيزنهاور وما بعدها هذه النظرية عن المؤسسة العسكرية فدعمتها وكانت الولايات المتحدة خلف عشرات الانقلابات العسكرية في العالم الثالث، وهندست الاستخبارات الأمريكية عام ١٩٤٩ انقلاب حسني الزعيم، ثم الانقلاب على مصدق في إيران عام ١٩٥٣، وانقلابات أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، وشهدت الدول العربية العديد من الانقلابات العسكرية خلال القرن العشرين، ونجد أن العديد من الزعماء العرب الحاليين والذين ثارت عليهم شعوبهم هم من مخلفات الانقلابات العسكرية، الرئيس السابق حسني مبارك، زين العابدين بن علي في تونس القادم من المؤسسة الأمنية برعاية أمريكية، والرئيس اليمني علي صالح في اليمن الذي جاء بانقلاب عسكري للسلطة، والعقيد معمر القذافي في ليبيا بانقلابه عام ١٩٦٩، والرئيس السوري الذي خلف والده الذي جاء بانقلاب عسكري للسلطة في عام ١٩٧٠، وحتى في الدول التي لا يحكمها الجيش، فإن له دوراً مهماً في الحفاظ على قيادات الدولة ويجزل لهم العطاء لكسب الولاء لأنها هي المؤسسة التي يحسب لها حساب، فتكون الأعطيات والامتيازات، ومن هنا تكون المؤسسة العسكرية حيوية للأنظمة السياسية العربية وعاملاً مهماً في البقاء في السلطة.

وقد وصل الأمر في القيادات السياسية التي جاءت بالانقلابات العسكرية، والتي استمرأت السلطة، وأغراها المنصب وصمت الشعوب التي كان همها الحصول على لقمة الخبز، في الاتجاه نحو توريث السلطة، ظهر هذا في مصر (توريث الابن) وكذلك في اليمن وليبيا وحتى في تونس، حيث أصبح يبحث عن الصهر في عدم وجود الولد، وفي الجزائر تردد اسم الأخ، وقد أغرتهم تجربة التوريث في سوريا، فأراد العسكر توريث الحكم، ونسوا أن الشعوب قد تصمت فترة، لكنها تثور مثل البركان عندما يصل الأمر الى الذل والهوان وإهانة الشخصية القومية للبلاد.

الجيش في الثورة التونسية

إن مجيء ابن علي كان بمباركة أمريكية بعد دراسة أعدت عن خلافة بورقيبة، وقد أخذ دورة في الولايات المتحدة تتعلق بمجال الاستخبارات، ثم أصبح في تونس مديراً للأمن العام ثم وزيراً للداخلية، وبحكم خلفيته الأمنية وعندما قفز بانقلاب أبيض على بورقيبة، اهتم بالمؤسسة الأمنية على حساب الجيش، حتى وصل عدد منتسبي هذه المؤسسة إلى ٧٠ ألفاً تقريباً على حساب الجيش الذي بلغ عدده ٣٠ ألفاً، وفي ظل الاستغفال الشعبي والمعارضة المدجنة وطول المدة في السلطة، أدى ذلك إلى مرحلة من الترف والبذخ والتمتع بالسلطة وهي مرحلة ابن خلدون التي بعدها يأتي السقوط، وحسب نظرية ابن خلدون تكون العصبية القبلية أو العصبة الحاكمة، وعندما تصل إلى السلطة تتنافس وتتم التصفيات، ويأتي الانفراد بالسلطة ثم البذخ والخمول، ويأتي تبعاً لذلك السقوط والنهاية، لأن مرحلة البذخ والسلطان يرافقها الفساد في جمع المال للتوهم بأن الأمور في أمان من ثورة الشعب بعد تصفية المنافسين على السلطة، وعندما ساءت الأحوال في تونس كان الجمر على الرماد مع فساد الحكم وتحول العائلة إلى شركة مساهمة تدير الدولة استفحل الفساد فيها، وعندما طلب ابن علي تدخل الجيش رفض التدخل لأنه كان مهمشاً، وهذه سمة في أنظمة العالم الثالث، وخاصة العسكرية لا تثق ببعضها، فدائماً نجد انقساماً داخل المؤسسة العسكرية. فتخلي الجيش عن الرئيس كان وراء عملية هروب الرئيس من البلاد.

الجيش في ثورة «٢٥ يناير» المصرية

يحظى الجيش المصري باحترام بالغ عند الشعب المصري، فثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قام بها الجيش وحقق إنجازات للشعب المصري، وخاض حروباً للدفاع عن التراب الوطني المصري وزادت انتصارات حرب

رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ من مكانة الجيش، إلا أنه تم تهميشه في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، فكانت قبضة البوليس القوية وجهاز أمن الدولة هي مثار استياء الجيش من النظام السياسي، وحسب تقارير (ويكيليكس) المسربة، فإن وزير الدفاع المصري الفريق طنطاوي كان متحفظاً على التورط بالانفتاح على إسرائيل، وتم وصفه بالرجل المحافظ، في الوقت الذي وصف القادة الإسرائيليون الرئيس السابق مبارك بأنه ذخيرة استراتيجية لإسرائيل، وأصبحت مصر في حكومة رجال أعمال للنهب أكثر مما هي دولة لرعاية مصالح الشعب، وعندما تصاعدت الثورة، وأصبح الأمن المصري عاجزاً عن إخمادها تم جس نبض الجيش المصري، وحسب التقارير التي نشرت أن الجيش مع الشعب وليس مع النظام وعندما نزلت دبابات الجيش إلى ميدان التحرير انضم بعض الضباط للشعب والتف الشعب حول الجيش، وأعلنت قيادة الجيش أنها لحماية الشعب وليس قمعه، كما فعل جهاز أمن الدولة وانسحاب قوات الشرطة من الشوارع بأوامر من وزير الداخلية حبيب العادلي الذي حكم عليه مؤخراً بالسجن اثني عشر عاماً. وكان تصاعد الثورة وإعلان الجيش الانحياز للشعب، علماً بأن تقارير غربية أشارت إلى استياء الفريق طنطاوي في السنوات الأخيرة من فساد عائلة مبارك في السلطة. ومع تنحي مبارك أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة توليه إدارة شؤون البلاد في مرحلة انتقالية، فالجيش المصري تاريخياً كان يحسم الأمر في حالة الاستياء الشعبي وينحاز للشعب كما في ثورة ١٩٥٢، لكن مسألة بقاء الجيش في إدارة شؤون البلاد مرتبطة بالتطورات داخل مصر وخارجها، فالولايات المتحدة باركت تولي الجيش للمرحلة الانتقالية، ولكنها قلقة من احتمال وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، لكن الأخيرة تقربت من الجيش وأعلنت عدم رغبتها في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية وتحديد عدد نوابها لطمأنة الداخل والخارج.

الجيش في الثورتين الليبية واليمنية

إن ما يميز دور الجيش في كل من ليبيا واليمن عن تونس ومصر، هو التركيبة القبلية للمؤسسة العسكرية في كل من اليمن وليبيا، فكلا النظامين، نظام العقيد القذافي ونظام علي عبدالله صالح جعل المؤسسة العسكرية تدار من خلال البعد القبلي، فالقبيلة في اليمن ما زالت الأساس في الحياة السياسية وكذلك في ليبيا، وكلا النظامين شجع الصراعات والانقسامات القبلية لتركيز مفهوم شعبي أنه في حالة الزعيم لا يوجد بديل وأنه صمام أمان للوحدة الوطنية والاستقرار، لكن هذه السياسة تتميز بقصر نظر سياسي بل غباء سياسي، لأن الظلم والفساد والاضطهاد وسوء الأحوال الاقتصادية في مجتمعات شابة، حيث إن نسبة الشباب هي النسبة العالية في تركيبة السكان، تجعل التغيير مطلباً ثورياً وكما يقال «علي وعلى أعدائي» عندما تتدهور الأحوال، فتكون الأولوية للتفكير في التخلص من النظام لأنه الكابوس القائم وليس في المستقبل، وهذا ما حدث للشاه في إيران عندما تجمعت قوى سياسية متناقضة في أيديولوجيتها وأجمعت على إسقاط النظام وتناسي خلافاتها العقدية.

والمثير أن النظام الليبي استعان بالمرتزقة الأفارقة، وتم وصف المعارضة بأوصاف لا تنم عن بعد سياسي للمصالحة، فالقذافي وصفهم بـ«الجرذان» وعلي صالح وصفهم بـ «قطاع الطرق والمخدرات»، لكن في كلا البلدين أدى ذلك إلى انقسام داخل المؤسسة العسكرية، قد يكون انقسام ولاء قبلي، وانقسام ولاء مصالح، لكن سيكون الجيش مع الشعب في النهاية مع التدخل الخارجي، حلف الناتو في ليبيا والمبادرة الخليجية للمصالحة اليمنية، لكن الموقف الأمريكي يبقى الحاسم في كلا البلدين، ولكن بإخراج سياسي يبقي شرعية للمعارضة في تولي الحكم في المستقبل وتحييد الجيش.

ما يميز الجيش في كل من ليبيا واليمن هو التركيبة القبلية للمؤسسة العسكرية

ثورات مفاجئة لأنظمة مترهلة

إن دراسات الثورات الشعبية عبر التاريخ تؤكد السقوط المفاجئ للإمبراطوريات والعائلات الحاكمة القوية، لأن صمت الشعوب لا يعني رضاها، لكن تتحين الفرص مثلاً، كان التصفيق لشاوشسكو في رومانيا، وعندما كان هناك صوت من آخر الصفوف ينادي بسقوط النظام تحول التأييد إلى معارضة فسقط شاوشسكو وأعدم مع زوجته في قصة درامية مثيرة ما يعني أن الأنظمة الدكتاتورية والسلطوية يجب أن تخضع بالتصفيق المخادع للجماهير، وسقطت الإمبراطورية السوفييتية بشكل مفاجئ للعالم، بسبب الفساد رغم قبضة الحزب الشيوعي، لذلك هناك إرادة الشعوب التي لا تشترى ولا تباع كرامتها بالمال والأعطيات، لكن الشعوب بحاجة إلى كرامتها وقيمها، وكما في المثل العربي فالحرة لاترضع ثدييها والشعوب لا تبيع كرامتها لأنظمة سلطوية دكتاتورية تنتهك كرامتها، وما حدث من ثورات هو شعوب ثارت لكرامتها وكان للجيوش موقف مع شعوبها لأنها تبقى ابنة الشعب للدفاع عنه وليس لخدمة الدكتاتورية العسكرية التي تسلقت للسلطة بالانقلاب العسكري، ومارست القمع وانتهكت كرامة أبنائها فكانت الثورات منطلقاً لإسقاطها ●

*رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الشرق الأوسط

احتلال العراق والتحديات الجيواستراتيجية لأمن الخليج العربي (1-2)

خلّف الاحتلال الأمريكي للعراق ما بعد ٢٠٠٣ آثاراً وتحديات وإشكاليات اتسعت رقعتها لتشمل الدول العربية بشكل عام ودول الخليج العربية بشكل خاص، باعتبارها تشكل جزءاً من الامتداد الإقليمي للعراق. ومن هنا باتت دول الخليج العربية تواجه تحديات ومعضلات من حيث التعامل مع الخصم والصديق والحليف معاً في الوقت نفسه، وبنوع من الريبة والخوف فالحليف كما أفرزته وقائع الساحة العراقية لا يكترث إلا لمصالحه على حساب أصدقائه وحلفائه، الأمر الذي أوجد جواً من عدم الثقة، وقاد هذه الدول ودفع بها صوب شراء المزيد من الأسلحة، بل توقيع الاتفاقيات العسكرية الثنائية مع أكثر من قوة مؤثرة في الساحة العالمية، لتخلق نوعاً من الارتباط عالي الكفاءة والتكلفة. كل تلك الظواهر السياسية تمثل تحديات جيواستراتيجية لدول الخليج عامة.

د. محمود سالم السامرائي *

تعني الجيواستراتيجية «التخطيط السياسي الأمني العسكري الاقتصادي الاجتماعي، لمنطقة جغرافية إقليمية معينة، بما تمتلكه من مقومات مادية ومعنوية وفي إمكانية توظيفها في تحليل وإدراك الإشكاليات السياسية وغيرها ذات الصفة الإقليمية والدولية».

وحقيقة الأمر أن منطقة الخليج العربي بدولها باتت تتعايش مع مجموعة من الإشكاليات والتحديات، من قبل قوى أصبحت تترك تأثيراً واضحاً في السلوك السياسي للدول الخليجية، وهذه القوى منها خارجي متمثل في الإدارة الأمريكية وإقليمي متمثل في إيران، وإقليمي (توازني) متمثل في تركيا و(قوى داخلية مريبة) متمثلة في المشروع (الطائفي) المنبعث من داخل المجتمعات الخليجية التي باتت تشكل نوعاً من التحدي للنظم السياسية بشكل مباشر، تلك التحديات التي كشفت حالة من الاصطفاف لتلك القوى الاجتماعية المنبعثة من داخل الدول الخليجية لتقف إلى جانب القوى الخارجية الإقليمية بقصد تحقيق أهدافها، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن لكل من هذه القوى استراتيجيتها السياسية الهادفة إلى تحقيق مصالحها وأهدافها القريبة والبعيدة. ومن هنا جاء البحث بقصد الإجابة على مجموعة من الأسئلة منها هل إن احتلال العراق أفرز إشكاليات وتحديات للنظم السياسية الخليجية؟ وهل قدّم الصراع الطائفي في العراق شكلاً من الامتداد الإقليمي؟ وما هي أدوار وأهداف القوى الدولية والإقليمية؟

وجاء البحث من خلال منهج وصفي تحليلي، يتناول مجموعة من المحاور التي تشكل آثاراً وتحديات وإشكاليات لدول الخليج العربية بشكل مباشر وغير مباشر، وهي بمثابة نتائج لاحتلال العراق، وعلى النحو التالي:

١- الأبعاد الجيواستراتيجية لاحتلال العراق.
٢- الإدارة الأمريكية واستراتيجية الفوضى الجيوسياسية.
٣- إشكاليات وتحديات دول الخليج العربية.
٤- إيران ومنظرو الفكر الاستراتيجي الإقليمي.

دول الخليج لم تعد واثقة بموقف وسلوك الإدارة الأمريكية كقوة صديقة حليفة وملتزمة بالحفاظ على أمنها واستقرارها

٥- البعد الجيواستراتيجي لتركيا وأمن الخليج العربي.
٦- آثار واحتمالات الصراع الأمريكي - الإيراني على أمن الخليج.

جاءت هذه المحاور الرئيسية وفق رؤية استقرائية، لتقدم رؤيا للقارئ والباحث والمعني بشؤون المنطقة، أن الظاهرة السياسية التي تعصف بدول المنطقة تجد تأثيرها من الناحية الجيوسياسية بشكليها السلبي والإيجابي، ليس بسبب الامتداد الإقليمي فحسب وإنما بسبب التأثير الاجتماعي المتداخل لدول المنطقة وصراع القوى من حولها.

١- الأبعاد الجيواستراتيجية لاحتلال العراق

شهدت الساحة العراقية السياسية بعد الاحتلال شكلاً متداخلاً للتيارات والأحزاب والحركات السياسية المتباينة من حيث أهدافها واستراتيجيتها السياسية، بل شكل ارتباطها وولائها الخارجي الدولي منه والإقليمي، فضلاً عن قوى أفرزتها الحالة الجديدة للعراق بعد زوال النظام السياسي، وبخاصة بعد سلسلة القرارات التي جاء بها الحاكم المدني بول بريمر، في حل المؤسسات العسكرية والأمنية والاجتثاث، وإمكانية بناء دولة الديمقراطية، التي تشكل أنموذجاً في المنطقة، إلا أن اتساع أزمة الصراع السياسي للقوى السياسية فيما بينها للفوز بالسلطة غيّب مفهوم المواطنة العراقية، بسبب النزعة الطائفية أو القومية من جهة وما فرضته سلطة الاحتلال، وما ترغب فيه القوى الإقليمية في المنطقة من جهة أخرى، كل ذلك شكل المشهد السياسي لصورة العراق في ظل الاحتلال القائم على الاستقطاب الطائفي العرقي الذي بلور صورة (الكراهية الطائفية) التي وجدت في الميليشيات قوتها الضاربة، بعد أن انفلتت الأزمة السياسية لتأخذ وسيلة العنف طريقاً لتحقيق فرض الإرادة على الخصوم. وأكثر من ذلك انطلقت التسميات (النواصب والروافض)، وجرى مشهد رهيب تم فيه القتل على الهوية بين أبناء السنة والشيعة، وطال القتل الديانات والطوائف الأخرى، وواجه العراق في الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) صوراً مروعة من الانتهاكات لأبناء البلد الواحد، من قبل (القوة الحليفة) الاحتلال والقوى السياسية المتصارعة، لا سيما أن الاضطراب السياسي العام الذي عاشه العراق تلاشت فيه الرؤية للقوي والضعيف، وعجزت سلطة الاحتلال عن فرض سلوكها السياسي بذريعة نقل السلطة السيادية للعراق منذ عام ٢٠٠٥، في وقت كانت للقوى الإقليمية منذ وقت مبكر مشاريعها السياسية، الأمر الذي غذت فيه لغة العنف والدم وتمادت في تبني (المشاريع الطائفية) ما دفع الكثير من أبناء العراق إلى البحث عن الخلاص، بالهجرة داخل البلاد وخارجها، كأن الزمن لم يعد يعمل لصالح الوطن الكبير المتمثل في العراق الذي يستوعب الجميع، حين أصبحت الطائفة والقومية والديانة هي التي تشكل هوية الانتماء، مما تم فيه توظيف الديمقراطية لولادة أنموذج (المحاصصة السياسية لإدارة السلطة)، وحينها اندفع الجميع لتأكيد حقه (عرباً، شيعة وسنة وكرداً وتركماناً وشبكاً ومسيحيين وإيزيدية وصابئة..)، تلك الرؤية للحقوق أسهمت في قيام حكومات ائتلافية هشة ومتعاقبة نتيجة لما آلت إليه العملية السياسية (التوافقية) مع أن التوافقية شكل للنظم السياسية المقبولة في المجتمعات ذات التركيب الاجتماعي التعددي، التي تحقق قدراً من إحقاق العدالة في المشاركة في إدارة السلطة بعيداً عن التهميش والإقصاء. بل على أساس الكفاءة والخبرة والتحصيل العلمي.

الأحداث التي تحدث في دول الخليج الآن هي إحدى نتائج عراق ما بعد الاحتلال

إن ما شهده العراق بشكله السياسي الجديد، الذي يعد أخطر حلقة في التاريخ السياسي المعاصر، واحتمالات تقسيمه على أسس طائفية وقومية، وبمسميات ومشاريع تطرح بين الحين والآخر من قبل قوى سياسية من داخل المؤسسة السياسية العراقية لتحمل في طياتها تفتيت وتقسيم وحدته، بعد أن تم إقراره دستورياً بـ «الأقاليم» وأصبح فيما بعد حجة قانونية جاء بها الدستور الجديد في غفلة من الزمن.

إن أخطر المشاريع التي لا تزال تواجه العراق هي الطائفية التي عصفت في معظم مدن وقرى العراق، وكان لها مروجون تفاوتت أدوارهم من رجال دين وسياسة ومثقفين من الطراز الطائفي المتعصب والعدائي، الذي أوجد (الكراهية والعدائية) التي وجدت صداها في المجتمعات العربية، وبخاصة الخليجية، فضلاً عما تم تقديمه من مليارات الدولارات، لتنفيذ تلك المشاريع ذات النزعة الانتقامية الطائفية، الأمر الذي ترك بنتيجته إشكالية تصاعدت هي الأخرى داخل المجتمعات العربية الخليجية بشكل علني وآخر سري، وكانت في حقيقة الأمر نتيجة مباشرة وغير مباشرة لما حدث في الساحة العراقية، كما أن المشاريع التي طرحت حول تقسيم العراق على أسس طائفية أو قومية هي الأخرى أفسحت المجال ليس للكراهية الطائفية، بل لتحركات تجاه نزعات طائفية موجودة على أرض الواقع في دول المنطقة، بخاصة في (البحرين والكويت) اللتين شهدت ساحتهما السياسية وبخاصة من داخل المؤسسة السياسية (مجلس الشورى أو مجلس الأمة) نوعاً من التبجح لقوى دينية سياسية

لم يكن للإدارة الأمريكية موقف واضح من الانفلات الأمني الذي عصف بالعراق

تقف وراءها دولة إقليمية ممثلة في المشروع الإيراني. كما أن المملكة العربية السعودية هي الأخرى تواجه نوعاً من التحدي المزدوج «تنظيم القاعدة والمنطقة الشرقية الشيعية»، وامتداد إقليمي للخليج هو الآخر يمثله اليمن المتمثل «في الدعم الإيراني للحوثيين على أساس طائفي». تلك الصورة هي إحدى نتائج عراق ما بعد الاحتلال، الذي تم فيه تأجيج النزعة الطائفية بكل صورها.

٢- الإدارة الأمريكية واستراتيجية الفوضى الخلاقة

بعد إقرار صيغة الاحتلال الأمريكي للعراق، لم تدرك الإدارة الأمريكية العواقب القريبة والبعيدة المدى على الساحة العراقية، تلك كانت أخطر حلقة أقدمت عليها الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٧ في التخلي عن مسؤوليتها تجاه أمن العراق، وما موضوع تزايد الاهتمام في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لأمن الخليج، إلا بقصد المحافظة على المصالح الحيوية المتمثلة في الطاقة، فالاحتياطي النفطي يشكل ٦٥ في المائة، ويمثل ٥٦ في المائة من الإنتاج العالمي، ويشكل ٤٠ في المائة من إجمالي استيراد الولايات المتحدة الأمريكية. وإزاء إخفاق الإدارة الأمريكية في فرض سلطتها على الساحة العراقية، عمدت إلى التخلي عن استراتيجيتها الأمنية، بالهروب إلى الأمام بنقل المسؤولية إلى (قوات الأمن العراقية).

إن الوجود الأمريكي منذ ١٩٩١ بشكل مباشر في المنطقة وقريباً منها، يؤكد حقيقة حماية وتأمين مصادر الطاقة، وأن إحكام السيطرة على المنطقة يعني التحكم والسيطرة على سلوك الدول الأخرى التي لها مصالحها الحيوية، فضلاً عن الأبعاد السياسية والأمنية.

ولذلك يأتي إصرار الإدارة الأمريكية على أن تبقى هذه الرقعة ضمن سيطرتها المنضبطة.

لقد تبنت «الفوضى الجيوسياسية» تلك الاستراتيجية التي أثارت نوعاً من الريبة والشك بالتزام الإدارة الأمريكية تجاه حلفائها وأصدقائها في المنطقة، وأكثر من ذلك بعد أن تم تقديم مشروع «التقسيم السلس للعراق» أي احتمال تقسيمه على أسس طائفية أو قومية، هذا المشروع قدم شكل وبعد التصور الأمريكي المريب للدول الحليفة والصديقة في المنطقة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، التي لم تعد واثقة بموقف وسلوك الإدارة الأمريكية أو الرهان عليها، في كونها قوة صديقة أو حليفة وملتزمة بالحفاظ على أمنها واستقرارها، بعد الذي حدث في العراق ليس الاحتلال فحسب، بل التفرج على ما جرى في الساحة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي وما تلاه من انفلات أمني وأزمات سياسية حادة، لم يكن للإدارة الأمريكية فيها موقف واضح، الأمر الذي عاش فيه العراق أزمات متلاحقة، وشهد شكلاً من الصراع والفوضى والتخريب فكرياً وحضارياً،

وافتضاح سلسلة المساومات السياسية الأمريكية مع إيران التي توصف بالعدو التقليدي لها في المنطقة. كل ذلك قدم للنخب السياسية بل قيادات دول المنطقة وبخاصة الخليجية تفسيراً للموقف الأمريكي في عدم الاكتراث فيما لو اندلعت فيها أزمة الصراع الطائفي والحروب الأهلية. وهذا ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن الشك وعدم الثقة بالإدارة الأمريكية في حرصها على أمن المنطقة، هما ما أدركتها دول المنطقة «لا صديق ولا حليف» بل من أجل الحفاظ على استراتيجيتها السياسية وبخاصة حاجتها للطاقة. إن إدراك استراتيجية الإدارة الأمريكية من قبل هذه الدول منذ وقت مبكر إثر احتلال العراق، دفع بها إلى زيادة شرائها من الأسلحة والتوجه صوب إقامة وتوقيع الاتفاقيات العسكرية والأمنية الثنائية ومع أكثر من قوة مؤثرة في الساحة العالمية لتوجد نوعاً من الارتباط عالي الكفاءة والتكلفة. ولذلك أبرمت دول الخليج العربية عقود تسلح تزيد قيمتها على ٦٣ مليار دولار، وتمثل في المائة٣٠ من إجمالي نفقات التسلح حول العالم خلال الفترة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)، ويمثل ذلك عشرة أضعاف ما تنفقه إيران على الأسلحة التقليدية.

الطائفية التي عصفت في معظم المدن هي أخطر المشاريع التي لاتزال تواجه العراق

أبعاد استراتيجية «الفوضى»

نتيجة لإخفاق الإدارة الأمريكية في قيام أنموذج العراق الديمقراطي في المنطقة، أقدمت الإدارة الأمريكية على تبني «استراتيجية الفوضى الجيوسياسية»، تلك الاستراتيجية التي أدت إلى اندلاع أخطر التحديات على دول المنطقة، بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٠ أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عن استراتيجية أمنية جديدة في العراق، تلك الاستراتيجية التي أثارت مجموعة من الملاحظات، منها :

❖ الاعتراف الصريح بالإخفاق والفشل لاستراتيجية الإدارة الأمريكية في العراق، لأن الغاية الرئيسية للحرب، هي قيام نظام ديمقراطي ليبرالي وحليف استراتيجي في المنطقة (على حد وصف الإدارة الأمريكية) يمثل أنموذجاً «للشرق الأوسط الكبير» وإعادة بنائه وفق الاستراتيجية الكونية للإدارة الأمريكية، إلا أن الواقع أفصح عن (ديمقراطية الإرهاب) بسلسلة من الفضائح التي كشفتها الصحافة الأمريكية والعالمية في (سجن أبو غريب)، والقتل العشوائي وقصف المدن والقرى وانتهاك الحرمات وسرقة أموال المواطنين، واستخدام الشركات الأمنية الخاصة التي اقترفت هي الأخرى جرائم بشعة تحت غطاء لوجستي أمريكي، كل ذلك فضح حقيقة السلوك الأمريكي في المنطقة بانتهاك قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي طالما وضعتها الإدارة الأمريكية مقياساً للتعامل مع الدول في كل أرجاء المعمورة، حين تصدر تقريرها السنوي عن وزارة الخارجية الأمريكية، الذي يحتوي على قوائم بأسماء الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

❖ تخلي الإدارة الأمريكية عن الاستراتيجية الأمنية في العراق، عام ٢٠٠٧، أي التخلي عن مسؤوليتها تجاه أمن العراق الذي كان يعيش في ظل اضطراب سياسي عام ليواجه مصيره، تلك الخطوة فاجأت حلفاءها وأصدقاءها في المنطقة الذين يمكن التخلي عنهم في لحظة زمنية. أي بعبارة أخرى أن الإدارة الأمريكية غير مكترثة لما سيتعرض إليه أصدقاءها من عواقب قريبة أو بعيدة المدى. وربما تجد في تبني استراتيجية الفوضى الجيوسياسية، لتقوم بدور المنقذ في المنطقة بعد أن تعصف بها الفتن والاضطرابات وتستنفد قدراتها، وبعض دول الخليج مثل مملكة البحرين مرشحة لتعصف بها الطائفية التي تجد في إيران قوة إقليمية لها، وربما تصبح البحرين أداة مساومة أمريكية تجاه إيران من جهة والدول العربية الخليجية من جهة أخرى، وهذه المساومات والتسويات هي عمق ومضمون استراتيجية الفوضى الجيواستراتيجية.

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع من الصداقة التقليدية المميزة ومنذ زمن بعيد بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن دول المجلس وإن تباينت مواقفها، فإنها وبشكل عام، لم تعد واثقة بموقف وسلوك الإدارة الأمريكية كما ذكرنا، ولعلنا نستعيد الذاكرة جملة من الحقائق من أجل الحفاظ على استراتيجيتها وبخاصة للطاقة حين انفردت الإدارة الأمريكية بمقومات قوتها العالمية وأقدمت على:

❖ إيجاد المبررات التي من شأنها احتلال العراق «عراق الطاقة الحيوية».

❖ فرض الوجود العسكري وإقامة وتعزيز قواعدها العسكرية واللوجستية في المنطقة في السعودية، البحرين، قطر، سلطنة عمان، اليمن، الأردن، وأخيراً العراق.

❖ العمل على احتواء إيران وفرض نوع من الإرادة عليها ترغيباً وترهيباً «الملف النووي» ●

*أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

الخطيئة العراقية

استراتيجيات وافدة وفوضى نازفة

شهد العالم متغيرات جوهرية في الصراع المعاصر، ولعل أبرز سماته المخيفة التحول من حرب الحدود والجيوش إلى الحروب «الشبحية» والعمليات الخاصة وإذكاء حرب الهويات الفرعية واستهداف المجتمعات، ولعل العراق يعد أنموذجاً يجسد وحشية هذه المتغيرات الخطيرة، ونتاجاً لصراع الاستراتيجيات الأجنبية والإقليمية.

د.مهند العزاوي *

عملت الأدوات السياسية الوافدة على تفتيت الديموغرافية العراقية إلى مكونات وطوائف وأعراق، ومع تفاقم مظاهر الميليشيات والجماعات الخاصة والتي تعمل بشكل مزدوج في السلطة وخارجها، وهي المرتكز الجوهري للفوضى النازفة، ويبدو أنه انعكاس للتخادم الأمريكي - الإيراني في العراق لاستمرار الفوضى كمبرر للبقاء والتواجد الأمريكي من جهة وتعزيز النفوذ الإيراني من جهة أخرى، وبالتأكيد أن الخطيئة العراقية ألقت بظلالها على المنطقة واستقرارها، وأضحت تستخدم كمعبر للتدخل والنفوذ وإشاعة الاضطراب السياسي والأمني، باستخدام جرثومة الاحتراب الطائفي (الهندسة الاجتماعية المعكوسة)، خصوصاً إذا علمنا أن القاعدة السياسية تقول: «لا صديق دائماً ولا عدو دائماً إنها مصالح مشتركة» مما يفتح الأبواب على احتمالات مخيفة انطلاقاً من فوضى العراق النازفة، ويشير إلى انهيار واقعي في أمن دول المنطقة من دون استثناء، كون النموذج العراقي طازجاً وقابلاً للتطبيق في أي بلد عربي (عرقنة الدول العربية)، وهذا يؤكد مخطط القضم الجيوبوليتيكي للدول العربية الكبرى، وتجزئتها إلى دويلات متحاربة مضطربة تسودها المهارشة الطائفية لتستنزف قدراتها كدول وشعوب.

استراتيجية الهندسة المعكوسة

استنفد جنرالات الحرب الأمريكيون الأساليب والوسائل الحربية لتدجين الشعب العراقي، وجرى اقتباس أساليب الإرهاب السياسي والاختراق المجتمعي الإسرائيلية وتطبيقها في العراق، وفق فلسفة (الهندسة المعكوسة)، واعتمدت الاستراتيجية الوسيطة تلك على تكتيكات ميدانية عديدة أبرزها «هدم المنازل - غلق الطرق - تقطيع المناطق بأسيجة كونكريتية - استخدام القوة المفرطة»، وقد شهد العراقيون هذه المظاهر الحربية الدموية المؤلمة، والتي تجسدت بقصف الدور السكنية بالطائرات وقتل المدنيين من الأطفال والنساء وكبار السن، وإعدام العراقيين أمام عوائلهم (القتل خارج القانون) والاعتقالات والتعذيب والاغتصاب والإذلال النفسي وامتهان الكرامة، ضمن فلسفة (الصدمة والترويع) العسكرية وبجزئيتها النفسية الهدامة، وسياسياً جرى تفكيك الشعب العراقي إلى مكونات وأعراق وطوائف متحاربة وكل طرف يرتبط بدول إقليمية (إيران- تركيا- إسرائيل) وفق فلسفة شد الأطراف وبقيادة اللاعب الرئيسي دولة الاحتلال، وبذلك تجري إزالة صمامات الأمان الاجتماعية والأخلاقية والقيمية، ويلاحظ تعاظم الإرهاب السياسي والقمع الحكومي ويصفها المسؤولون الأمريكيون «تجربة ديمقراطية»، والتي أضحت عقيدة للسلطة، وكل تلك النظريات والأنماط الحربية المركبة اعتمدت على قدرات الجيش الأمريكي الجوية والبرية والمعلوماتية والفضائية والمرتزقة، بالتوافق مع النفوذ الإيراني، وقدمت إيران خدمات متعددة للاحتلال الأمريكي عبر وسائل نفوذها السياسية والفكرية والعسكرية والسلطوية، وقد استخدمت القيادة العسكرية الأمريكية في العراق استراتيجية (الهندسة المعكوسة) التي تجعل المدني والمقاتل جميعهم أعداء، وباستخدام قانون مكافحة الإرهاب

وعبر شبكة سجون ومعتقلات حكومية سرية وعلنية، ويمارس هذا التكتيك كوسيلة لإشغال الشعب بالقمع والترهيب والتعذيب، وتحقق بذلك سياسة التخطي الفكري والشعبي لتطبيق ما يطلق عليه «بيع الدول وصناعة الحكومات العاجزة» وهو عامل مغذ محوري للعنف وصناعة الإرهاب كمبرر لتجارة الأمن القومي.

استراتيجية الحرب وسط المجتمع

استخدمت وبشكل متداخل استراتيجية وسيطة (الحرب وسط المجتمع) بعد الاستنزاف العسكري والمالي عام ٢٠٠٧ في مستنقع العراق، وقد استخدمت استراتيجيات وسيطة وتكتيكات حربية وقتية، وأبرزها توظيف المال لشراء السيطرة الثابتة المستقرة، وتجسدت تكتيكاً بـ«الصحوات - مجالس الإسناد» والقمع الحكومي، واستخدام واسع لجواسيس الخدمة السرية - المخبر السري، والطائرات من دون طيار، وحدة العمليات الخاصة، والترهيب بالاغتيالات، لتحقيق السيطرة في مسرح العمليات، ويعد هذا تكتيكاً حربياً ميدانياً لتقليل الاستنزاف العسكري والمالي، وفي تطبيقات استراتيجية (الحرب وسط المجتمع) تجري مزاوجة القوة الناعمة والصلبة والذكية، واتسمت ضربات الاحتلال بوحشيتها لاستهدافها المدنيين من نساء وأطفال وعجزة، وحسب منهجية (بترايوس) يجري استهداف المجتمع كوقود حربية، وجرت مزاوجتها باستراتيجية وسيطة أخرى كخطة إنقاذ «الطريق الجديد إلى الأمام» مطلع عام ٢٠٠٨.

> يدخل العراق اليوم مرحلة خطيرة تتسم بالفوضى النازفة المتجهة إلى الانهيار

استراتيجية «الطريق الجديد إلى الأمام»

جرى تطبيق الاستراتيجية الوسيطة (الطريق الجديد إلى الأمام) مطلع عام ٢٠٠٨، وقد أطلقت عليها الحكومة العراقية اسم (معاً إلى الأمام) وباستخدام الاندفاعة العسكرية وما يطلق عليها (سورج) - زيادة القوات بـ ٣٠ ألف جندي أمريكي، وجرى التحول إلى هذا النمط من الحرب واسمها (الحرب المركبة) وتعني استخدام القدرة العسكرية الأمريكية معززة بالقدرة المكتسبة من القوات العراقية الملحقة بها «وحدة العمليات الخاصة - القوات الأمنية المدمجة - الميليشيات - الصحوة - مجالس الإسناد»، وغايتها المحورية تحقيق (الوجود الأمريكي الذكي) وما أطلق عليه الفجر الأمريكي الجديد، والذي يعتمد على التلاعب عن بعد بالأدوات السياسية ويوجهها لتنفيذ برامجه ومخططاته، خصوصاً أن الأدوات السياسية اعتنقت مذهب «الحرب بالوكالة ضد الشعب» بدلاً من الاحتلال والنفوذ الإقليمي.

التموضع العسكري والوجود الذكي

ترتكز الاستراتيجية الأمريكية وبطابعها الاقتصادي والسياسي والعسكري والنفسي على عقيدة الصدمة والترويع، ويلاحظ عند امتلاك أمريكا روابط القدرة الصلبة تجدها حاضرة في التطبيق على الأرض (استراتيجية الاقتراب المباشر)، وعندما ينفرط عقد القوة تنحى (استراتيجية الاقتراب غير المباشر)، وتتجه إلى المسار الشبحي الفوضوي، وبعد تطبيق متوالية الاستراتيجيات الوسيطة اتجهت إلى المهارشة الاستراتيجية والتموضع العسكري، ولعل أبرز مرتكزاتها هو «التموضع العسكري، العمليات الشبحية الانتقائية، الدبلوماسية المضللة، المهارشة بالتجريد الجيوبوليتيكي، التفكيك السياسي، التفتيت الديموغرافي، عمليات التقشير، الرعب والبطش المطلق، الاعتقالات الواسعة، التعذيب والتنكيل»، وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها وتسليم الملف الأمني للحكومة الحالية، إلا أنها لا تزال تنفذ العمليات الحربية الخاصة ضد العراقيين وبالتعاون مع وحدة العمليات الخاصة المرتبطة برئيس الوزراء، وهذا يؤكد أن التموضع العسكري في ٩٤ قاعدة عسكرية حاصل في العراق، وهذا ما سماه السفير الأمريكي السابق كريستوفر هيل «الوجود الذكي».

الفوضى النازفة و«طوئفة» القوة

يدخل العراق اليوم مرحلة خطيرة تتسم بالفوضى النازفة المتجهة إلى الانهيار، والتي ترتكز على (طوئفة) القوة والسياسة، و(ميلشة) الدولة، واستعداء المواطن وقمعه وتجويعه، واستنزاف قدرات العراق المالية لصالح أجندات وافدة، مع شيوع ظواهر الاحتراب السياسي، والانهيار الاقتصادي، والبؤس المجتمعي الناتج عن اعتناق النظام العراقي مذهب (مليتين فريدمان) الذي يخصخص أصول الدولة العراقية للشركات الأجنبية، ويعمل على فتح الأسواق لها من دون ضوابط الاقتصاد الوطني، وديمومة الحركة المجتمعية، وخطة التنمية الوطنية، وتشكل الخصخصة عبئاً على القدرة الشرائية والمعاشية للمواطن العراقي، خصوصاً بعد رفع الدعم عنه حكومياً منذ تولي حكومة الجعفري السلطة عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم، وفي ظل البطالة المتفاقمة تجلب الشركات الأجنبية الوافدة عمالتها الأجنبية كبديل عن الأيدي العاملة العراقية، وينعكس ذلك على المرافق الأخرى، ناهيك عن الإرهاب الفكري والتفكك القيمي، والفساد المالي والإداري المتعاظم والمتمثل في رأس الهرم السياسي والحكومي نزولاً إلى الموظفين الصغار، وتعاظم تجارة السجون والمعتقلات وانتزاع الاعترافات بالقوة من المعتقلين للتضليل عمن يقف خلف العمليات الإرهابية وسط المجتمع، مع تجدد مظاهر

استنفد جنرالات الحرب الأمريكيون الأساليب والوسائل الحربية لتدجين الشعب العراقي

الإرهاب الميليشياوي، ناهيك عن أسلحة التدمير الدولي كالديون والفوائد والتعويضات، ويبرز هنا التخادم الأمريكي - الإيراني في العراق طيلة هذه السنوات، ويلاحظ رسائل الغزل السياسي بين الإدارة الأمريكية مع إيران وتركيا كلاعبين وكلاء في العراق، وتجسد جلياً في التعتيم السياسي والإعلامي على إرادة الشارع العراقي في تغير النظام السياسي عبر ثورة الغضب في ٢٥ فبراير ٢٠١١ ، وقد ذهب ضحيتها مئات المتظاهرين العراقيين العزل بالرصاص الحكومي الحي، وبذلك أسقط الشعب العراقي مرتكزات الإرهاب السياسي والفكري والميليشياوي، الذي أدخل العراق في نفق الاستنزاف الشامل والذي سيقود العراق إلى المجهول.

وأضحى العراق بعد غزوه في إبريل ٢٠٠٣ مسرحاً للفوضى الدموية والصدمات المتكررة للشعب العراقي، وقد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، أبرزها القتل خارج القانون والاعتقال والتغييب القسري والتعذيب والإعدامات والتهجير الطائفي، وقد أسهمت قوات الاحتلال بتوسيع ظاهرة الميليشيات الطائفية وزجها في اجتياح المدن والمناطق بشكل واسع ومنظم، وقد أشاعت الفوضى والقتل وسفك الدماء من دون مبرر، وجرى تفكيك الدولة العراقية وبيع أصولها وتجريف قدراتها من قبل الحاكم المدني بول بريمر، وكان قد حل مؤسسات الدولة والقوات المسلحة وعطل أكثر من ٣٠٠٠ مصنع حكومي و٤٠٠٠ شركة حكومية.

لقد أصبحت خطيئة العراق سرطاناً يستشري في جسد الشعب العراقي والمنطقة، ويسيل لعاب الشركات القابضة وأطماع الدول الإقليمية التي تعمل على إشاعة الاضطراب السياسي والأمني ضمن مخطط تفكيكي للدول العربية وتفتيت ديموغرافيتها، وتمارس أمريكا اليوم سياسة الهروب إلى الأمام والتعتيم على تداعيات سياساتها واستراتيجيتها الهدامة في العراق والمنطقة، والتي فتحت أبواب النفوذ الإقليمي من أوسع أبوابه عبر تعميم نموذج العراق، ولعل العراق اليوم مسجل خطر ينذر بعواقب سياسية وأمنية وإنسانية وخيمة في ظل تفاقم الإقطاع السياسي والدكتاتوريات الطائفية والأحزاب العائلية والتي سعت إلى (طوئفة) القوة والسياسة والدولة، واستنزاف قدراتها الشاملة، وبات واضحاً أن الأدوات السياسية الوافدة لديها مشكلة مع العراق كدولة، والعراقيين كشعب، ويسعون إلى القضاء على العراق وشعبه، وراقب الشارع العراقي الغاضب النفاق الأمريكي والدولي والإقليمي بحق ثورة الشعب العراقي والتعتيم على إرادته، وسيادة لغة المصالح الشركاتية الجشعة على حساب وحدة وسلامة العراق وحريته وأمنه، وقد أدى غزو العراق إلى انهيار الأمن القومي العربي، وكما تشهد اللوحة الاستراتيجية العربية من تصدع واضطراب وتفكك وتفتيت، إنها خطيئة العراق التي مررها النظام الرسمي العربي من دون اكتراث لعواقبها الاستراتيجية ●

*رئيس مركز صقر للدراسات الاستراتيجية

واشنطن وعقدة الانسحاب من العراق

أُثير خلال الفترة القليلة الماضية احتمال تأجيل الانسحاب الأمريكي الكامل من العراق إلى ما بعد نهاية عام ٢٠١١، في ظل مخاوف أمريكية من أن تُترك الساحة خالية لإيران لتعزيز قوتها في المنطقة، حيث نصت الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها واشنطن وبغداد على سحب ٥٠ ألف جندي أمريكي متبقين بحلول نهاية العام الحالي، بيد أن الإدارة الأمريكية تبدي رغبة في تأجيل موعد الانسحاب النهائي، كما جاء في تصريحات وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس خلال زيارته بغداد في وقت سابق هذا الشهر.

مصطفى فولي *

بينما تتحجج واشنطن بأن العراق سيفتقد بعد الانسحاب ما كانت توفره له من مساعدات لوجستية واستخباراتية وعسكرية، فقد أوضح القادة العسكريون الأمريكيون للجانب العراقي أنه سيكون من الصعب إرسال قوات أمريكية مجدداً إلى العراق بعدما تُسحب القوات الموجودة هناك في الأجل المنصوص عليه بالاتفاقية الأمنية، حيث تتركز الأهمية القصوى للقوة العسكرية الأمريكية على ضرورة مواجهة القوة الإيرانية في العراق والمنطقة برمتها، وهذا ما يجعل النقاش الجاري بشأن تأجيل موعد الانسحاب الأمريكي أمراً استراتيجياً. هذا في حين تؤكد الحكومة العراقية أن قواتها مستعدة لتولي كل المسؤوليات الأمنية بعد الانسحاب المرتقب نهاية العام.

صفقة أمريكية - عراقية

سربت تقارير إعلامية معلومات عن جهود أمريكية لتجنب سحب القوات من العراق في نهاية عام ٢٠١١، والعمل على عقد صفقة مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وزعيم المعارضة إياد علاوي مع الإشارة إلى وجود عقبات كثيرة تعرقل هذه المحاولات. فقد كشف معهد ستراتفور للدراسات الاستخباراتية الأمريكي أن جهوداً تقودها الولايات المتحدة تعمل في الوقت الراهن على تشكيل حكومة وحدة وطنية من ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء المالكي والقائمة العراقية بزعامة علاوي من أجل الحصول على أغلبية برلمانية تساند تعديل الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين وتحديداً في ما يتعلق بتحديد ديسمبر من العام الجاري موعداً لانسحاب القوات الأمريكية من العراق. كما أن هذه المحاولات تأتي في أعقاب تصريحات للمالكي أعرب فيها عن استعداد للقبول ببقاء ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف جندي أمريكي من دون الحاجة للتفاوض على تعديل الاتفاقية الأمنية.

ومع اقتراب موعد الانسحاب المفترض، تكثف واشنطن جهودها لإبقاء قواتها في العراق بهدف تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة ومنع طهران من استغلال ما تسميه الدوائر الأمريكية بـ«الفراغ المحتمل» في العراق بعد سحب القوات الأمريكية. وإلى جانب تصريحات رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الأدميرال مايك مولن الذي قال في مؤتمر صحفي ببغداد في ٢٢ إبريل ٢٠١١ «إن أمام القيادة العراقية بضعة أسابيع لتحدد موقفها من سحب القوات من عدمه بحجة الأسباب اللوجستية المتعلقة بعملية الانسحاب». وأكد خبراء متخصصون في الشأن العراقي في معهد ستراتفور يرون أن الوضع لا يبدو سهلاً بالنسبة لواشنطن التي يتعين عليها تجاوز العديد من العقبات للحفاظ على وجود عسكري لها في العراق بحدوده الدنيا. ومن هذه العقبات التي تعرقل النوايا الأمريكية موقف رئيس الوزراء الحريص على إقامة نوع من التوازن بين واشنطن وطهران، فضلاً عن رغبته في تقديم نفسه كسياسي ينهي الوجود العسكري في العراق ويقدم السيادة والاستقلال. أما العقبة الثانية وهي الأهم -يقول معهد ستراتفور- فتتصل بتوزيع القوى داخل البرلمان العراقي بين قوى

الحكومة العراقية تؤكد أن قواتها مستعدة لتولي كل المسؤوليات الأمنية بعد الانسحاب الأمريكي

تطالب ببقاء القوات الأمريكية وهي تحديداً قائمة (العراقية) التي تحتل ٩١ مقعداً، في البرلمان والأكراد بـ٥٧ مقعداً، أي أقل من نسبة الثلثين اللازمة لتعديل الاتفاقية الأمنية، فضلاً عن المقاومة الشديدة التي ستبديها الكتلة الصدرية والمجلس الأعلى الإسلامي بقيادة عمار الحكيم واللذان يحتلان معاً ١٥٩ مقعداً.

من هذه القراءة الواقعية لتوزع القوى في البرلمان، تتطلع الولايات المتحدة إلى عدد من السيناريوهات أولها إجراء انتخابات مبكرة لتشكيل حكومة جديدة على خلفية الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها مناطق متفرقة من العراق، مع العلم أن هذا الحل يفتح الباب لعقبات جديدة ولا سيما أن الحكومة العراقية الحالية لم تتشكل إلا بعد فراغ دام أشهراً بعد الانتخابات البرلمانية.

ثانياً والأهم يلفت خبراء معهد ستراتفور إلى مسألة مهمة وهي من يضمن تشكيل حكومة جديدة قبل انتهاء المهلة المحددة لانسحاب القوات الأمريكية في الاتفاقية الأمنية؟

لهذه الأسباب، تعمل الولايات المتحدة إلى إعادة هندسة البرلمان العراقي من دون الدعوة إلى انتخابات مبكرة وعلى نحو يؤمن رافعة برلمانية لتعديل الاتفاقية الأمنية وتأخير الانسحاب الأمريكي إلى أجل غير محدد. بيد أن هذا السيناريو يواجه عقبات لا تقل صعوبة عن سابقتها وعلى رأسها نوري المالكي الذي من غير المتوقع أن يتخلى عن (كتلته الشيعية) للتحالف مع علاوي وبالتالي المغامرة بمستقبله السياسي بشكل كامل. وبغض النظر عن موقف المالكي، لا تزال تمتلك إيران الأدوات لتغيير ميزان القوى، والدليل على ذلك أن واشنطن ومنذ الإطاحة بالرئيس الراحل صدام حسين تدرك جيداً صعوبة تشكيل حكومة من دون موافقة طهران.

عقدة الانسحاب من العراق

التجديد لبقاء القوات الأمريكية في العراق شأن سياسي وليس أمنياً، فالقوات العراقية التي قارب عديدها على المليون فرد بين جيش وشرطة ورجال أمن وأفراد حمايات، لا بد أن تكون قادرة على حماية أمن العراق، بل أمن الدول المجاورة، خصوصاً بعد الأموال الطائلة التي أنفقت عليها والاستعدادات والتدريبات التي تلقتها طوال سبع سنوات تقريباً منذ انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق (رسمياً) في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤.

إن الجدل القائم حالياً بين القوى السياسية حول احتمال تجديد بقائها تحت مبرر (الضرورة الأمنية) وكون القوات العراقية (غير جاهزة) ليس جدياً لأن المشكلة ليست عدم جاهزية الأجهزة الأمنية لإدارة أمن البلاد، رغم قصورها وتقصيرها في هذا الجانب مع اندلاع موجة الاغتيالات الأخيرة بكواتم الصوت، بل هي في عدم جاهزية القوى السياسية للتعايش فيما بينها وفق القانون ومبادئ التنافس الديمقراطي. إن معظم هذه القوى، خصوصاً تلك التي في السلطة حالياً، لم تطور بعد القابلية على احترام بعضها بعضاً والتقيد بنتائج الانتخابات والالتزام بالقوانين والأعراف الديمقراطية للتنافس، بل

لايزال كل منها يتربص بالآخر الدوائر ويغتنم الفرص للانقضاض عليه لإضعافه أو تصفيته. لقد بقي كل من حصل على موقع في موقعه، وسعى إلى تعزيزه والتمدد خارجه وإن كان ذلك على حساب الآخرين.

صحيح أن القوات الأمنية لا تزال دون مستوى الطموح، لكن السبب هو التناحر السياسي وتشكيل هذه القوات على أسس سياسية وليست مهنية، لكنها لن تنتفع من الوجود الأمريكي إن بقي التناحر السياسي قائماً. القضية إذاً سياسية بحتة والجميع، باستثناء التيار الصدري، يريد للأمريكيين أن يواصلوا وجودهم العسكري في العراق ليس من أجل دعم القوى الأمنية العراقية، إذ قلما شاركت القوات الأمريكية في عمل أمني منذ عام ٢٠٠٨، بل من أجل حفظ الأمن والنظام الذي سيتدهور على أيدي القوى السياسية نفسها التي يمتلك معظمها ميليشيات أو قوات حماية مسلحة أو قوى موالية ضمن أجهزة الجيش والشرطة.

ومع الحاجة لبقاء القوات الأمريكية كضمانة لعدم استبداد الأقوى بالأضعف، تحاول الأحزاب العراقية تجنب الظهور بمظهر الراغب في التجديد أو الساعي له بسبب ما يتضمنه ذلك من تكلفة سياسية، لكن أياً منها يعلم جيداً أنه يحتاج إلى هذه القوات كي تكون حكماً بينه وبين خصومه السياسيين المتصارعين على السلطة. حينما تنظر القوى السياسية العراقية إلى مستقبل كل منها من دون وجود حماية أمريكية فإنها تجده غامضاً في أحسن الأحوال، وكثير منها يراه قلقاً ومهدداً.

أقوى التجمعات السياسية الحالية هو بالتأكيد ذلك الذي يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يمسك بمقدرات الدولة منذ خمس سنوات، وقد وظّفها من دون شك لتعزيز وجوده السياسي والأمني وتهميش منافسيه وتنصيب أتباعه ومؤيديه في المواقع الحساسة في الدولة، إلا أنه مع ذلك يحتاج إلى وقت أطول كي يثبت أقدامه ويكتسب المزيد من القدرة على الصمود والتوسع، على حساب الآخرين طبعاً. ولا يزال المالكي يخشى من القوى السياسية الأخرى التي عمل جاهداً منذ مجيئه إلى السلطة على تهميشها وإضعاف مواقعها، إنه يخشى أن تكون لها خطط للتمدد والحد من نفوذه، أو تحالفات محلية أو إقليمية يمكن أن تساعدها على إضعاف قدراته السياسية والعسكرية أو حتى إزالته من السلطة، وإن كان عبر الطرق السياسية.

وهو يخشى أيضاً من شعبية بعض منافسيه المتنامية التي اكتسبوها بسبب فشل حكومته في توفير الخدمات الأساسية والأمن والوظائف والقضاء على الفساد والإرهاب. إن حصل أي تهديد لحكمه بعد خروج القوات الأمريكية فإنه سيضطر للاستعانة بأمريكا من جديد وسيبدو عندها ضعيفاً وهزيلاً إن اضطرت قوات أمريكية جديدة للقدوم إلى العراق بناء على طلبه، إذ سيفقده ذلك كثيراً من قاعدته الشعبية وصدقيته السياسية، وسوف يضعف العراق إقليمياً ودولياً لفترة طويلة. لذلك فإن الأسلم بالنسبة للمالكي، مع استمرار الدعم الأمريكي له، أن يبقى قسم من القوات الأمريكية في العراق في الوقت الحاضر. والوضع بالنسبة للقوى السياسية الأخرى لا يختلف كثيراً عن وضع المالكي رغم أنها أضعف منه بكثير، باعتبارها خارج السلطة أو مهمشة داخلها، لذلك فهي بالتأكيد تحتاج إلى بقاء القوات الأمريكية كي تشكل عامل ردع ضد قيام القوى السياسية الأقوى بتصفيتها أو إضعافها. وتكمن الصعوبة الآن في كيفية إخراج عملية تمديد بقاء القوات الأمريكية وكيف يمكن إقناع التيار الصدري، الشريك الحالي في الحكومة والذي يعارض بقاءها بقوة، بأن التجديد مطلوب لضرورات أمنية؟

وستولد الموافقة على التجديد مشكلة بين التيار الصدري وحكومة المالكي، وسينتهي الاتفاق الحالي الذي قاد إلى تشكيلها ما سيدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية جديدة. إلا أن ذلك ليس حتمياً، فالتيار الصدري هو الآخر اكتسب خبرة سياسية خلال الفترة الماضية وقد لا يكون مستعداً للتخلي عن المكاسب الكثيرة التي حققها عبر مشاركته في الحكومة من أجل معارضة بقاء القوات الأمريكية خصوصاً أنه يعلم أنه لن يتمكن من إعاقة التجديد لها برلمانياً أو سياسياً إن صممت القوى الأخرى على ذلك.

واشنطن تدرك جيداً صعوبة تشكيل حكومة في العراق من دون موافقة طهران

إن القوى السياسية العراقية بحاجة لمصارحة الشعب في هذه القضايا والابتعاد عن المراوغة، وهي بحاجة أيضاً إلى نبذ الخطاب المتشدد الذي تربت عليه والذي لم يعد صالحاً لهذا الزمان الذي يتطلب نسج علاقات دولية مثمرة. فالعلاقة مع أمريكا وبقية دول العالم القوية ضرورة لكل دولة نامية ومتطورة وهي مكسب لكل حكومة تتمكن من توطيدها وتطويرها، بينما معاداة أمريكا ليست في مصلحة أحد سوى قوى التشدد الديني التي تفضل الانكفاء على نفسها والعيش في الماضي السحيق بمعزل عن العالم المتمدن. والمستقبل هو للواقعية والانفتاح على العالم والانسجام التام معه والتفاعل مع معطياته، أما الخطاب الأيديولوجي المتشدد فسيقود متبنيه إلى البراري السياسية.

إن توثيق العلاقة مع أمريكا هو في مصلحة الشعب العراقي والدولة العراقية التي ستصبح قوية ويحسب لها الآخرون، ممن يستأسدون عليها حالياً ويتدخلون في شؤونها، ألف حساب. فالتفريط في العلاقة مع أمريكا هو حماقة يجب الابتعاد عنها، والديمقراطي والوطني الحقيقي هو من يسعى إلى توثيق علاقات بلده مع الدول الديمقراطية القوية سياسياً واقتصادياً، لا من يتمسك بخطاب قديم فارغ من أي محتوى لا يجلب لأصحابه سوى الضعف والضرر ●

*باحث في الشؤون السياسية

مستقبل عملية السلام..
بين المصالحة الفلسطينية والسياسة الإسرائيلية

ليس من المبالغة القول إن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تغيرات وتحولات خلال الآونة الأخيرة يثير العديد من التساؤلات والاستفهامات، ويطرح جملة من التكهنات والتفسيرات وربما التبريرات لما تشهده من أحداث، وما تعيشه من تغيرات، وما يتمخض عنها من تحولات، تؤكد جُلها أن ثمة خريطة شرق أوسطية جديدة يعاد في ضوئها رسم حدود دولها وتوجهاتها وسياساتها الداخلية والخارجية.

أحمد طاهر *

إذا كان صحيحاً أن ما يطلقه البعض عن أن ربيع البلدان العربية قد بدأ، فإنه من الصحيح أيضاً أن هذا الوصف يقتصر في التطبيق على حالتي تونس ومصر اللتين نجحتا في إسقاط أنظمتهما الحاكمة بطغيانهما وجبروتهما وفسادهما وإفسادهما، في حين ما زالت البلدان الأخرى كما هو الحال في ليبيا واليمن وسوريا تعيش في أحلك اللحظات وأدق الساعات في حياة شعوبها بتشبث قيادتها بمقاليد الحكم ورفضها ترك مناصبها، بل لجوؤها إلى القوة العسكرية كتعبير عن مواقفها وردها على مطالب شعوبها المشروعة.

وفي خضم هذه الأوضاع المأساوية والمؤسفة التي تعيشها بعض الشعوب العربية، جاء توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية برعاية مصرية كبارقة أمل على أن ثمة تغيرات إيجابية سوف تشهدها المنطقة بفضل نجاح الثورات الشعبية التي أطاحت نظم حكمها البائدة. فإذا كان صحيحاً أن التوقيع على هذا الاتفاق مثّل خطوة أولية على الطريق الصحيح نحو إقامة دولة فلسطينية موحدة عاصمتها القدس الشريف، فإنه من الصحيح كذلك أن هذا الاتفاق جاء كثمرة لجملة من التغيرات وكثير من التحولات التي دفعت طرفيه إلى تقديم تنازلات كانت مرفوضة من جانبهما في مراحل سابقة شهدت جولات عديدة من المفاوضات لم تخرج بأية نتائج، بل ظلت الفجوة بينهما تزداد اتساعاً وصولاً إلى طريق مسدود لم يكن فيه بصيص أمل نحو التئام جرح وطني استغله العدو المشترك لسكب المزيد من الزيت عليه، ليزداد اشتعالاً واحتراقاً، من دون أن يُحمّل الطرف الخارجي أية مسؤولية عن إخفاقهما في التوصل إلى اتفاق يوحد الصف الفلسطيني في مواجهة العدو المشترك.

وفي ضوء ذلك، تُطرح جملة من التساؤلات حول الأسباب والدوافع التي حركت طرفي المصالحة للتوقيع على بنودها وتحديداً التوقيع على ورقة القاهرة من جانب (حماس) وموافقة (فتح) على ملاحظات الحركة وأخذها في الاعتبار عند تنفيذ ما تم التوافق عليه، فهل يرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بمصالح كل طرف، أم جاءت استجابة إلى التغيرات الإقليمية؟ وهل للعامل الدولي أثر في دفع الطرفين للتوقيع على الاتفاق، أم جاء نتيجة جملة كل ما سبق لتشكل في مجموعها دوافع كانت مسؤولة عن توجيه إرادة الطرفين للإسراع بالتوقيع عليه؟ وما هو رد فعل الجانب الإسرائيلي؟ وما آثار هذا الاتفاق على مستقبل العملية السلمية؟ فهل انضمام حماس إلى أية حكومة أو مشاركتها في أية حكومة فلسطينية مستقبلية يمثل عائقاً لمسيرة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي تطبيقاً عملياً لعدم اعتراف حماس بإسرائيل؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون هذا الاتفاق خطوة في طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟

بداية، يمكن القول إن اتفاق المصالحة الفلسطينية لم يكن الأول من نوعه بين الجانبين، فقد سبقه توقيع الطرفين على اتفاق مصالحة في المملكة العربية السعودية برعاية العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام ٢٠٠٦م قبل إجراء الانتخابات البرلمانية التي فازت فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

بأغلبية أعضاء المجلس الوطني لتشكل على أثرها الحكومة الفلسطينية التي سرعان ما شهدت رفضاً دولياً وإقليمياً ومحلياً أفرز انقساماً حاداً بين الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين لتبدأ أسوأ مراحل القضية الفلسطينية، فللمرة الأولى في تاريخ المقاومة الفلسطينية يصاب الجسد الفلسطيني بانشقاق داخلي يتبادل خلاله الطرفان الاقتتال الداخلي، لتتحول القضية برمتها من قضية مقاومة احتلال استيطاني بغيض إلى قضية خلاف أقرب إلى مفهوم الحرب الأهلية بين فصيلين من القوى الفلسطينية بل أكبر فصلين، لتظل القضية الفلسطينية برمتها في مأزق محلي وإقليمي ودولي لا يستفيد منه سوى المحتل الإسرائيلي ليمارس مزيداً من الانتهاكات والاعتقالات والاعتداءات على الأراضي الفلسطينية المحتلة ببناء المزيد من المستوطنات ورفض المفاوضات الجادة الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يقوم على مبدأ الدولتين. ومنذ ذلك الحين، بُذلت العديد من المحاولات العربية التي حاولت رأب الصدع بين طرفي النزاع الفلسطيني-الفلسطيني، إلا أنها لم تتمخض سوى عن إعلانات ولقاءات بروتوكولية شكلية لا تسمن ولا تغني من جوع، لتتحول القضية الفلسطينية من قضية العرب الأولى إلى قضية تعكس الانقسامات العربية والتوازنات الإقليمية، وظل الأمر كذلك حتى جاءت اللحظة الفارقة في حياة الشعوب العربية بانطلاق ثورات شعبية مباركة رأت أنه لم يعد في الإمكان تحمل انتهاكات لحقوقها، واعتداءات على حرياتها، وضياع مستقبلها، واللعب بمقدراتها، وسرقة مكتسباتها، لتفتح الباب سريعاً أمام تغير أضحى فرضاً على الجميع، كانت له انعكاساته على القضية الأولى لكل العرب وهي القضية الفلسطينية.

عوامل داخلية وإقليمية شكلت الدافع للطرفين للتوصل إلى المصالحة

المصالحة الفلسطينية.. الدوافع والأسباب:

في ضوء ما سبق، يصبح من الطبيعي القول إن ثمة عوامل داخلية وإقليمية ودولية مثلت الدوافع والأسباب المحركة للطرفين للتوصل إلى مصالحة تضع نهاية حاسمة لأكثر من خمس سنوات من الخلاف والاختلاف الذي وصل إلى حد تبادل إطلاق النار ووقوع ضحايا ومصابين من الجانبين. فعلى المستوى الداخلي، لم يعد من المقبول أن يظل الداخل الفلسطيني (مؤيدو الطرفين) بعيدين عن مسرح الأحداث منتظرين قادتهما لرسم مستقبل حياتهما، فما حدث بدءاً من تونس ومصر مروراً بليبيا واليمن وصولاً إلى البحرين وسوريا، مثّل دافعاً قوياً للشعب الفلسطيني للمطالبة بضرورة توحيد الصف رافعاً شعار «الشعب يريد وحدة النظام»، خاصة مع شعورهم بأن قضيتهم لم تعد تحتل البند الأول في جدول أعمال العواصم العربية التي باتت أمام جدول أعمال داخلي حافل. أما على المستوى الإقليمي، فلا شك في أن التغير الذي شهدته مصر بانهيار نظام حكم لم يبد أي ارتياح لوصول حماس إلى السلطة كما حدث في انتخابات ٢٠٠٦م، بل مارس ضغوطاً من أجل تأجيلها خوفاً من فوز الحركة، بما يمثل من وجهة نظره قيام (إمارة إسلامية) على حدوده الشرقية، فيما هو يخوض مواجهة دائمة مع حركة الإخوان المسلمين المحظورة على حد وصفه، فضلاً عن خشيته من وجود نفوذ إيراني على حدوده بسبب دعمها للحركة، فيما كانت القاهرة تقدم نفسها الشريك الأساسي في التسوية، مساندة موقف السلطة في مواجهة الحركة، إلا أن التغيير أفقد السلطة الداعم الرئيسي لتوجهاتها في المنطقة، خاصة بعدما أعلنت مصر الجديدة عن نيتها إعادة تطبيع العلاقات مع إيران، ووصل ما انقطع مع سوريا، وفتح معبر رفح بصفة دائمة، ما يخفف من وطأة الحصار، يضاف إلى ذلك غياب الدور الأردني الذي كانت تلجأ إليه السلطة أحياناً كثيرة، وذلك في خضم جهده الباحث عما يقيه الرياح العاتية التي تعصف بالمنطقة. وعلى الجانب الآخر، كان لما شهدته سوريا من أحداث يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ثمة تغيرات سوف تشهدها سوريا وما يمكن أن ينعكس على ما تتمتع به الفصائل الفلسطينية من حماية سياسية وأمنية استظلت بها في السابق، واليوم تستشعر الخوف من قادم الأيام الذي سيحد من الامتيازات السابقة. خلاصة القول أنه إذا كانت السلطة تشعر بأنها فقدت سنداً بسقوط نظام مبارك في مصر وانشغال النظام الأردني بإعادة ترتيب البيت من الداخل، فإن حماس تشعر بالقلق مما يحدث في دمشق، وهو ما دفعهما إلى التقارب والبدء في المصالحة حماية لمواقفهما. أما على المستوى الدولي، فقد مثّل استحقاق سبتمبر ٢٠١١ م الذي جعلته السلطة الفلسطينية بمثابة موعد لحمل القضية الفلسطينية إلى منظمة الأمم المتحدة، المحرك الرئيسي لسعي السلطة إلى تأهيل ذاتها لهذا الاستحقاق من النواحي الإدارية والفنية والسياسية والتي لن تكتمل سوى بعقد المصالحة، ليصبح التوجه إلى العالم بوحدة فلسطينية، وأن الأرض الموعودة بإعلان الدولة المستقلة لم تعد مشطورة بين قطاع وضفة، فقد بات الطرفان على قناعة راسخة بأن هذه الوحدة هي من الثوابت لبقاء قضيتهم حية، ولدفع العالم إلى الاعتراف بقيام دولتهم.

إسرائيل واتفاق المصالحة:

واجهت إسرائيل موقفاً داخلياً منقسماً حيال تقييم عملية المصالحة وأثرها على مستقبل العملية السلمية طبقاً للمصلحة الإسرائيلية، ففي الوقت الذي عبر فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي

جاء توقيع اتفاق المصالحة كبارقة أمل على أن ثمة تغيرات إيجابية ستشهدها المنطقة

بنيامين نتنياهو عن رفضه لاتفاق المصالحة بل رفع حياله شعار «خطر الإرهاب على إسرائيل»، مسرعاً باتخاذ خطوات عملية تعبر عن هذا الرفض، حيث اتخذ قراراً بتجميد أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل من الجمارك والتي يدفعها التجار الفلسطينيون في الموانئ والمطارات الإسرائيلية وتحولها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية وفق اتفاقات أوسلو وملحقاتها، كما قام بجولة أوروبية لتقويض المواقف الأوروبية الداعية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على أساس حدود ١٩٦٧م مع تعديلات طفيفة، بحجته الواهية عن مشاركة حماس في أية حكومة تدير الدولة الفلسطينية، وقد سانده في ذلك موقف وزارة الخارجية الإسرائيلية الذي سارعت إلى إصدار تقرير سري يحذر من أن «اتفاق المصالحة الفلسطيني سيؤدي إلى انهيار السياسة الأمريكية وسيشكل ضربة لمصالح كل من تل أبيب وواشنطن في المنطقة، وسيؤدي أيضاً إلى إفشال مخططات الإدارة الأمريكية لإحياء المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية»، إلا أن الموقف الأوروبي لم ينسجم مع المسعى الإسرائيلي، حيث يرى الأوروبيون أن «الاتفاق يمثل مناسبة تفتح فيها الطريق للاعتدال في حركة حماس ويجب تشجيعها على ذلك». لكن، تظل الدهشة والاستغراب من الموقف الأمريكي الذي هدد بمعاقبة السلطة وقطع المساعدات، فإذا كان مفهوماً موقف الحكومة الإسرائيلية ورد فعلها، إلا أنه من غير مفهوم الموقف الأمريكي المغاير لما أعلنه الرئيس الأمريكي أوباما في خطابه في جامعة القاهرة عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية وتعهده بقيام الدولة الفلسطينية، ولا يصبح ثمة تفسير في هذا التغير إلا قرب موعد الانتخابات الرئاسية وسعيه إلى إعادة انتخابه من خلال إرضاء الأصوات اليهودية واللوبيات الصهيونية التي ما زالت متحكمة في تشكيل القرار الأمريكي، وهو ما ينم بوضوح عن ارتباك الإدارة الأمريكية في اتخاذ موقف واضح ومحدد يعبر عن توجهات ثابتة في القضية المركزية في المنطقة، ويدلل على ذلك ما ورد في خطاب أوباما الأخير في التاسع عشر من مايو ٢٠١١م والذي أكد فيه على إقامة الدولة الفلسطينية بحدودها عام ١٩٦٧م، من دون الدخول في التفاصيل حول كيفية إقامتها خاصة في ظل الموقف الإسرائيلي المتعنت الذي عبر عنه نتنياهو خلال زيارته الأخيرة في أواخر مايو الماضي إلى الولايات المتحدة. وليست مبالغة القول إن الارتباك لا يقتصر على الجانب الأمريكي فحسب، بل تواجه الإدارة الإسرائيلية حالة من الارتباك، خاصة في ظل رفض قطاع من الرأي العام الإسرائيلي للنهج الذي سلكته الحكومة الإسرائيلية حيال اتفاق المصالحة، حيث رأت أن موقف نتنياهو متسرع في رفض المصالحة، وقد يأتي بالنتيجة العكسية على إسرائيل، داعية إلى التريث وانتظار التطورات الفلسطينية، انطلاقاً من أن المصالحة ليست مضمونة وقد تنتهي إلى فشل ذريع، كما حصل مع سابقاتها في السنوات الأخيرة، ومن أبرز أنصار هذا الرأي بعض قادة الجيش والمخابرات السابقين، حيث يرى الرئيس السابق لحركة (ميرتس)، يوسي بيلين «أن الواجب الأخلاقي يحتم على الحكومة الإسرائيلية أن

تعطي فرصة لحكومة الوحدة الفلسطينية بمشاركة حماس. فإذا كانت تلك حكومة إرهاب وعدوان، يرفضها ويرد عليها كما يشاء. لكن إذا كانت حكومة تفاهمات وتعاون تواصل المفاوضات، فقد تتحول إلى فرصة». وفي الإطار ذاته يرى داني ياتوم، الرئيس السابق لجهاز الموساد، أن نتنياهو يدير سياسة مدمرة لإسرائيل، وذلك بقوله «يلعب لعبة مكشوفة للجميع لكنه يواصل اللعب فيها من دون أن يشعر بأن الجميع يعرفها ومن دون أن يدرك أن الناس أذكى منه»، محملاً نتنياهو مسؤولية ما وصلت إليه الأوضاع بقوله «إن العقبة الأساسية هي أن نتنياهو يعرقل المفاوضات. والجمود في المفاوضات هو الذي أدى بالرئيس الفلسطيني إلى أن يتوجه إلى حماس ويسعى إلى التصالح معها. ويعني هذا أن نتنياهو هو السبب في المصالحة».

استحقاق سبتمبر ٢٠١١م ماذا بعد؟

رغم أهمية الاستحقاق الدولي الذي جعلته السلطة الفلسطينية كأنه فاصل بين تاريخ وتاريخ أو بين مرحلة ومرحلة، لما جعل الوضع الفلسطيني متعلقاً بهذا التاريخ، إلا أنها لم تحدد ماهية ما بعد ذلك، أو إعداد الذات لكافة الاحتمالات أو السيناريوهات المطروحة، خاصة في ظل ما أعلنته إسرائيل بأنها غير معنية بهذا الاستحقاق، مؤكدة أن المفاوضات هي المرجعية الوحيدة لعملية التسوية، رغم سياساتها وأنشطتها الاستيطانية لاسيما في القدس، والهادفة إلى إيجاد واقع سياسي جديد في الضفة، من خلال انسحابات أحادية من بعض المناطق لنقلها إلى السلطة، واعتبار ذلك بمثابة انسحاب وبيان حسن نوايا أمام العالم. ومما يزيد الأمور صعوبة أمام القيادة الفلسطينية مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه هذه القضية، حيث يظل المستقبل مفتوحاً على كافة السيناريوهات الصعبة من دون أن تملك السلطة إجابات واضحة عنها، فماذا يمكن أن يكون عليه المستقبل في حالة فشلها في الحصول على الاعتراف الدولي وانحازت غالبية الدول إلى الجانب الإسرائيلي؟ ويأتي السؤال الأكثر صعوبة ماذا يمكن أن تكون عليه الأوضاع إذا نجحت القيادة الفلسطينية في حشد دولي وإقليمي للاعتراف بالدولة الفلسطينية، فما الذي يمكن أن يتمخض عن هذا الوضع في ظل التعنت الإسرائيلي؟ بمعنى أكثر تحديداً ما هو المشروع الوطني الفلسطيني المطروح فيما بعد سبتمبر ٢٠١١م؟

على الجانب الآخر، لا يقتصر التحدي على الجانب الفلسطيني فحسب، بل أصبحت إسرائيل هي الأخرى في محك الاختبار والتحدي في ظل التغيرات والتحركات التي تعيشها المنطقة، فمن الصعوبة بمكان أن تظل إسرائيل بعيدة عن التأثر بالتحولات الإقليمية المتسارعة في المنطقة، وحدوث تغيرات سياسية ذات مغزى في بعض البلدان العربية، وهو ما يطرح بدوره تساؤلات حول مستقبل الموقف الإسرائيلي فيما بعد سبتمبر ٢٠١١م، هل تظل متمسكة بصمتها، ثابتة على سياساتها، طبقاً لما اعتدنا عليه في الذهنية الإسرائيلية، التي كانت ترى الأمور على الدوام بعقلية المنتصر الأبدي، الذي يواجه عدواً أصم وأخرس وأعمى وغير قادر على قراءة الواقع؟ وتأتي الإجابة من داخل الحراك الإسرائيلي الذي يتزايد يوماً بعد آخر في ظل انقسامات في الرؤى وتباين في المواقف واختلاف في التوجهات، فلا شك في أن التظاهرات التي وقعت من قبل أنصار اليسار الإسرائيلي في تل أبيب في ٢١ إبريل ٢٠١١ م تأتي ضمن إطار القراءة المتأنية لبعض النخب الإسرائيلية لمسار الأحداث، واستشعاراً منها لما هو مقبل في ظل الاهتزازات المتتالية التي بدأت منذ بداية العام الحالي وهي تضرب المنطقة العربية من أقصاها إلى أقصاها، حيث طالبت بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وذلك ضمن وثيقة وقع عليها المشاركون بلغ نحو ثلاثمائة من النخب الفكرية والسياسية والعسكرية والأمنية السابقة، بينهم ٢١ فائزاً بجائزة (إسرائيل) «وهي أعلى الجوائز في مجال الفنون والعلوم والآداب». وفي الإطار ذاته، تأتي الخطوة التي قام بها كبار الضباط والسياسيين في إسرائيل في مارس ٢٠١١ م بتقديم (مبادرة السلام الإسرائيلية) إلى حكومة نتنياهو، مستندة إلى مبادرة السلام العربية في معظم جوانبها، وطالبت في حيثياتها الحكومة الإسرائيلية بالبدء بمحادثات سلام إسرائيلية – عربية. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، فعلى الجانب المقابل، طالب أنصار اليمين الإسرائيلي فيما عرف بـ «أسرة فلسطينيي الضفة الغربية»، وهي دعوة لمنح فلسطينيي الضفة الغربية الجنسية الإسرائيلية حفاظاً على سلامة أرض إسرائيل الكاملة طبقاً لمنطقهم ورؤيتهم، ويتصدر هؤلاء وزير الدفاع الأسبق موشيه أرينز من حزب الليكود.

> إسرائيل أصبحت في محك الاختبار والتحدي في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة

خلاصة القول، أن المأزق الذي تواجهه عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وإن ظل مرجعه إلى التعنت الإسرائيلي وتصلف مواقفها وسياساتها في المقام الأول، إلا أنه يخفي تحت الرماد مآزق أخرى ترتبط بالطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في ظل غياب رؤية واضحة ومحددة لكل طرف تجاه حسم القضايا الخلافية والمؤجلة وسعي كل منهما إلى إرضاء الناخب الداخلي أو الداعم الخارجي سواء أكان إقليمياً أم دولياً ●

*باحث في العلوم السياسية

اقتصاد وسياسة «المضائق الاستراتيجية»

نتحدث طوال الوقت عن العولمة، لكننا لا نركز إلا نادراً على تطور رئيسي يدعم هذه الظاهرة ويجعلها ممكنةً، إنه التطور المثير في تكنولوجيا الملاحة البحرية والذي أحدث ثورة حقيقية في النقل البحري وانخفاضاً هائلاً في تكلفة نقل السلع لمسافات طويلة أو قصيرة، على حد سواء. وتشعر دول الخليج بأثر هذا التطور لأنها موطن مُشغلي موانئ عالمية رئيسية وبفعل نشاطها المتزايد على امتداد مختلف خطوط الملاحة البحرية المتنامية بسرعة.

جاكومو لوشياني *

مع انتشار العبّارات الحديثة السريعة - وهي وسائط نقل بحري تتحرك بسرعات تراوح ما بين ٢٥-٣٠ عقدة في الساعة - أصبحت وسائط النقل البحري في كثير من الحالات، وبخاصة العبّارات من طراز (Roll on/ Roll out)القادرة على نقل الشاحنات والمقطورات بكامل حمولتها، أصبحت أسرع من وسائط النقل البري، وخصوصاً في البحار المغلقة، مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر أو حتى مياه الخليج العربي نفسه.

وهناك على الأقل نتيجتان مهمتان لهذا التطور التقني النوعي. الأولى هي أن مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار - وهو المبدأ الأساسي للقانون الدولي البحري، أصبح اليوم يحظى بدعم كافة دول العالم بلا استثناء. ومع أن أحداً لم يعارض هذا المبدأ على مدى سنوات العمل به، إلا أنه كان في الماضي محل اهتمام الدول التجارية الرئيسية والقوى العظمى بالدرجة الأولى. أما اليوم، فإنه يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لكافة دول العالم، ربما باستثناء تلك الدول المحاطة باليابسة. وتتمثل النتيجة الثانية بأن الممار البحرية تشهد حالياً ازدحاماً متزايداً وأصبحت تغص بسفن أكبر وأسرع تتحرك في مختلف الاتجاهات، وهو ما يُبرز الحاجة إلى وجود مراقبة واعية وحكيمة لحركة الملاحة البحرية. لكن تلبية مثل هذه الحاجة مشكلةٌ بحد ذاتها لأنها لا تنسجم تماماً مع مبدأ الحرية المطلقة للملاحة في أعالي البحار (المياه الدولية) والمضائق العالمية.

إلى ذلك، يُمثل حجم تجارة العالم بالنفط الخام ومشتقاته الجزء الأكبر من مجمل التجارة العالمية. كما تمثل حقيقةُ أن النفط سائل يَسهُل نقله بحراً بتكلفة بسيطة إحدى المزايا الأساسية التي دعمت (نجاح) النفط كمصدَر رئيسي للطاقة، إذ من الواضح أن نقل النوعين الآخرَيْن من الوقود العضوي - الفحم الحجري والغاز الطبيعي - أصعب كثيراً من نقل النفط لعدة أسباب. فالغاز الطبيعي، تحديداً، لا يمكن نقله إلا بوساطة خطوط أنابيب أو بعد تسييله لكي يُنقل على متن سفن مصممة خصيصاً لهذا الغرض، حيث يبقى تحت درجة حرارة منخفضة جداً.

لذا، تُمثل ناقلات النفط عنصراً مهماً في حركة الملاحة البحرية العالمية، وإذا اتخذت الإجراءات السياسية المناسبة، يُمكن الاستغناء عن هذا العنصر بسهولة كبيرة واستبداله بوسائل نقل أخرى.

وتُبرر هذه الاعتبارات الاهتمام الخاص الذي تحظى به ما تُسمى «نقاط العبور الحرجة» لحركة النقل البحري العالمي للنفط الخام. وتشهد هذه النقاط الحرجة - أو (المضائق الحرجة)، كما سمتها الوكالة الدولية للطاقة - مرور جزء كبير من النفط الخام المتاجَر به عالمياً. لكنّ من الأهمية بمكان أن نُبقي نصب أعيننا

الكويت هي البلد الخليجي الوحيد الذي ليس لديه حالياً أي بديل عن شحن صادراته النفطية عبر مضيق هرمز

حقيقةَ أن ناقلات النفط ليست النوع الوحيد من السفن التي تعبر هذه المضائق؛ فأعداد سفن الشحن الأخرى التي تعبرها أكبر كثيراً من أعداد ناقلات النفط. وإذا ركزنا اهتمامنا على نقل النفط الخام، فإنما نفعل ذلك بالدرجة الأولى لأن استبدال سفن وناقلات النفط الخام أيسر كثيراً من استبدال سفن السلع الأخرى.

ويتركز في الدول المُطلة على ضفتي مياه الخليج العربي جزء كبير من احتياطيات وإنتاج العالم من النفط، وهو ما يجعل حصة هذه الدول من إمدادات النفط التي تعبر مضيق هرمز إلى الأسواق العالمية كبيرة جداً. والجدير بالذكر أن ثلاث دول هي إيران والسعودية والإمارات التي تعد من بين أكبر مصدري النفط الخليجيين الخمسة لديهم موانئ خارج مياه الخليج؛ إذ تملك إيران والإمارات العربية المتحدة على شواطئ المحيط الهندي موانئ مستقلة عن مضيق هرمز، ولدى السعودية موانئ على البحر الأحمر تتمتع بالاستقلالية نفسها. وفي الحقيقة، تملك السعودية أيضاً خطاً نفطياً تبلغ طاقته القصوى خمسة ملايين برميل يومياً يُعرف باسم «خط البترولاين»، ويمتد من آبار النفط الواقعة في المحافظة الشرقية للمملكة إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وتصدر المملكة منذ أكثر من عشرين عاماً كميات لا بأس بها من النفط الخام والمنتجات النفطية عبر هذا المرفأ.

الممرات البحرية تشهد حالياً ازدحاماً متزايداً بسفن تتحرك في مختلف الاتجاهات

لكن العراق لا يمتلك إلا منفذاً بحرياً واحداً عبر مياه الخليج. وفي الحقيقة، يُعَد هذا المنفذ العراقي غير كافٍ وعاجزاً عن استيعاب ناقلات النفط العملاقة. ولهذا السبب طور العراق على مر السنين عدداً من البدائل، أبرزها:

- خط الأنابيب الممتد من حقول شمال العراق عبر سوريا وصولاً إلى ميناء بانياس السوري على البحر الأبيض المتوسط.
- خط الأنابيب الممتد من حقول شمال العراق عبر تركيا إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط.
- خط الأنابيب الذي يعبر أراضي سعودية ويربط حقول نفط جنوب العراق بميناء ينبع السعودي الواقع على البحر الأحمر ويُعرف باسم خط النفط العراقي - السعودي.

لقد شهدت كافة الخطوط المذكورة آنفاً، التي لا يعمل أي منها بصورة طبيعية في الوقت الراهن، توقفات كثيرة لأسباب سياسية و/أو نتيجةً لتدخلات عسكرية. كما أن جزءاً من خط الأنابيب العراقي-السعودي بات يُستخدم حالياً لنقل الغاز الطبيعي داخل المملكة، لكن هذه الخطوط لا تزال موجودة ويُمكن ترميمها و/أو توسيعها.

أما الكويت، فهي البلد الخليجي الوحيد الذي ليس لديه حالياً أي بديل من شحن صادراته النفطية عبر مضيق هرمز، مع الإشارة إلى أن وضع الكويت لا يختلف كثيراً عن وضع العراق، وبإمكان الكويت أيضاً إيجاد بديل «باتجاه البحر الأحمر عبر المملكة العربية السعودية على الأغلب». ومن ثم، فإن الحقيقة المتمثلة في أن العالم يعتمد على نحو متزايد على دول الخليج المنتجة للنفط لتلبية حاجاته النفطية، لاتعني بالضرورة حدوث زيادة سريعة في أعداد شحنات النفط التي تعبر مضيق هرمز.

وفي حالة هرمز، يمثل النفط أهم السلع التي تعبر المضيق «لكن ناقلات النفط لا تُمثل بالضرورة أغلبية السفن التي تعبره». وعند الإشارة إلى مضيق هرمز كنقطة عبور بحرية حرجة، فإنما ننطلق من احتمال تعرض هذه النقطة للإغلاق عبر استخدام العنف من قبل إحدى الدولتيْن اللتين تطلان على المضيق (إيران وعُمان) أو على يد لاعبين غير رسميين. لكنْ لا يوجد أي سبب منطقي يدعو إلى افتراض أن العنف الرسمي سيستهدف ناقلات النفط بالضرورة، أو أن منع مرور شحنات النفط الخام عبر مضيق هرمز سيحل المشكلة، لأن العبور الحر لهذا المضيق يبقى مسألة حيوية بالنسبة لدول المنطقة كافةً ومصلحةً أساسية لدول العالم الأخرى.

ويصبح هذا المنظار أكثر إلحاحاً عندما ننظر إلى بعض النقاط البحرية الحرجة الأخرى، كمضيق ملقة على وجه الخصوص. وذلك لأن حركة كافة السفن التي تتحرك مِنْ وإلى الموانئ النفطية الواقعة في الشرق الأقصى وغرب سنغافورة تعتمد اعتماداً رئيسياً على عبور مضيق ملقة. وبحسب المنظمة الدولية للملاحة البحرية، يعبر هذا المضيق أكثر من خمسين ألف سفينة سنوياً - أيْ أكثر كثيراً من حركة ناقلات النفط. وبعيداً من كونه سبباً يدعو إلى الاطمئنان، يجب على هذا الاعتبار أن يُشجع بالدرجة الأولى على إيجاد حل يُزيل ناقلات النفط من مضيق ملقة، لأنها تُعَد أكثر وسائط النقل البحري قابليةً للاستبدال.

وهناك اعتبار مهم آخر يدعونا إلى عدم حصر اهتمامنا في المضائق فقط. ففي عصر الربان الآلي المتصل مباشرة بالنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS)، تتركز الملاحة البحرية العالمية بصورة كبيرة في ممار بحرية ضيقة نسبياً حتى عندما يتوافر الكثير من المياه القريبة منها، ويكون بإمكان السفن سلوك ممرات أخرى مختلفة إلى حد ما. وعندما تكون الممرات البحرية الدولية الرئيسية قريبةً من اليابسة (مثلاً عند رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب قارة إفريقيا)، يُصبح من الممكن استهداف حركة الملاحة البحرية من قبل القوات البرية. وربما يكمن الاختلاف بين المضائق والممرات البحرية الحرجة في أنه من الممكن نظرياً إغلاق الأولى ومنع كافة السفن عملياً من عبورها، وهو ما قد يشل حركة الملاحة بسبب غياب

البدائل. ولا بد من التشديد هنا على أن هذا الاحتمال ليس سوى مجرد افتراض نظري لحالة حدية يكون فيها اللاعبون الرسميون وحدهم قادرين على توفير القوة العسكرية اللازمة لإغلاق أي مضيق، وهو ما يخلق فوراً المبرر الكافي لمحاربتهم. في المقابل، قد ينجح بعض اللاعبين غير الرسميين من حين إلى آخر في استهداف وسائط بحرية، كناقلات النفط أو سواها من السفن الأخرى أثناء عبور أحد المضائق أو المرور بنقاط أخرى قريبة من الشواطئ، لكن هؤلاء اللاعبين لن يتمكنوا أبداً من وقف حركة الملاحة بصورة كاملة.

لقد كان من الضروري الإشارة إلى كل ما تقدم لوضع مسألة مرور النفط الخام ومشتقات النفط عبر المضائق في سياق منظار محدد. لكنّ، لماذا يُعد حل هذه المشكلة مسألةً صعبةً جداً؟ لأنه على الرغم من حقيقة أن النفط الخام ومشتقاته يُمثلان أسهل السلع تحويلاً للنقل عبر وسائط أخرى غير بحرية، فإن تفعيل هذا التحويل يفرض تكاليف إضافية لا ترغب السوق عموماً في تحملها لأن البديل القائم حالياً، أيّ مرور هذه السلع على متن سفن تعبر المضائق، مجاني.

العبور الحر عبر مضيق هرمز مسألة حيوية لدول المنطقة ومصلحة لكل بلدان العالم

فالقانون الدولي للملاحة البحرية لا يقضي فقط بعدم التعرض لحرية الملاحة عبر المضائق، بل يقضي أيضاً بأن يكون عبورها مجانياً. وفي الحالة القصوى المتمثلة في المضائق التركية، فحتى استخدام المرشد خلال عبورها ليس إلزامياً «وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية «مونترو» لعام١٩٣٦، تُصنف المضائق التركية كممرات مائية دولية على الرغم من حقيقةِ أنها ضيقة ومزدحمة جداً وتخضع كلياً لسيادة دولة واحدة هي تركيا».

وواضح أن الفترة التي تفصلنا اليوم عن تاريخ صياغة هذه القواعد طويلة جداً. وفي ذلك الحين، كانت كثافة الملاحة البحرية محدودة جداً مقابلة بكثافتها الحالية العالية، وكان من غير الوارد وقوع حوادث اصطدام. وحينذاك، أعطى القانون الدولي أولوية مطلقة لمصالح الدول الناشطة بحرياً والتي كانت كلها بحاجة إلى حرية الملاحة على نطاق عالمي، أو كما في حالة المضائق التركية، حيث أعطى القانون الدولي الأولوية لمصالح الدول التي من دون التمتع بحق عبور هذه المضائق كانت ستفتقر عملياً لأي منفذ بحري في الشتاء، كالاتحاد السوفييتي الذي كانت موانئه الشمالية تُغلق تماماً خلال الشتاء بسبب كثافة الجليد.

أما في حالات الممرات المائية الرئيسية الواقعة خارج المياه الدولية – مثل قناتي السويس وبنما - فإن المرور عبرها منظم وغير مجاني، وهو ما يُرسي الأساس التجاري للمنافسة والبحث عن بدائل. وفي حالة قناة السويس، يصل معظم النفط الخام إلى البحر الأبيض المتوسط من البحر الأحمر عبر خط أنابيب الصميد. وعندما تكون ناقلات النفط كبيرة وتتجاوز حمولتها قدرة القناة، فإنها تُفرغ جزءاً من حمولتها عند طرف البحر الأحمر من خط أنابيب الصميد من أجل استعادته ثانيةً، عند طرف الخط الواقع على البحر الأبيض المتوسط؛ بينما تُفرغ الناقلات الصغيرة كامل حمولتها بكل بساطة عند طرف خط الصميد الواقع على البحر الأحمر ولا تعبر القناة لتوفر بذلك رسوم العبور، وتُنقل حمولتها إلى الزبائن والأسواق بوساطة سفن أخرى ترسو عند الطرف الثاني من خط أنابيب الصميد.

وتُبين هذه الحالة بكل وضوح أنه ليس من الصعب إيجاد بدائل عملية للاستعاضة عن قنوات الملاحة البحرية المزدحمة، شريطة أن تُقيّم التكاليف بدقة وتُوزع على مستخدمي تلك القنوات. وفي حالة قناة السويس، نجد أنفسنا أمام محدوديتيْن : الأولى مادية تتمثل في الحد الأقصى لحمولة ناقلات النفط أثناء عبور القناة. والثانية اقتصادية مرتبطة بحقيقة أن هناك رسوماً لعبور القناة. وهذا ما يفسر استمرار النقاش حول المشاريع المحتملة للممرات الجانبية خلال السنوات الماضية من دون إلغاء أي منها. أما بخصوص المضائق التركية، فقد فرضت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة قيوداً على عبور ناقلات النفط لمضائقها مبررةً تلك الخطوة بالحاجة إلى تلافي الحوادث، التي سببت فترات طويلة من الانتظار عند بوابات تلك المضائق. ونظراً إلى أن أوقات الانتظار تجاوزت عشرة أيام في حالات عدة، بدأ ارتفاع تكلفة استئجار ناقلات النفط والتأخير الناجم عن الانتظار يتركان أثرهما، فتقدم العمل على الأقل في ثلاثة مشاريع لتطوير ممار جانبية منافسة. في الوقت نفسه، من السهل على المرء أن يتوقع حدوث انخفاض ملموس في درجة ازدحام المضائق وتكاليف عبورها في حال إنجاز أحد هذه المشاريع الثلاثة. حينئذٍ، سيبدو اقتراح إنشاء المزيد من خطوط النفط كممرات جانبية خياراً غير ناجع.

أما في حالة مضيق هرمز، فإن الغموض الذي يلف فرص تطبيق فكرة تلافيه يبقى أكبر كثيراً من ذلك الغموض الذي يكتنف مصير الاقتراح الداعي لتلافي المضائق التركية، لأن هرمز أعرض منها كثيراً، وهو ما يجعل من غير الممكن المقارنة بينهما من حيث مستويات الازدحام. وفي الحقيقة، يتمثل التهديد الرئيسي المرتبط بعبور المضائق التركية المزدحمة بإمكانية وقوع حوادث وعراقيل «اصطدامات وفترات انتظار طويلة»، بينما يتمثل جوهر التهديد الرئيسي المرتبط بعبور مضيق هرمز غير المزدحم نسبياً في احتمال إغلاقه بالقوة (ولو نظرياً) من قبل إحدى الدولتيْن المطلتيْن عليه أو

بعض اللاعبين غير الرسميين، علماً بأن الاعتبارات التجارية تجعل مثل هذا الاحتمال ضئيلاً جداً بحيث يُمكن إهماله.

وتبدو تكلفة إنشاء ممر جانبي لتلافي هرمز باهظة جداً إذا اقتصر الهدف الرئيسي أو الوحيد لتنفيذ هذا المشروع على استخدامه لنقل النفط الخام من أحد طرفي المضيق إلى الطرف الآخر (كما هو الحال في قناة السويس). كما سيكون من الضروري في مثل هذه الحالة فرض رسوم على نقل النفط عبر الممر الجانبي لتغطية تكاليف إنشائه، فضلاً عن تكاليف تفريغ وإعادة شحنات ناقلات النفط؛ التي لا بد من وضعها في الحسبان. لكن الحسابات التجارية لإنشاء ممرات جانبية لتلافي نقل النفط الخام عبر المضائق ستبدو مختلفةً تماماً إذا بدأ خط الأنابيب مباشرةً من آبار وحقول النفط أو صُمم أصلاً بسعة إضافية لتوفير حاجات مصافي النفط القريبة من سير الأنبوب أو التي تقع في نهاية خط الأنبوب.

وبوجه عام، لا تقع آبار وحقول النفط بالقرب من موانئ تصدير إنتاجها، وهو ما يجعل من السهل تفهم وقبول ضرورة ربطها بموانئ عبر خط أنابيب أو أكثر. ومع أن إبقاء تكلفة أي خط أنابيب عند حدها الأدنى يقضي بربط حقول النفط بأقرب مرفأ ممكن، فإن هناك اعتبارات أخرى قد تقود إلى اقتراح بناء خطوط أطول.

تاريخياً، لم يكن الخيار الأول لتصدير النفط السعودي عبر مياه الخليج، وإنما كان عبر خط أنابيبٍ للنفط، هو التابلاين (Tapline)، الذي يمتد حتى شواطئ البحر الأبيض المتوسط عند مدينتي حيفا وصيدا. لكنْ بعد قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، توقف استخدام مرفأ حيفا؛ وبعد احتلال إسرائيل مرتفعات الجولان السورية (التي يمر خط التابلاين عبرها) واندلاع الحرب الأهليه الأخيرة في لبنان، تخلت المملكة عن مرفأ صيدا. أما اليوم، وعلى الرغم من استحالة العودة إلى استخدام التابلاين فوراً، فإنه لا يزال موجوداً ويبرهن على أن إنشاء (ممرات جانبية) أمرٌ ممكن جداً إذا وفرت التطورات واعتبارات السوق المبررات الكافية.

وكما سبقت الإشارة إليه، لدينا أمثلة أخرى على خطوط أنابيب تربط حقولاً للنفط بموانئ بعيدة جداً منها في كل من السعودية والعراق. وفي الحقيقة، ليس من غير المألوف أن نجد حقولاً للنفط موصولة بشواطئ بعيدة جداً منها بوساطة خطوط أنابيب يبلغ طولها مئات الكيلومترات.

وتُعَد تكلفة هذه الأنابيب جزءاً لا يتجزأ من تكاليف إنتاج وتصدير النفط، ولا تنطوي على أي رسوم نقل مباشرة، بمعنى أن سعر النفط يتضمن أيضاً تكلفة نقله عبر هذه الأنابيب الطويلة كذلك الأمر، من المألوف أن تُربط مصافي البلدان المصدرة للنفط بمصادر النفط الخام المحلي عبر شبكة خطوط أنابيب داخلية، إما لأنها بعيدة من الموانئ أو لأنها متصلة بشكل مباشر بحقول النفط القريبة منها؛ وهو ما يجعلها مستقلة تماماً عن منشآت وموانئ تصدير النفط. وفي كافة الحالات القائمة في المنطقة، تُزود خطوط تصدير النفط محطاتٍ تكريرية عند أطرافها القريبة من الموانئ. لكن إنشاء محطات وطنية لتكرير النفط بالقرب من موانئ ومنشآت تصدير الخام المحلي يساهم في توفير المبررات الاقتصادية لبناء خطوط أنابيب للنفط، ولا سيما أن تكلفة خط أنابيب النفط تنخفض تناسباً مع القدرة التصديرية او سعة الأنبوب، فكلما زادت القدرة ازدادت المبررات الاقتصادية لإنشائه. ومن ثم، فإن التكلفة الإضافية لتوفير حاجات محطة لتكرير النفط عبر توسعة أحد خطوط تصدير النفط ليست كبيرة، وتبقى أقل كثيراً من تكلفة مد خط مستقل لتزويد المصفاة بالخام.

ليس من الصعب إيجاد بدائل عملية للاستعاضة عن قنوات الملاحة البحرية المزدحمة

ويظهر هذا المنحى بكل وضوح في الاستراتيجية التي ظهرت مؤخراً في إمارة أبوظبي والرامية إلى توسيع القدرات التصديرية عبر مرفأ الفجيرة من خلال ربط حقل حبشان النفطي بالإمارة بوساطة خط أنابيب موسع لزيادة الطاقة التكريرية هناك «وسيتولى تنفيذ المشروع الشركة العالمية للاستثمارات النفطية (IPIC) بالتعاون مع شركتي كونوكو فيليبس وفيتول، التي استحوذت مؤخراً على مصفاة نفط بالية قامت بترميمها». هذا المنحى الذي يجمع بين تصدير النفط وتزويد مصافٍ محلية بحاجاتها من الخام يضمن تنويع استخدامات خط الأنابيب الواحد، ويساهم في زيادة كميات النفط المصدرة من ميناء مستقل عن مضيق هرمز. ومن المتوقع أن تبني المملكة العربية السعودية بمفردها محطات لتكرير النفط على شواطئ البحر الأحمر قد يصل مجموع طاقاتها التكريرية إلى نحو ١,٥ مليون برميل يومياً.

لكن هذه الاستراتيجية وحدها لا تكفي للتأثير في مستوى استخدام مضيق هرمز لنقل موارد الطاقة، فهناك الكثير من مصافي تكرير النفط التي يجري بناؤها حالياً على شواطئ الخليج، والتي ستضطر إلى تصدير إنتاجها عبر مضيق هرمز، لكنْ من الواضح أن طبيعة عملية الشحن البحري ستشهد تغييراً جوهرياً.

وفي الحقيقة، يبدو من المحتمل أن يُحول جزء من إنتاج محطات تكرير النفط المذكورة آنفاً للتصدير، بينما سيُستَهلك باقي الإنتاج محلياً في مجالات عدة تتضمن تزويد المنشآت البتروكيميائية بالمواد الأولية أو الاستفادة من مخلفات التكرير (الوقود الثقيل) لتوليد الطاقة الكهربائية أو لصناعة الأسمنت وسواها من الصناعات التي تستهلك الكثير من الطاقة الحرارية.

إذاً، ستتراجع كمية الشحنات التي ستعبر مضيق هرمز في الوقت الذي ستزداد فيه قيمتها، مما سيبرر المزيد من الاستثمار لتطوير البنية اللوجستية. فعلى سبيل المثال، تُنقل مشتقات النفط عادةً في سفن أصغر من ناقلات النفط الخام. كما يبدو من الصعب في المرحلة الراهنة التنبؤ بمدى إمكانية إنشاء شبكة خطوط أنابيب تصل مصافي النفط الموجودة على ضفتي الخليج العربي بمرافئ تقع خارجه. ومن ثم، فإن طبيعة التهديد المتمثل في احتمال إغلاق مضيق هرمز ستختلف تماماً عندما تصبح نسبة النفط المُصدر على هيئة مشتقات نفطية أكبر كثيراً من النسبة الحالية.

ومع تنامي كميات النفط والغاز المصدرة وكمية المنتجات النفطية الجاهزة «ليس كوقود فقط، وإنما على هيئة المنتجات البتروكيميائية والألمنيوم والأسمنت والفولاذ... إلخ»، سوف تتعاظم طبيعة استشعارنا للتهديد الذي قد تتعرض إليه الملاحة عبر مضيق هرمز الذي سيزدحم تدريجاً ليصبح مثل معظم المضائق الأخرى، كالقنال الإنجليزي ومضيق جبل طارق.

وهناك منحى آخر في هذا المضمار، وهو الذي يقترح بناء منشآت لتخزين النفط الخام في أماكن قريبة من السوق بتمويل من الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للنفط. ويُمكن إقران هذه المنشآت التخزينية بمحطات لتكرير النفط تبنيها دول مصدرة للنفط خارج حدودها، من أجل ضمان تدفق موارد الطاقة بصورة سلسة. ومع أن تطوير مثل هذه المخزونات النفطية يقع عند منتصف الطريق نحو بناء مخزونات تجارية واستراتيجية، سيبقى من الصعب تحديد ما إذا كان الدافع وراء بنائها ذا طبيعة عملية واقتصادية أو مرتبطاً بمخاوف وهواجس أمنية.

ويُمكن بناء هذه القدرات التخزينية بالقرب من أسواق النفط الرئيسية وغير بعيدٍ من نقاط لوجستية رئيسية تصلح لخدمة الكثير من الدول المستوردة للنفط عند الضرورة. ما يعني أن خطوط أنابيب النفط التي تُمثل ممرات جانبية محتملة ستكتسب بعداً آخر عندما يقترن بناؤها بتطوير قدرات لتخزين النفط عند طرفي كل واحد منها. ومع أن بناء قدرات تخزينية عند طرفي أي خط أنابيب لنقل النفط أمرٌ شائع تفرضه المتطلبات العملية، فإن الحاجة إلى تخزين النفط لأسباب تجارية أو استراتيجية، وبغض النظر عن متطلبات خط أنابيب بعينه، تُيَسر تمويل مُجمل البنية اللوجستية الموسعة، التي تشتمل على خط أنابيب النفط وكافة القدرات التخزينية المتصلة به.

بعبارة أخرى، لئن بدا من الصعب تجارياً تبرير المشاريع التي تقترح بناء خطوط أنابيب للنفط بهدف استخدامها كممرات جانبية فقط، فإن إقران بناء أي خط أنابيب للنفط بتطوير قدرات تخزينية وتكريرية مهمة عند طرفيْه سيؤدي إلى تعديل الحسابات التجارية لمصلحة جدوى هذه المشاريع وسيُسهل عملية تمويلها.

وتأكيداً على صوابية هذا الطرح، نشير إلى أن شركات سعودية وإندونيسية وماليزية وقعت مؤخراً اتفاقية لإنشاء خط أنابيب ترانسبين (TRANSPEN) الذي سيعبر شبه الجزيرة الملاوية لتفادي استخدام مضيق ملقة. وسيسمح هذا الخط بتحويل مسار نحو عشرين في المئة من النفط الذي يُنقل عبر ملقة. وبحسب وكالة «الأسوشييتد برس»، فإن مخططات المشروع تقضي بإنشاء خط أنابيب أولي قطره ١٢٢ سنتيمتراً ليكون قادراً على نقل مليوني برميل من النفط يومياً، بالإضافة إلى بناء قدرات لتخزين ٦٠ مليون برميل. كما أفادت وكالة «الأسوشييتد برس» بأن الخط سيدخل الخدمة في عام ٢٠١١، وبعد مرور من أربع إلى خمس سنوات على تشغيله، ستُرفع سعته تدريجاً لتبلغ ستة ملايين برميل يومياً وستُوسع القدرات التخزينية المرتبطة به إلى ١٨٠ مليون برميل. إنها أرقامٌ يَسهل على المرء إدراك ضخامتها.

فرضت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة قيوداً على عبور ناقلات النفط لمضائقها

وفيما يبدو أن هذا المشروع لم يحصل بعد على أي التزامات من قبل شركات نقل النفط، بات من المتوقع لشركة سعودية، هي مجموعة بندر العالمية، أن تساعد على ضمان تدفق إمدادات النفط من الشرق الأوسط والمساهمة في تمويل المشروع.

هذه التطورات مشجعة بالفعل، لكن المستقبل وحده هو القادر على إخبارنا ما إذا كانت ستؤتي أُكُلها. لقد أبدت حكومات متعددة قلقها من ازدحام المضائق أو البحار المغلقة «فقد اتخذت المفوضية الأوروبية موقفاً داعماً لاستبدال ناقلات النفط العاملة في البحر الأبيض المتوسط بخطوط أنابيب»، لكن نظام الحوافز الحالي لايشجع على تفعيل أي بدائل. ومن الممكن أن تُنشأ ممرات جانبية بطريقة أو أخرى، لكن التبرير المناسب لتكلفة إنشاء مثل هذه الممرات لن يتوافر في النهاية إلا عبر تقديمها كحل يستند إلى آليات السوق.

وقبل التوصل إلى تبرير تكاليف إنشاء ممرات جانبية، سيكون لدى الاستراتيجيين متسع من الوقت لإبراز أخطار (المضائق الحرجة) وإقحام الأدلة الداعمة لنشر المزيد من القوات العسكرية هناك. وبغض النظر عن الحيثيات، لطالما كان من الصعب العثور على مَن يُفضل شراء أنبوب للنفط على اقتناء مدفع ●

*مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جنيف

تحديات تنظيم القطاع المالي بعد الأزمة المالية العالمية

زعزعت الأزمة المالية التي شهدها العالم مؤخراً دعائم النظام المالي الحالي، وفتحت باب النقاش حول إصلاحه على مصراعيه. وليس هناك من عنصر في هذا النظام لم يشكك فيه بدءاً من النظام المصرفي «الشبح» مروراً بتنظيم المشتقات المالية من عقود آجلة وغيرها وصولاً إلى وكالات التصنيف ومتطلبات رأس المال ووضع الدولار الأمريكي كعملة احتياطية.

إيكارت وورتز *

يتمحور النظام المالي اليوم بشكلٍ رئيسي حول الدولار كعملة احتياطي وتراكم الديون بشكل غير مسبوق، فمنذ عام ١٩٨٠، سجلت الديون ارتفاعاً ملحوظاً في العالم كله. ووصلت الديون العامة والخاصة في الولايات المتحدة إلى ٥٧ تريليون دولار، أي متوسط ١٨٧ ألف دولار لكل فرد يعيش في تلك البلاد. وبلغت الديون على إجمالي الناتج المحلي أكثر من الضعف وتقف الآن عند ٤٩٩ في المائة. وارتفعت الديون في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ أكثر من إجمالي الناتج المحلي بتسع مرات فيما تشكل أكثر من ٨٠ في المائة من الدين العام بعد ١٩٩٠.

ويعود هذا الارتفاع السريع في حجم الدين إلى تغيير بسيط في نظام (بروتن وودز) متعلق بأسعار الصرف الثابتة عام ١٩٧١. وتأسس هذا النظام غداة الحرب العالمية الثانية وجعل من الدولار الأمريكي عملة ربط دولية، وهي بدورها مرتبطة بسعر صرف الذهب الثابت. وبدأ النظام يواجه المشكلات في أواخر الستينات حين بدأت الولايات المتحدة تواجه عجزاً متزايداً في حساباتها الجارية. وبدأت الشكوك تتزايد حول إمكانية الولايات المتحدة إيفائها بوعودها بتبديل الدولار بالذهب عند الطلب مع التدفق المستمر للذهب من الولايات المتحدة إلى أوروبا. فأُلغي بند تبديل الدولار بالذهب من اتفاقية (بروتن وودز) عام ١٩٧١ مع عجز الولايات المتحدة عن تطبيقه. وبعد أن أصبح الدولار عملة حرة لم تستمر الاختلالات على الصعيد العالمي فحسب بل ازدادت بشكلٍ هائل ابتداءً من الثمانينات.

ولم تكن الولايات المتحدة وحدها راضيةً عن هذا التغيير، فالدول الأخرى أيضاً رحبت به. وعوض أن تكون ديون الدولار مشكلة أصبحت هي الحل، حيث إنها فعّلت التصدير مما شجع النشاط الصناعي في آسيا والعولمة بشكلٍ عام. وكان لا بد من التفكير بالتغيير الذي طرأ وولد معدلات دين على إجمالي الناتج المحلي لا سابق لها في الولايات المتحدة والعالم. وبذل كبار الخبراء جهوداً حثيثةً من أجل تأكيد عدم وجود أية مشكلة. فآلن غرينسبان رأى في الوضع آنذاك معجزة إنتاجية تبرر ارتفاع أسعار الموجودات وتعيق أي إشراف على مشتقات العقود الآجلة التي ازدادت بدورها بسرعة خيالية. ورأى بن برنانكي في الديون المتزايدة أداةً ضرورية لاستيعاب السيولة التي تلتهمها أسواق آسيا. وأتت وثيقة العمل الصادرة عن المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية لتصب في الخانة نفسها مؤكدةً نظام (بروتن وودز) ثانياً غير نظامي، ولكن مستدام نشأ مع إصدار الولايات المتحدة سندات ديون تشتريها آسيا لتسهيل الصادرات الناتجة عن النمو.

ونشأت الأزمة المالية العالمية الحالية عن تراكم العوامل؛ فالمصارف المركزية أسهمت في الأزمة من حيث السياسات النقدية المرنة جداً، وركز المستثمرون على شراء المنتجات

تلاشت معالم مجموعة الثماني وبدأت «العشرين» تأخذ مكانها تدريجياً كمنتدى يعالج المسائل الاقتصادية

الاستثمارية المتطورة الصادرة عن المصارف الاستثمارية التي زرعت ثقافة الطمع. أما وكالات التصنيف فواجهت تضارباً في المصالح، إذ منحت تصنيفاً جيداً للشركات التي تدفع لها فيما رفض المنظمون ممارسة إشراف مشدد على مشتقات العقود الآجلة وصناديق التحوط والمراكز المالية في الخارج. وأخيراً لم يكن المستهلكون بريئين في كل ما جرى، فهم أيضاً رفعوا معدلات دينهم إلى مستويات عالية جداً إما لأنهم اضطروا لذلك مع تدني الأجور أو لأنهم دخلوا دوامة الاستهلاك المفرط. فنمط العيش في فقاعة الدين تلك كان يختصر على النحو الآتي: اشترِ ما لا تحتاجه بما لاتملك للفت نظر من لا تحب .

ويحتدم النقاش حول الاختلالات في النظام المالي الدولي التي أدت إلى الأزمة والتي يجب إصلاحها. وركزت هذه النقاشات على:

❖ السيطرة على نظام مصرفي شبح شجع الإقراض المتفلّت من خارج الميزانية.

❖ تنظيم أكثر صرامة لأسواق رأس المال وللمشتقات المالية والعقود الآجلة بشكلٍ خاص.

❖ متطلبات صارمة على رؤوس الأموال لتعزيز معايير الإقراض الحذرة.

❖ تنظيم وكالات التصنيف ومعالجة تضارب المصالح الذي تواجهه.

❖ إعادة النظر بالتعويضات التي تُدفع للمديرين.

❖ إصلاح صندوق النقد الدولي وتعزيز دور مجموعة العشرين والنظر في عملات احتياطية بديلة.

السيطرة على نظام مصرفي شبح

يعتبر بول كروغمان، حائز جائزة نوبل للسلام، أن ما عُرف بالنظام المصرفي الشبح هو المسبب الرئيسي وراء الأزمة الائتمانية التي شكلت المدخل إلى الأزمة المالية العالمية الحالية. ووصل حجم هذا النظام بحسب تيموثي غايتنر، رئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، إلى عشرة تريليونات دولار، أي ما يوازي حجم النظام المصرفي الفعلي. والنظام المصرفي الشبح هو جزء من عملية الإقراض إلا أنه ليس مصرفاً تجارياً تقليدياً وبالتالي لا يخضع للإشراف والتنظيم الضروريين. ويُعتبر هذا النظام وسيطاً بين المستثمر والمقترض كالمصارف الاستثمارية وصناديق التحوط والأدوات الاستثمارية الخاصة. وعلى خلاف المصارف التقليدية، لا يحتفظ هذا النظام الشبح بالودائع ولا يخضع لمعايير الإقراض الحذرة، بل يجني مكسبه من التكلفة التي يفرضها مقابل خدماته أو من أسعار الفائدة. واستفادت هذه المؤسسات من الفارق بين ما يُدفع للمستثمرين وما يتلقاه الدائنون من خلال تمويل موجودات طويلة الأمد بديون قصيرة الأمد. لكن المخاطر مقابل هذه البنى المربحة كانت مرتفعة جداً على مستوى السيولة والفوائد والائتمانات لجهة الطرف المدين. ولم تكن الأزمة الحالية سوى

ترجمةً لهذه المخاطر في الواقع، إذ تجمدت أسواق الأوراق التجارية وارتفعت أسعار الفائدة على الأمد القريب فيما كشفت الأزمة الائتمانية عن الأصول الممولة نازعةً النقاب عن المخاطر الائتمانية التي تضمنتها.

ولطالما كانت عملية التخلي عن الوساطة عرضة للانتقادات، إذ اعتبر الخبراء أن الوساطة أداةً مفيدة جداً للسوق، فبدأت المصارف التجارية تستفيد منها. وبالتالي يصبح من الممكن تجنب قواعد متطلبات الإقراض ورفع الفائدة عليها. ومع زيادة الربحية ارتفعت المخاطر مع الإقراض المرن لأنه بكل بساطة في صيغة الإقراض الجديدة روحية المساءلة غائبة. ومع مساعدة وكالات التصنيف كان يمكن تصنيف القروض الائتمانية بـ(AAA) «أي أن الخطر الائتماني شبه معدوم» فتشتريها صناديق المعاشات التقاعدية أو المستثمرون المخدوعون.

ووصلت في أواخر ٢٠٠٨ الموجودات من خارج القطاع المصرفي إلى ٥,٣ تريليون دولار في أكبر أربعة مصارف في الولايات المتحدة؛ (بنك أوف أمريكا)، (جاي بي مورغان تشايس)، (سيتيغروب)، (ولز فارغو). واتضح عند حصول الأزمة أن حسابات وكالات التصنيف للرهون والضمانات ومخاطر الإعسار عن تسديد الديون لم تكن واقعية وانقلبت آليات الإقراض من خارج الميزانية على المصارف، وأدت إلى الحد من موجودات المؤسسات الاستثمارية. وعلى أعقاب الأزمة وأمام الاستحقاقات التي تواجهها الحكومات سيكون على المصارف استعادة الأصول من خارج الميزانية في عام ٢٠٠٩، الأمر الذي سيخفض رؤوس الأموال لديها. وقدرت (بلومبيرغ) هذه القروض بزهاء تريليون دولار.

وفيما عارض غايتنر وغيره من الخبراء تعزيز قواعد متطلبات إقراض في المؤسسات المصرفية الشبح اقترحوا تحسين إدارة المخاطر لجهة المدين لاسيما في ما يتعلق بالعقود الآجلة والعمليات خارج الموازنة. ولتطبيق هذه الأنظمة سيكون على مؤسسات الإشراف الحصول على المزيد من المعلومات عن المؤسسات المالية، كما يجب عليها أن تكون قادرة على التغلغل بينها. وتدعم حكومة أوباما إنشاء وكالة ناظمة مالية للمستهلك تشجع على العمل الواضح والبسيط وتوفر للمستهلك الإطار القانوني الملائم لتحميه من المنتجات المعقدة التي تبيعها المؤسسات المصرفية الشبح.

تنظيم مشتقات العقود الآجلة

يتحمل النظام المصرفي الشبح الجزء الأكبر من المسؤولية في الزيادة اللافتة لمشتقات العقود الآجلة. ولا تخضع هذه الأخيرة لأي تنظيم. فعلى خلاف العقود المستقبلية أو عقود الخيارات كـ(نايمكس) و(كومكس) ليس هناك من هيئة توفر تنظيم متطلبات هذه المشتقات المالية، كما لا تتوفر أية معلومات أو عقود واضحة بشأنها. ففي العقد الذي سبق عام ٢٠٠٨ نمت هذه العقود نمواً مطرداً حتى بلغت زهاء ٦٨٤ تريليون دولار في يونيو ٢٠٠٨ بحسب بنك التسويات الدولية. وارتبط معظم العقود بأسعار فائدة وصل مجموعها إلى ٥٥٨ تريليون دولار. وارتفعت بالتالي بسرعة التزامات الدين المضمونة ومبادلات عدم الإيفاء بالالتزامات. فارتفعت هذه الأخيرة حتى وصلت إلى ٦٠ تريليون دولار في سنوات قليلة بعد أن كانت لا تُذكر في عام ٢٠٠٤.

اتضح عند حصول الأزمة أن حسابات وكالات التصنيف للرهون لم تكن واقعية

إذاً لا تخضع المبادلات لأي تنظيم، كما أنه ليس هناك من عقد ضمان ينص على وجود احتياطي سيولة كافٍ. وتتيح هذه المبادلات تحقيق المكاسب في الأوقات العادية إلى أن ارتفع عدد هذه المبادلات بشكل هائل ليس للمصارف فحسب بل لشركات التأمين أيضاً التي باتت تكسب المال بمجرد إبرام عقود المبادلات بفضل اسمها وشهرتها . لكن مع حلول الأزمة وإفلاس الدائنين بدأ أصحاب هذه العقود يطالبون بتسديد ديون تصل إلى مليارات الدولارات. ونتيجةً لذلك أعلنت كبرى شركات التأمين في العالم (إيه آي جي) إفلاسها، وبدأت المخاوف تظهر حول إذا ما كان لإفلاس مصرف (ليمان براذرز) أي انعكاسات على المصارف الأخرى.

وتأسس في سبتمبر ٢٠٠٩ منتدى تنظيم المشتقات المالية لتنظيم العقود الآجلة وتجنب توسع رقعة الإعسار إلى الطرف الآخر. وكان هدف هذا المنتدى إنشاء غرفة مقاصة مركزية لمبادلات عدم الإيفاء بالالتزامات ووضع برنامج للحد من هذه العقود من خلال إنشاء شبكات ثنائية أو متعددة الأطراف. والتزم معظم المتعاملين بالمشتقات المالية بالبرنامج، وكان المخطط يقضي بإدخال أنواع أخرى من المشتقات ضمن البرنامج تدريجياً.

قليلةٌ كانت المعلومات حول أسعار مشتقات العقود الآجلة وحجمها بما أن التعامل بها يعني غياب أي تقييم للسيولة أو لمخاطر السوق. وحده بنك التسويات الدولية دعا إلى عملية جمع معلومات لا تقوم مقام قاعدة البيانات الشاملة، لكنها قادرة على تحسين بعض الأمور في غياب قاعدة كهذه:

- تغطية جغرافية وتغطية الأدوات.
- انتظام إعداد التقارير.
- شفافية في الإفصاح عن الأدوات المستخدمة وعن الطرف الآخر وتركز الأسواق.

وكالات التصنيف المالي

وكالات التصنيف	العائدات (مليون دولار)	المكسب (مليون دولار)	الموظفون	سنة تأسيسها	أصحابها
ستاندرد آند بور	٢٦٥٤	١٠٥٥	٨٥٠٠	١٩١٦	مكغرو- هيل
موديز	١٢٠٥	٥٣٧	٣٠٠٠	١٩٠٩	١٦٪ لبركشاير هاتواي
فيتش	٧٢٧	٢٨٦	٢٣٠٠	١٩٢٤	٠٪ فيمالاك، ٤٠٪ هرست

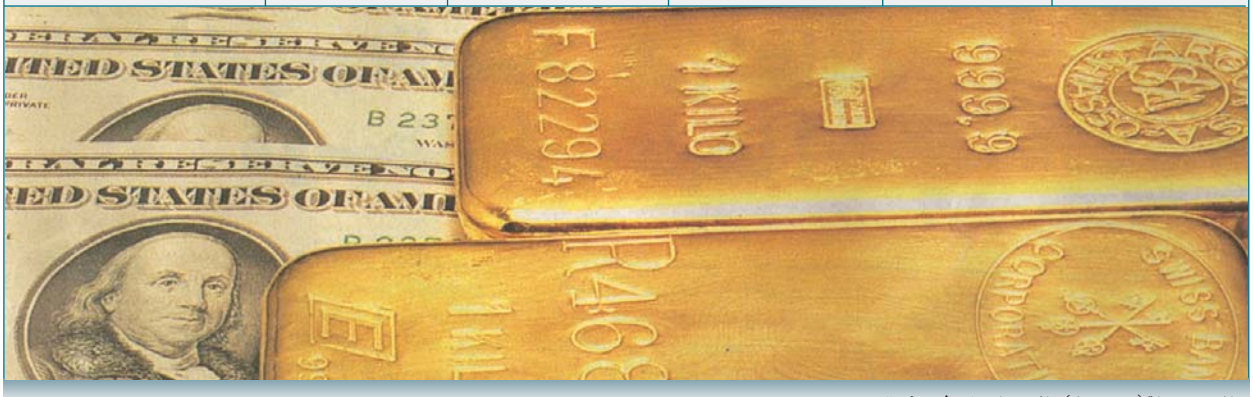

المصدر: مجلة (دير شبيغل) - العدد ٤٧ -١٦ نوفمبر ٢٠٠٩

❖ نقل التركيز على حجم المعلومات إلى معلومات عن مخاطر السيولة والأسواق والائتمان.

متطلبات رأس المال

على خلاف المؤسسات المصرفية الشبح تخضع المؤسسات المصرفية والمصارف التقليدية ومؤسسات الإيداع لأنظمة متطلبات رأس المال. وبحسب المعايير العالمية التي وضعها بنك التسويات الدولية على رأس المال أن يوازي على الأقل ٨ في المائة من المخاطر الائتمانية التي تتعرض إليها المؤسسة. ويُقاس حجم التعرض للخطر بالمقارنة بالموجودات الخطرة على موازنة المصرف، فتكون مثلاً المخاطر على السيولة والسندات الحكومية صفراً فيما تكون المخاطر٢٠ في المائة على القروض بين المصارف و٥٠ في المائة على قروض الرهون العقارية و١٠٠ في المائة لأشكال الإقراض الأخرى. ويقسم رأس المال بالتالي إلى رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي. ولا يجدر برأي المال التكميلي أن يكون أكثر من ١٠٠ في المائة من رأس المال الأساسي. وعلى هذا الأخير أن يغطي على الأقل ٤ في المائة من التعرض للخطر، أي نصف الـ٨ في المائة من معامل كفاية رأس المال.

وتقع مهمة تصنيف الأصول ورؤوس الأموال على عاتق بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية التي أنشأها. وتؤثر أنظمة البنك في متطلبات رأس المال على الصعيد الوطني إلا أن تطبيقها قد يختلف من دولة إلى أخرى. وحصلت اتفاقية بازل عام ١٩٨٨ ثم تم استبدالها عام ٢٠٠٤ ببازل ٢. وتغيرت في هذه الأخيرة طريقة تقييم المخاطر فيما أبقت (بازل ٢) على طريقة احتساب رأس المال كما هي. وترددت الولايات المتحدة أكثر من الدول الأوروبية في تطبيق هذه الاتفاقية. وتنص (بازل ٢) على تطبيق هذه الأنظمة تدريجياً ابتداءً من عام ٢٠٠٨ إلا أنها علقت التنفيذ في الوقت الحالي نظراً للضغوط التي تخضع لها المصارف من جراء الأزمة المالية العالمية. وللأسباب نفسها، طرحت الحكومة الألمانية في صيف ٢٠٠٩ تعليق بازل ٢.

ومن المآخذ التي سُجلت على (بازل ٢) تحولها مع الأحوال بحيث تشجع على الإقراض في المراحل الجيدة فيما تشجع على عدم الإقراض في مراحل الأزمات. فحين تزداد حالات الإعسار عن تسديد الدين ترتفع متطلبات رأس المال مما يعني معدلات فائدة أعلى وإقراض أقل. وتم اقتراح إجراءات مضادة عدة كتوفير رأسمال احتياطي يمتص الأزمات عند وقوعها وذلك في فترات الازدهار وتعزيز الإجراءات الاحترازية في الاقتصاد الكلي. ومجلس الاستقرار المالي هو من اقترح هذه الإجراءات وهو

الهيئة الاستشارية لمجموعة العشرين التي خلفت منتدى الاستقرار المالي، والتي تأسست بدورها عام ١٩٩٩، وكان عملها محصوراً بمجموعة السبع والدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية. ونتيجة للأزمة المالية تقرر شمل معامل المراجحة في تقييم المخاطر وتحسين اكتشاف المخاطر لدى الطرف الآخر.

وكالات التصنيف

تسيطر ثلاث مؤسسات فقط على قطاع التصنيف المالي وهي (ستاندرد آند بور) و(موديز) و(فيتش)، وهي وحدها تشكل ٩٥ في المائة من هذا القطاع. وأنشئت هذه الوكالات منذ زهاء قرن كمؤسسة خدمات للمستثمرين وتطورت مع الوقت حتى أصبحت مؤسسات شبه رسمية في أسواق المال العالمية التي لارقيب رسمياً عليها. وتعود ملكية هذه الوكالات إلى جهات خاصة تهدف إلى زيادة ربحية مالكي أسهمها، ومع ذلك تؤدي وظيفة رسمية، إذ إن تصنيفها يعتمد أساساً في السياسات المصرفية وهي ضرورية جداً من أجل تمويل أسواق رؤوس الأموال. وبطبيعة الحال ليس لتصنيفاتها أية تبعات قانونية ملزمة. فإن أخطأت وكالة التصنيف يمكنها اللجوء إلى حقها بحرية التعبير. على سبيل المثال، يتابع القضاء في نيويورك حالياً الدعوى التي رفعها بنك أبوظبي التجاري و(كينغ كاونتي) على وكالتي (ستاندرد آند بور) و(موديز) لإصدارهما معلومات مضللة. وإن كسبت هذه القضية ستعتبر سابقةً تفتح الأبواب أمام نزاعات قضائية عدة من هذا النوع. لكن حتى الآن لا تزال تصنيفات هذه الوكالات تُعامل كمجرد آراء وليست ملزمة قضائياً.

لقد بدلت وكالات التصنيف أساليب أجورها في السبعينات. وفيما كانت هذه الوكالات مدفوعة من قبل الشركات باتت الآن مدفوعة من الشركات التي تصنفها. ويشكل هذا الوضع تعارضاً في المصالح مما أدى إلى تصنيفات اتضح أنها لم تكن صحيحة، فقد حصلت مؤسسات (آنرون) و(ورلدكوم) و(برمالات) التي تمتعت بأعلى التصنيفات قبل أشهر قليلة من إشهارها إفلاسها وغيرها من الأمثلة على تصنيفات عالية من خلال نماذج وتقديرات غير موثوقة. فقسم تصنيف المنتجات المهيكلة في وكالة (موديز) مثلاً وفر ٤٤ في المائة من العائدات عام ٢٠٠٦، وحقق ربحية قاربت الـ٨٠ في المائة. واعتبر آنذاك حوافز اعتماد قانون أكثر تشدداً قليلة جداً. ونتيجةً لهذه الإخفاقات كلها ارتفعت الأصوات المطالبة بالتنظيم الصارم. فاقترحت في الولايات المتحدة التي تحتضن وكالات التصنيف الثلاث هذه في يوليو ٢٠٠٩ تشديد الرقابة عليها والحد من تضارب المصالح. لكن حتى الآن ما من أنظمة ترعى هذه التوصيات في الولايات المتحدة في الوقت الذي بدأ الاتحاد الأوروبي في ٢٣ إبريل ٢٠٠٩ تطبيق رقابة مشددة على وكالات التصنيف. أولاً سيكون من الآن فصاعداً على وكالات التصنيف الحصول على ترخيص من الاتحاد الأوروبي قبل بدء عملها ولا يحق لها توفير المشورة لشركة ستعيد تصنيفها فيما بعد. ولا تزال مسألة وضع أنظمة دولية لوكالات التصنيف موضع شك، إذ إنها لم ترد على جدول أعمال مجموعة العشرين في قمة بيتسبرغ، كما أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم تبد حماستها لهذا الموضوع مؤخراً.

بدأ الاتحاد الأوروبي في إبريل 2009 تطبيق رقابة مشددة على وكالات التصنيف

المكافآت الضخمة

من بين الشوائب التي تخللت البنى المؤدية إلى الأزمة المكافآت الضخمة التي كانت تُدفع للمصرفيين العاملين في حقل الاستثمارات ومديري الشركات الذين شجعوا على المخاطر القصيرة الأمد عوضاً عن السلوك المستدام في الأعمال. وفي الواقع شهدت التعويضات والمكافآت المدفوعة للمديرين زيادةً مع الوقت منذ الثمانينات. ولعل أبرز ما لفت الانتباه بهذا الشأن كان المكافآت التي تصرف عادةً بالاعتماد على آراء شخصية. أما معامل مكافآت المديرين التمثيليين بالنسبة لأجور الموظفين العاديين فارتفعت من ٤٢ عام ١٩٨٠ إلى ٥٢٥ عام ٢٠٠٠. وهذه النسبة تفوق بأشواط نسبة العشرين على واحد التي أوصى بها الخبير الإداري الشهير بيتر دروكر الذي يعتبر أن نجاح الشركة لا يعود إلى بعض القادة، بل إلى مجموعة من العوامل التي تعتمد على موظفيها جميعهم. وبالتالي يستحسن اعتماد مدفوعات أكثر توازناً.

ولطالما اعتبرت المكافآت التي تُصرف للمديرين التنفيذيين في الولايات المتحدة ضخمة، إلا أن ما كان مثيراً للعجب هو نموها المطرد وتوسعها لتصبح ظاهرة عالمية. لذا تم تبني معايير مبادئ للتعويضات السليمة في عدد من الدول خلال قمة مجموعة العشرين في بتسبيرغ في سبتمبر ٢٠٠٩. وكانت كل من فرنسا وألمانيا في طليعة الدول المبادرة إلى الحد من مكافآت المديرين على أعقاب الأزمة المالية فيما أبدت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة ترددا إزاء الموضوع ومازالتا تعارضان وضع حدود معينة أو سقف لهذه المدفوعات. من جهتها وافقت إدارة أوباما على تحديد سقف للمكافآت التي تصرف للمديرين التنفيذيين في الشركات التي تعثرت، واستفادت من تعويم

الاحتياطي الفيدرالي كمصرف (سيتيغروب) وشركة التأمين (إيه آي جي) أو (جنرال موتورز). وتم تبني هذا القرار في يونيو ٢٠٠٩. والهدف من هذه الإجراءات كان تخفيض المكافآت وليس الأجور للمديرين التنفيذيين مع ترك الحرية للشركات لتقرر المبلغ المناسب. وتهدف هذه الإجراءات أيضاً إلى إعطاء المساهمين صوتاً غير ملزم قانونياً في تحديد المدفوعات وتوسيع صلاحيات لجنة الأوراق المالية والتبادل لضمان استقلالية لجان الشركات التي تقرر مدفوعات المديرين.

إصلاح صندوق النقد الدولي وتحسين مجموعة (العشرين)

أتاحت الأزمة المالية العالمية بروز الدول ذات الأسواق الناشئة في الساحة الدولية، وباتت هذه الاقتصادات الناشئة كالصين والهند والبرازيل وروسيا والدول المصدرة للنفط كالمملكة العربية السعودية التي تسجل معدلات إجمالي الناتج المحلي مرتفعة جداً تلعب دوراً أساسياً في حل المشكلات حتى إن حل المشكلات قد يستحيل أحياناً من دون مشاركتها. وفي الواقع تلاشت معالم مجموعة الثماني القديمة وبدأت مجموعة العشرين تأخذ مكانها تدريجياً كمنتدى يعالج المسائل الاقتصادية العالمية. وتكتسب الدول المصدرة للنفط والصين والدول الآسيوية الصناعية ككوريا الجنوبية أهمية كبرى لاسيما أنها الممول الأساسي للعجز الحالي في الخزانة الأمريكية. وبين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ فاقت الدول المصدرة للنفط الصين لجهة الفائض. لكن هذه الفوائض اختفت مع تدهور أسعار النفط عام ٢٠٠٩ من أعلى مستوياتها، إذ ناهزت الـ١٥٠ دولاراً للبرميل الواحد، ويقدر صندوق النقد الدولي ألا يعود سعر النفط إلى هذه المستويات قبل عام ٢٠١٤م. ويكمن اختلال التوازن العالمي في الفائض الصيني والعجز الأمريكي المستمر. وفي الواقع تسير كل من الدولتين على درب مدمر حيث إن الصين تعتمد على العجز الأمريكي في الإنفاق لتغذية نموها المرتكز على التصدير مع احتياطي نقدي يناهز ٣,٢ تريليون دولار. أما الولايات المتحدة فتحتاج إلى الصين لتمول عجزها وتعوّم مستهلكها. ونظراً للدور المحوري الذي يلعبه اقتصادا الصين والولايات المتحدة على صعيد السياسات الدولية، اقترح زبغنيو بريجينسكي (مجموعة الاثنتين) في مقال له اكتسب أهمية كبيرة.

وطالبت كل من الصين والهند والرازيل، وهي دول أعضاء في مجموعة العشرين، بإصلاح صندوق النقد الدولي الذي لا تزال حقوق التصويت ضمنه موزعة على دول مجلس التعاون والتنمية الدولي. وتملك دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر ٣٢ في المائة من أصوات صندوق النقد الدولي فيما تملك الولايات المتحدة ١٧ في المائة منها. ويعتبر هذا التمثيل غير منصف بالنسبة للصين (٣,٧ في المائة) والهند (١,٩ في المائة) نظراً لإجمالي الناتج المحلي لديهما. ويفترض أن يعاد توزيع ٥ في المائة من هذه الأصوات مما قد يؤثر في دول العشرين الممثلة أكثر مما تستحق بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لديها كالمملكة العربية السعودية (٣,٢ في المائة) أو الأرجنتين.

> أتاحت الأزمة المالية العالمية بروز الدول ذات الأسواق الناشئة في الساحة الدولية

وواجه صندوق النقد الدولي تحديات أخرى لاسيما من جهة الأسواق التي فرضت أنظمتها بنفسها كالبرازيل وتايوان بين أكتوبر ونوفمبر والضريبة على المعاملات المالية، التي تفرض على العمليات التي تُجرى في أسواق المال العالمية من أجل الحد من تدفقات الأموال بسبب المضاربات والحد من تذبذب الأموال. وهدفت هذه الإجراءات في البرازيل وتايوان إلى التخفيف من تدفق الأموال الذي يزيد قيمة العملة مما قد يقلل من تنافسية صادراتهما. وبالتالي، طالب الصندوق فرنسا وألمانيا بالقيام بدراسة معمقة لهذه الضريبة التي تبناها رئيس وزراء بريطانيا السابق غوردن براون في نوفمبر. وفيما تميل أوروبا إلى دعم هذه الضريبة لا تزال الولايات المتحدة غير موافقة عليها.

وفي الوقت الذي تتزايد فيه مخاوف الولايات المتحدة بشأن ديونها لاسيما أن هذه الديون لا تنفك ترتفع، تبادر كل من الصين وروسيا إلى اقتراح استبدال الدولار كعملة احتياطية بسلة من العملات على شكل حقوق السحب الخاصة. واقترحت روسيا أيضاً جعل الذهب جزءاً من هذه السلة. ولا تزال هذه المطالب في الواقع مجرد حبر على ورق، ولعل وجودها يفيد بتذكير الولايات المتحدة بضرورة المحافظة على استقرار دولارها. وليست المهمة صعبة جداً، فسلة العملات لا يمكن التداول بها وبالتالي لا يزال الدولار من دون أي منازع على الساحة الدولية. وبما أن الدولار هو عملة التجارة الدولية والعملة الاحتياطية العالمية يعزز العجز الأمريكي النمو في الاقتصادات الناشئة والعولمة. ولا يسهل استبدال مثل هذه العملة باستثناء منطقة اليورو. أما المناطق الأخرى فلا تزال تفتقر إلى درجة الرسملة المطلوبة لكي تشكل بديلاً عن الدولار ●

*باحث وخبير اقتصادي سابق في مركز الخليج للأبحاث

التجربة الأوروبية في الاتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحدة

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلّفته من دمار اقتصادي لأوروبا، والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة.

د. محمد كمال أبو عمشة *

أولاً: التطور التاريخي لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تم في سنة ١٩٤٧ توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي (الجمركي) لدول (البينولكس)، وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، وفي عام ١٩٤٩ تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي تكونت من ١٦ دولة تعهدت بموجبها ممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة. وقد تناول هذا الالتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني والاستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الأوروبية. وبعد الإعلان بعام عن خطة روبرت شومان وزير خارجية فرنسا أي في ١٩٥١/٤/١٨ أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينولكس «المجموعة الأوروبية للفحم والصلب» بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين وتنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية ومع أن فترة الخمسين سنة الماضية كانت مملوءة بالعمل في حقل التنظيم الأوروبي والاتجاه نحو تحقيق الوحدة إلا أنه يمكننا تحديد المحطات الرئيسية التالية:

١- معاهدة روما:

تم توقيعها في روما وذلك في مارس ١٩٥٧ بين الدول الست المذكورة سابقاً، والتي تعتبر الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والهادفة إلى:

- ❖ إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء ووضع تعرفة جمركية موحدة تجاه دول العالم الأخرى.
- ❖ إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال وللأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء.
- ❖ تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

وفي السنة نفسها (١٩٥٧) وقعت الدول نفسها اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية، وقد كونت المجموعات الثلاث السالفة الذكر ما يسمى المجموعة الأوروبية، وقد تم التوقيع في بروكسل في عام ١٩٦٧ على اتفاق التوحيد الذي بموجبه تصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية:

- ❖ مجلس وزراء مشترك ومفوضية مشتركة.
- ❖ جمعية برلمانية ومحكمة أوروبية.

٢- الطريق نحو الوحدة النقدية:

لم تتوقف محاولات التعاون النقدي بين الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءاً بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي عام ١٩٥٠ وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة ١٩٥٧ هذه السوق عرفت فيما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت جهود التعاون النقدي من أجل مواجهة أزمات اقتصادية مختلفة، مثل اختلال موازين المدفوعات وزيادة مستويات التضخم والركود الاقتصادي وزيادة نسب البطالة وتدهور وضع الدولار كعملة الاحتياطي الدولية ثم وقف تحويله إلى ذهب.

ثانياً: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

إن فكرة تكوين وحدة نقدية واقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي، لكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام

تسمح العملة الأوروبية الموحدة بتحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية

(بريتون وودز) العالمي لتثبيت أسعار الصرف، الأمر الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار بنسبة ١٠ في المائة في فبراير ١٩٧١ ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة. وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال مر هذا النظام بالمراحل التالية:

١- نظام «الثعبان النقدي»

قام الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٢ طبقاً لما سمي نظام الثعبان داخل النفق (Snake in the Tunnel)بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية، وكانت هذه العملات مرتبطة بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود ٢,٢٥ في المائة حول سعر الدولار. أما طبقاً لنظام الثعبان النقدي فقد خفضت النسبة إلى النصف تقريباً وأصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مثبتة فيما بينها مع وجود هامش التذبذب، في حين تكون هناك العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية. وأصبح نظام الثعبان غير ذي جدوى وتم إلغاؤه واستبداله بالنظام النقدي وذلك بسبب تعميم فكرة حرية التعويم عام ١٩٧٣.

٢- النظام النقدي الأوروبي

نظراً لفشل نظام (الثعبان النقدي) تم استحداث النظام النقدي الأوروبي، ودخل حيز التطبيق في منتصف مارس ١٩٨٩ ووفقاً لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعران أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية، ويسمح للعملات بالتذبذب في حدود ٢,٢٥ في المائة صعوداً وهبوطاً من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية، حيث سمح لها بتذبذب في حدود ٦ في المائة صعوداً وهبوطاً حتى يناير ١٩٩٠، حيث أخذت بالهوامش الضيقة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن «وحدة النقد الأوروبية» هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة، ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة، ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دورياً كل خمس سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو ٢٥ في المائة أو أكثر. ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها ٢٠ في المائة من احتياطياتها من الذهب، وكذلك ٢٠ في المائة من أرصدتها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

٣- تقرير ديلور

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة. لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان المجموعة) في يونيو ١٩٨٨ لجنة برئاسة جاك ديلور وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك

لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاث قواعد لهذه الوحدة:

❖ التحويل الشامل للعملات. ❖ تكامل البنوك والأوراق المالية.

❖ إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف لعملات الأعضاء.

ثالثاً: اتفاقية «ماستريخت» والتدرج في الوحدة النقدية:

من أجل استكمال الخطوات السابقة، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير ١٩٩٢ بماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما وتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الاتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي.

١- أهداف الاتفاقية

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية إلى «أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي» وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية، وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعياً، اجتماعياً، إذ إنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية. أما بخصوص السياسة النقدية فتشير المادة ١٠٥ من اتفاقية ماستريخت إلى «أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول المجموعة» ومنحته الاتفاقية الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية.

وفي ما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية وهذا أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية، ونظراً لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيق بين مختلف السياسات المالية في اقتصادات الدول الأعضاء.

٢- مراحل الوحدة النقدية

إن من أهم النتائج التي توصلت إليها المجموعة قبل معاهدة ماستريخت تحديد مراحل التكامل النقدي (EUM)، كما وردت في تقرير لجنة ديلور في إبريل ١٩٨٩ التي حددت ثلاث مراحل للتوصل إلى الوحدة النقدية، وهذه المراحل هي كالتالي:

المرحلة الأولى: تبدأ في يوليو ١٩٩٠، وتتضمن تكملة التعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام ١٩٩٢، والمشاركة الكاملة لكافة عملات دول المجموعة في النطاق - الهامش- الضيق لآلية سعر الصرف.

المرحلة الثانية: تبدأ في عام ١٩٩٤، ويتم فيها إنشاء أو تكوين نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB)، والتي سيتم فيها التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، وكذلك الاستمرار في العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة، ومن المقرر أن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، وخصوصاً في ما يتعلق بالمؤشرات الأربعة «معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل».

> يعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي

المرحلة الثالثة: خطط لهذه المرحلة أن تتم في فترة تتراوح ما بين ١٩٩٨ وبداية ١٩٩٩ على أكثر تقدير يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغيير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة هي (اليورو)، ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة «الوحدة النقدية الكاملة».

❖ أما الفترة ما بين (١٩٩٩-٢٠٠٢) فتكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها باليورو، إلى جانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو.

٣- شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية

حددت معاهدة ماستريخت معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة، هذه المعايير تدعى بمعايير التقارب وهي:

١- استقرار أسعار الصرف: يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروبي.

٢- استقرار الأسعار: يجب ألا يتعدى معدل التضخم ١,٥ في المائة عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخماً.

٣- عجز الموازنة: يجب ألا يزيد معدل عجز الموازنة عن ٣ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي.

٤- الدين العام: يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥- أسعار الفائدة الطويلة الأجل: يجب ألا تتجاوز ٢ في المائة عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.

٤- فوائد العملة الأوروبية الموحدة

للعملة الأوروبية الموحدة عدة مزايا وفوائد بالنسبة للاقتصاد الأوروبي وهي كالتالي:

أ- فوائد داخلية:

تساهم العملة الأوروبية الموحدة في إكمال السوق الموحدة الداخلية، ولا يمكن أن نتصور وجود سوق واحدة من دون وجود عملة واحدة، الأمر الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية موحدة لأنها تسمح للأوروبيين بالاستفادة من فوائد السوق الموحدة. وتعتبر أداة فعالة للتسيير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة، كما تسمح بإيجاد محيط اقتصادي مستقر وملائم وتفادي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.

ب- فوائد خارجية:

❖ تسمح العملة الأوروبية الموحدة بتحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.

❖ تعتبر العملة الأوروبية الموحدة من وسائل التسوية التجارية الدولية وعملة صعبة يحتفظ بها في محافظ الاحتياطيات الرسمية في البنوك المركزية.

❖ على المستوى العالمي تسمح العملة الأوروبية الموحدة بأن يتصدر الاتحاد الأوروبي أكبر القوى التجارية

نظام اليورو.. محاوره وسياسته

أولاً: محاور النظام النقدي الأوروبي

لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام النقدي الأوروبي اتفق على أن يقوم هذا النظام على ثلاثة محاور أساسية:

١- آلية سعر الصرف: تعتبر هذه الآلية المحور الأساسي في النظام النقدي الأوروبي، وقد اتفق على أن تقوم هذه الآلية على مبدأين أساسيين هما:

❖ ألا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أية دولة عضو مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام على ٢,٢٥ في المائة.

❖ ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق كافة الدول الأعضاء، وذلك ضماناً لاستقرار وحدة النقد الأوروبية.

٢- آليات الائتمان: يقوم نظام الائتمان في النظام النقدي الأوروبي على أساس النقاط الرئيسية التالية:

أ- تسهيلات ائتمانية قصيرة جداً: تتم هذه التسهيلات بصورة تلقائية غير مشروطة وغير محددة الكمية وذلك حتى يمكن ممارسة التدخل في عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولابد من إجراء التسويات بعد ٤٥ يوماً من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل. أما من الناحية الفنية فإن هذه التسهيلات تمنح من قبل كل بنك مركزي لكل من البنوك المشاركة الأخرى، ويكون سعر الفائدة المدين أو الدائن الذي يطبق على هذه التسهيلات هو متوسط أسعار الخصم الرسمية لكافة بنوك الجماعة الاقتصادية الأوروبية مرجحاً حسب أوزان العملات المعنية.

ب- آليات الائتمان قصيرة ومتوسط الأجل وتشمل ما يلي:

١- الدعم النقدي القصير الأجل: هذا الاتفاق تم إبرامه بين المصارف المركزية في ١٩٧٠/٢/٩، وتم تمديده في جافني ١٩٧٣، ثم جرى تمديده وتعديله فيما بعد في مارس ١٩٧٤ وفي فيفري ١٩٧٧، ويوفر الدعم النقدي قصير الأجل مساعدة مالية لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، حيث تقوم لجنة المحافظين بتفحص الموقف النقدي والسياسة النقدية للدولة المستفيدة، ويمنح مبدئياً لمدة ٣ أشهر ويمكن تجديده مرتين لمدة ثلاثة أشهر إلى أن يصل إلى تسعة أشهر كأقصى حد.

> تم استحداث النظام النقدي الأوروبي ودخل حيز التطبيق في مارس 1989

٢- المساعدة المالية متوسطة الأجل: أنشئت هذه الآلية بقرار مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ٢٢ مارس ١٩٧١، ولقد تم تعديله في ديسمبر ١٩٧٧. وتوفر هذه الآلية منح تمويل متوسط الأجل (٢-٥ سنوات) لكل بلد في الجماعة يكون قد تعين عليه أن يتخطى صعوبات أو يواجه تهديداً خطيراً متمثلاً في مصاعب في ميزان مدفوعاته، ولابد من التأكيد على أن المساعدة المالية متوسطة الأجل خاضعة لشروط:

❖ لدى منح المساعدة المالية أقر المجلس الالتزامات التي لا بد أن يتحملها البلد المستفيد حتى يستعيد توازنه الداخلي والخارجي.

❖ تثبيت مبلغ وشروط الائتمان، ولا سيما في ما يتعلق بالمدة التي يستغرقها وسعر الفائدة المفروضة عليه.

٢- وحدة النقد الأوروبية: رغم أن وحدة النقد الأوروبية (اليورو)، التي كانت تعرف باسم (الإيكو) لم تكن في شكل عملة ورقية، أو في شكل قطع نقدية معدنية منذ نشأتها، لكنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود، حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم للحساب والتبادل الاحتياطي بين البنوك المركزية. وتعتبر عاملاً رئيسياً في النظام النقدي الأوروبي، إذ إنها تتكون من سلة عملات الدول الأعضاء.

ثانياً: النظام الأوروبي للبنوك المركزية

لقد حددت اتفاقية ماستريخت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي الذي يشرف على إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية، وفي مقدمة

جدول رقم (١): أوزان العملات المشكلة للسلة عام ١٩٩٥

الدولة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	هولندا	بلجيكا	إسبانيا	الدنمارك	إيرلندا	اليونان	البرتغال
العملة	مارك	فرنك	جنيه	ليرة	فلورين	فرنك	ابيزيتا	كرون	جنيه	دراخما	أسكود
الوزن ٪	٣٣,٣	٢٠,٤٩	١٠,٤٧	٧,١٧	٠١٠,٤٧	٨,٧٥	٤,٢٤	٢,٧٢	١,٠٤	٠,٤٧	٠,٧١

المصدر: د. فاروق محمود الحمد - الوحدة النقدية الأوروبية - النشأة والتطور والآثار- سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي - الكويت - ٢٠٠٠ (ص ٢٦).

هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية بفرانكفورت في ألمانيا التي تعتبر تمهيداً لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والبنك المركزي الأوروبي. ولقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي:

❖ رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي.

❖ الإشراف على الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطيات وتوظيفها.

❖ وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الاتحاد الأوروبي.

❖ إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو.

❖ وضع وتنفيذ معايير الرقابة عن المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.

❖ العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.

❖ القيام بعمليات الصرف.

ثالثاً: من المسؤول عن السياسة النقدية في منطقة اليورو؟

١- البنك المركزي الأوروبي: بدأ البنك المركزي الأوروبي عمله في يناير ١٩٩٩، بعد أن اتفقت الدول الأعضاء على نظام هذا البنك في يونيو ١٩٩٨، ويقع مقر البنك في مدينة فرانكفورت الألمانية، حيث يوجد البنك المركزي الألماني أشهر البنوك المركزية الأوروبية، ويعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي، والتي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء.

وتتمثل هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي في:

❖ مجلس المحافظين: يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو.

❖ المجلس التنفيذي: يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يختارون من بين أصحاب الخبرات باتفاق مشترك بين الحكومات الأعضاء. والمجلس التنفيذي هو مسؤول عن تسيير أعمال البنك المركزي الأوروبي والتحضير لاجتماعات مجلس المحافظين.

❖ المجلس العام: هو هيئة اتخاذ القرار الثالثة في البنك المركزي الأوروبي، ويتكون من الرئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو، ومهمة المجلس استشارية حول توجهات السياسة النقدية في المنطقة.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية

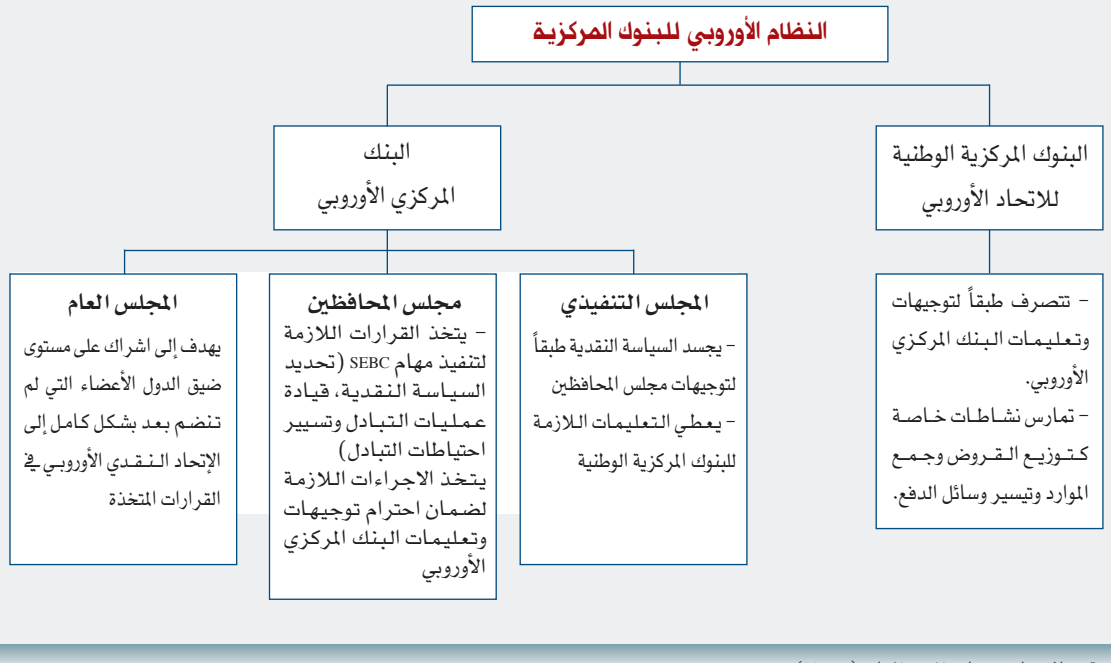

المصدر: عتيقة وصاف وعاشور سهام - المرجع السابق (ص ١٣٦)

ويواجه البنك المركزي الأوروبي العديد من التحديات حتى يكتب النجاح لسياسته النقدية للحفاظ على استقرار اليورو، وتتمثل هذه التحديات في ضرورة القيام بعدد من المهام مثل:

❖ أن يتجنب حدوث أية صدمات اقتصادية في الدول الأعضاء في نادي اليورو.

❖ أن تنجح السياسات المالية الوطنية للدول الأعضاء في اليورو في تقديم الدعم المطلق للسياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو للحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق مصداقية السياسة النقدية لليورو.

❖ أن تنجح السياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو في تحقيق أهداف النمو، وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل مع المحافظة على استقرار الأسعار، وتخفيض هذه البطالة في الدول الأعضاء.

٢- البنوك المركزية الوطنية: في إطار النظام الأوروبي للبنوك المركزية، فإن البنوك المركزية الوطنية لا يزال لديها دور تلعبه، حيث إنها تساهم في وضع ورسم السياسة النقدية لمنطقة اليورو بالاشتراك مع البنك المركزي الأوروبي وكل بنك مركزي وطني عضو يساهم في رأسمال البنك المركزي الأوروبي، ويشارك في القرارات المتعلقة بتوجهات السياسة النقدية للمنطقة، وذلك عن طريق محافظي البنوك المركزية، الذين يشكلون مجلس المحافظين الذي يأتي في قمة سلطة هذا البنك، وعلى البنوك المركزية للدول الأعضاء احترام محتوى اتفاقية ماستريخت، وكذلك على كل دولة عضو أن تسهر على أن يتماشى النظام الأساسي لبنكها الوطني مع الاتفاقية، ويجب أن تكون البنوك المركزية مستقلة، وأن تكون عهدة محافظ البنك المركزي لا تقل عن ٥ سنوات وبرأس المال المكتتب فيه للبنك المركزي الأوروبي ٥٠ مليار يورو، تساهم فيه الدول الأعضاء بنسب متفاوتة.

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عنها بعد الاحتفاظ بنسبة ٢٠ في المائة لديه وتوزيع نسبة ٨٠ في المائة على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأسمال البنك.

إن التعاون النقدي هو القاعدة الصلبة والمتينة التي يقف عليها التعاون الاقتصادي بين أي مجموعة من الدول، ولأن الأوروبيين أدركوا هذه الحقيقة منذ فترة مبكرة وعملوا بجد لتحقيقها فقد نجحوا في إنشاء نظام نقدي أوروبي يعتبر خلاصة عمل دؤوب قامت به الدول الأوروبية منذ أواخر الخمسينات بدءاً بتأسيس اتحاد الدفع

الأوروبي إلى إنشاء نظام (الثعبان النقدي) الذي يعتبر أول خطوة على طريق النجاح بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية، وعلى الرغم من توقف مسيرة هذا النظام خلال السبعينات إلا أنه يعتبر النواة الحقيقية لنظام النقد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من مارس ١٩٧٩، وتم بموجبه إنشاء العملة الأوروبية الموحدة.

وتعتبر اتفاقية ماستريخت منعطفاً حاسماً في مسيرة التكامل النقدي الأوروبي، حيث وضعت سيناريوهاته، وحددت مراحله التي تمت فيها مراعاة التدرج وإحداث تقارب بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي ليسهل في النهاية التنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لضمان استقرار العملة الموحدة، وأيضاً تم وضع الإطار المؤسسي الذي سوف يقوم بإدارة هذا النظام، وتم تحديد مهام المؤسسات المكونة له وكيفية الوصول إلى شكل نهائي، وتم وضع معايير للانضمام إلى الوحدة النقدية واستطاعت ١٢ دولة فقط استيفاء هذه المعايير.

ويمكن إجمال الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية فيما يلي:

١- التدرج خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الاقتصادية في الدول الراغبة في الانضمام ووصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة وأخيرة في حركة التكامل الاقتصادي، فهي تتويج لإقامة السوق المشتركة ويجب ألا تسبقها.

٢- استيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تقارب في معدلات التضخم، وتحديد نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وأسعار الفائدة الطويلة الأجل حتى يمكن تعظيم منافع إقامة الوحدة النقدية.

٣- تأكيد العلاقة بين البنك المركزي على مستوى الكتلة النقدية والبنوك المركزية على مستوى الدول الأعضاء بحيث تكون هذه العلاقة علاقة تعاون وتنسيق حتى تكون قرارات البنك المركزي متجاوبة مع واقع دول الكتلة النقدية.

٤- استقلالية البنك المركزي عن بقية الدول المكونة للاتحاد النقدي، سواء على مستوى السياسات أو على مستوى الأشخاص، أعضاء مجلس المحافظين أو أعضاء المجلس التنفيذي، لأن مصلحة الكتلة النقدية مقدمة على المصلحة الفردية لدول أعضاء الكتلة.

وفي الختام نؤكد أنه إذا كان عنصر الإلزام ضرورياً لنجاح أي تجربة تكاملية فإن المواظبة على تنفيذ القرارات والإرادة الحقيقية للتكامل هي سر النجاح ●

*باحث في مجال التمويل والاستثمار - متخصص في الأسواق المالية العربية وتطويرها

جدول رقم(٢): نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأسمال البنك المركزي

الدولة	القيمة (بمليون دولار)	نسبة المساهمة في رأسمال البنك في المائة
النمسا	١١٥٠	٢,٣
بلجيكا	١٤٥٠	٢,٩
الدنمارك	٧٧٥	١,٥٥
فنلندا	٦٧٥	١,٣٥
فرنسا	٨١٠٠	١٦,٢
ألمانيا	١١٤٧٥	٢٢,٩٥
اليونان	١١٥٠	٢,٣
ايرلندا	٤٧٥	٠,٩٥
إيطاليا	٧٩٠٠	١٥,٨
لوكسمبورغ	٧٥	٠,١٥
هولندا	٢١٢٥	٤,٢٥
البرتغال	١١٢٥	٢,٢٥
إسبانيا	٤٦٥٠	٩,٣
السويد	١١٥٠	٢,٣٥
إنجلترا	٧٨٠٠	١٥,٦
المجموع	٥٠٠٧٥	١٠٠

المصدر: بنك دويتشة - العملة مستقرة بالنسبة لأوروبا - فبراير ١٩٩٧

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تعزيز التعاون
بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا ودول المجلس
الأبعاد السياسية والاقتصادية والطاقة

يسلط هذا الكتاب الضوء على الفرص الجيدة التي تلوح في الأفق لتنفيذ جدول الأعمال الطموح الذي يصبو إلى توطيد العلاقات الحالية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، كما يتناول بالرصد والتحليل جملة من المجالات مثل تعزيز أواصر التعاون في تطوير احتياطي النفط الاستراتيجي، وتحسين أنظمة التعليم في دول المجلس من خلال الاستعانة بالتجارب الأوروبية، وسبل الإفادة من الاستثمارات الخليجية والخبرة الأوروبية في تطوير النظم الاقتصادية في دول البحر المتوسط المجاورة.

«طبائع الاستبداد» عند الكواكبي
في ضوء الثورات العربية المعاصرة

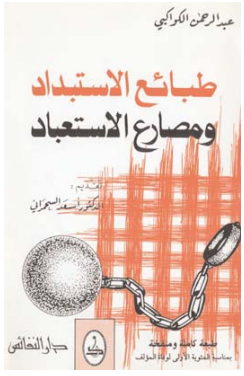

الكتاب: «طبائع الاستبداد» عند الكواكبي في ضوء الثورات العربية المعاصرة
تأليف: عبدالرحمن الكواكبي
الناشر: دار النفائس - بيروت - ٢٠٠٦
قراءة: أ.د. علي أسعد وطفة
أستاذ علم الاجتماع التربوي في جامعتي الكويت ودمشق

تتوهج عبقرية الكواكبي وتتجلى في قدرته الهائلة على تحليل طبائع الاستبداد واستكشاف ماهيته وتحديد مساراته واستشراف منعطفاته. فبعد مرور قرن ونيف على رحيل الكواكبي ما زال كتابه المتألق «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» يتقدم على غيره منارة عالية في قدرته على إضاءة تعقيدات الاستبداد السياسي العربي المعاصر، كأن الكواكبي يبرهن اليوم على حضوره المظفر كشاهد عيان على ما يفيض به زمننا من أهوال التحولات السياسية رفضاً لكل أشكال الاستبداد والإكراه والقمع الذي تمارسه الدكتاتوريات العربية المعاصرة.

لقد هزت الثورات الشبابية العربية المظفرة الفكر السياسي العالمي المعاصر، واهتزت لوقعها النظريات السوسيولوجية، وسقط أمام عنفوانها زيف التصورات والأوهام حول الاستبداد وطبائعه. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن كبار المفكرين وأصحاب النظريات الكبرى قد أصيبوا بحالة من الذهول إزاء الثورات الشبابية العربية الجارفة التي فاجأت مسارات التنبؤ والتوقع والتفكير. ويقيناً أن الفكر العالمي سيعيد النظر في نفسه بطريقة جذرية في ضوء المشهد الثوري العربي الذي تفرد في التاريخ الإنساني الحديث بمعطياته الثورية.

لقد وقف المفكرون من مختلف المشارب والاتجاهات في حالة ذهول كبيرة أمام الأحداث العظيمة للثورات العربية المتلاحقة من تونس إلى مصر من اليمن إلى ليبيا وسوريا والبحرين والأردن، إذ جاءت إيقاعات هذه الأحداث لتتجاوز عمق النظريات الفكرية الحداثية وما بعدها. فالثورات العربية التي تفجرت ضد الطغيان ستشكل مادة للتفكير والتأمل والتنظير حتى نهاية القرن الحالي وما بعده. ويقيناً أن الثورات العربية الجديدة تعادل من حيث أهميتها وخطورتها الثورات الكبرى التي شهدتها الإنسانية عبر تاريخها مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وكومونة باريس ١٨٧١، والثورة البلشفية ١٩١٧، وثورة الطلاب في فرنسا عام ١٩٦٨، وهي التي ما زالت تنطوي على أسرار لم تكتشف بعد.

فالثورة العربية الشبابية - وحالها لا يختلف عن حال الثورات العالمية الكبرى- تمثل تحولاً تاريخياً مهماً في تاريخ المنطقة العربية وفي تاريخ العالم. وتتميز الثورات العربية الشبابية المعاصرة بأنها ثورة ضد الاستبداد والطغيان السياسي والاجتماعي في أكثر أشكاله التاريخية فتكاً وعنفاً وتدميراً ودواماً في التاريخ. لقد عُرِفت المنطقة العربية بطابع الاستبداد، حتى إن المؤرخين كانوا قد ميزوا هذا الاستبداد وخصوه بتسمية الاستبداد الشرقي الذي يتميز بخصائص يندر مثيلها في تاريخ الاستبداد والطغيان في العالم القديم والمعاصر. وقد ذهب كثير من المؤرخين الغربيين إلى القول إن هذا الاستبداد ينبع من طبيعة المجتمعات الشرقية وهو ملازم لها تاريخياً لا يكون إلا بها ولا تكون إلا به.

وفي هذا المقام يجب علينا أن نعترف بأن فهم الثورات العربية المتدفقة وتحليل أبعادها وآفاقها لا يمكن أن يكون إلا بفهم معمق وشامل لطبيعة الاستبداد السياسي والاجتماعي القائم في المنطقة منذ العصور الوسطى حتى يومنا هذا، وإن أية محاولة حقيقية لإدراك طبيعة الثورات العربية ستكون من المحال ما لم يتم عبر فهم عميق لطبيعة الاستبداد بتجلياته وارتساماته التاريخية والاجتماعية. فالاستبداد السياسي يوجد في أصل هذه الثورات، ومن ثمّ أي فإن تحليل هذه الثورات ورسم مساراتها يجب أن يبدآ بفهم شامل ومركّز لطبيعة الواقع السياسي العربي الذي يتصف بأكثر أشكال التسلط والاستبداد حضوراً في التاريخ المعاصر. وفي هذا المقام تأتي الضرورة التاريخية لقراءة جديدة معاصرة لعبقرية عبدالرحمن الكواكبي في وصفه لطبائع الاستبداد الشرقي وتحليل مكوناته وآثاره ومساراته بطريقة عبقرية أذهل فيها العلماء والمفكرين والباحثين في مختلف أصقاع العالم. ويقيناً أن العبقرية السياسية للكواكبي تزداد تألقاً اليوم في قدرتها على تقديم إضاءة تاريخية للثورات الشبابية العربية ضد كل أشكال القهر والاستبداد والظلم، حيث استطاعوا تحقيق معجزتهم التاريخية دكاً لحصون القهر وقلاع الاستبداد في بلدانهم.

ومن يبحر اليوم في كتاب عبدالرحمن الكواكبي المشهور «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» سيجد ضالته المنشودة نحو فهم عميق

وشامل لواقع الطغيان وطبيعة الاستبداد العربي المعاصر وإدراك أبعاده وإسقاطاته وتجلياته إدراكاً يتصف بالعمق والدقة والشمول. وكأننا بالكواكبي يحلل طبيعة الطغاة المعاصرين ويدون يومياتهم ويحصي حركاتهم وسكناتهم ويصف نواميس استبدادهم.

ويتناول الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد» تعريف الاستبداد وتحديد أسبابه وأعراضه ونذره ودوائه، ويطرح أسئلة عديدة منها لماذا يكون المستبدُّ شديد الخوف؟ لماذا يستولي الجبن على رعية المستبدّ؟ ما تأثير الاستبداد على الدّين، على العلم، على المجد، على المال، على الأخلاق، على التَّرقِّي، على التّربية، على العمران، مَنْ هم أعوان المستبدّ؟ هل يُتحمّل الاستبداد؟ كيف يكون التّخلص من الاستبداد؟ وبماذا ينبغي استبدال الاستبداد؟

مفهوم الاستبداد عند الكواكبي

يقول الكواكبي في وصف الاستبداد «لو كان الاستبداد رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال» : «أنا الشرُّ، وأبي الظلم، وأمّي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسْكَنة، وعمي الضُّرّ، وخالي الذُّلّ، وابني الفقر، وابنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال». ويعرف الكواكبي الاستبداد بقوله «إن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقَّقَين». وأشدّ مراتب الاستبداد عند الكواكبي «هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز سلطة دينية». ويصف الكواكبي المستبد بقوله: «المستبدّ: يتحكَّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنَّه الغاصب المتعدِّي فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من النَّاس يسدُّها عن النّطق بالحقّ والتّداعي لمطالبته» .إنه عدوّ الحقّ، عدوّ الحرّيّة وقاتلهما، وهو مستعدٌّ بالطّبع للشّر والمستبدّ: يودُّ أن تكون رعيته كالغنم درّاً وطاعةً، وكالكلاب تذلُّلاً وتملُّقاً. ومن أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم، واستبداد النّفس على العقل، ويُسمّى استبداد المرء على نفسه، وذلك أنَّ الله جلّتْ نعمه خَلَقَ الإنسان حرّاً، قائده العقل، فكفَرَ وأبى إلا أن يكون عبداً قائده الجهل».

والاستبداد كما يقول «أعظم بلاء، لأنَّه وباء دائم بالفتن وجَدْبٌ مستمرٌّ بتعطيل الأعمال، وحريقٌ متواصلٌ بالسَّلب والغصْب، وسيلٌ جارفٌ للعمران، وخوفٌ يقطع القلوب، وظلامٌ يعمي الأبصار، وألمٌ لا يفتر، وصائلٌ لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي».

بين الطاغية والحاشية والشعب

يصف الكواكبي العلاقة بين الشعب والمستبد بأنها علاقة مشحونة بالخوف والقلق والحذر فيقول: «إنَّ خوف المستبدّ من نقمة رعيته أكثر من خوفهم من بأسه، لأنَّ خوفه ينشأ عن علمه بما يستحقُّه منهم، وخوفهم ناشئ عن جهل». ويستطرد بالقول «كلما زاد المستبدُّ ظلماً وعسفاً زاد خوفه من رعيّته وحتّى من حاشيته، وحتى من هواجسه وخيالاته. وأكثر ما تُختم حياة المستبدِّ بالجنون التّام». قلت: «التام لأنّ المستبدَّ لا يخلو من الحمق قطّ، لنفوره من البحث عن الحقائق، وإذا صادف وجود مستبدٌّ غير أحمق فيسارعه الموت قهراً إذا لم يسارعه الجنون أو العته. ويكون خوف الظالم الطاغية من حاشيته كبيراً، فالطاغية» كما يقول «يخاف من حاشيته، لأنَّ أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم، لأنَّ هؤلاء أشقى خلق الله حياةً، يرتكبون كلَّ جريمةٍ وفظيعة لحساب المستبدِّ الذي يجعلهم يمسون ويصبحون مخبولين مصروعين، يُجهدون الفكر في استطلاع ما يريد منهم فعله من دون أن يطلب أو يصرِّح».

الاستبداد بين المجد والتمجد

يدرس الكواكبي في هذا الباب العلاقة بين الاستبداد والمجد من جهة وبين المجد والتمجد من جهة ثانية، وبين دفتي هذه العلاقة تكمن أسرار الاستبداد وبعضاً من طبائعه الخبيثة. والمجد كما يعرفه الكواكبي هو إحراز المرء مقام حبٍّ واحترام في القلوب، وهو مطلب طبيعي شريف لكلِّ إنسان، لا يترفَّع عنه نبيٌّ أو زاهد، ولا ينحطُّ عنه دنيٌّ أو خامل. للمجد لذَّةٌ روحية، لذا يزاحم المجد في النفوس منزلة الحياة. ويميز الكاتب بين منازل المجد مثل مجد الكرم ومجد الفضيلة، أو بذل النّفس بالتعرُّض للمشاقّ والأخطار في سبيل نصرة الحقّ وحفظ النّظام، ويُسمى مجد النّبالة، وهذا أعلى المجد، وهو المراد عند الإطلاق، وهو المجد الذي تتوق إليه النفوس الكبيرة، وتحنُّ إليه أعناق النبلاء. وكم له من عشاق تلذُّ لهم في حبه المصاعب والمخاطر.

خلاصة:

هذا غيض من فيض عبقرية الكواكبي التي تجلت في كتابه الفريد «طبائع الاستبداد»، فكل كلمة في هذا الكتاب تعادل وزنها ذهباً لمن يعرف مكامن العظمة في الكلّم. وسيبقى هذا الكتاب تراثاً فكرياً حيّاً لا تقدر كلماته وأحكامه بثمن لما ورد فيه من تعرية سوسيولوجية لطبيعة الاستبداد وتجلياته. ولست في موقع الناصح أريد القول إن قراءة هذا الكتاب في ضوء الأحداث المعاصرة تحمل قيمة عظيمة يدركها أصحاب النفوس العظيمة وأولي الألباب، وليس لي إلا أن أذكّر القراء الكرام بأهمية قراءة هذا الكتاب والتأمل فيه من أجل إدراك أعمق وأشمل لواقع الاستبداد في الحياة السياسية العربية وفهم السبل والإمكانات التي تضعنا على طريق الرفض الشامل لكل أشكال الاستبداد من أجل الكرامة الإنسانية، ومن أجل النهضة الحضارية الإنسانية الشاملة في مجتمعاتنا التي هي أحوج ما تكون اليوم إلى ديمقراطية متدفقة بمعاني الحرية والكرامة الإنسانية ●

ترجمة

الانتشار الخارجي للقوات الأوروبية: إنها ليست قوة بهذه الليونة

(3 - 1)

باستيان غيغريتش وويليام والاس

في ديسمبر ٢٠٠٣، تجاوزت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحذر الموعد المحدد الذي أجمعت عليه في ديسمبر ١٩٩٩، والذي يقضي بالوصول بحلول عام ٢٠٠٣ إلى الهدف العسكري الرئيسي، مما يؤدي إلى تنفيذ التزامها الرسمي بالسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية. وكان رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي قد أعلنوا عزمهم إنشاء ودعم قوات تدخل سريع – وفي إطار زمني حُدِّد بأربع سنوات – قادرة وفق ما قررته معاهدة أمستردام على القيام بكافة مهام بيترسبيرغ والتي تشمل أكثر المهام أهمية والمتمثلة في القيام بعمليات على مستوى فيالق (لغاية ١٥ لواءً أو ما بين ٥٠٠٠٠-٦٠٠٠٠ جندي). وفي خضم انشغال الزعماء الأوروبيين باقتراحات الميثاق الأوروبي الخاصة بالمعاهدة الدستورية ومعاناتهم الحالية من انقساماتهم حول الحرب في العراق وبالاقتراح البلجيكي القاضي بإنشاء هيئة أوروبية مستقلة للتخطيط الحربي في (تيرفيرن)، فقد مر إخفاقهم في تحقيق هذا الهدف من دون أن يثير أي اهتمام تقريباً.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تحققت خلال عام ٢٠٠٣ بعض الخطوات الحقيقية والمتقدمة في مجالات أخرى تتعلق بالتعاون العسكري الأوروبي، فقد تم إقرار اتفاقية «برلين زائد» بشأن التعاون في مجال العمليات العسكرية بين حلف شمالي الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي بعد تأجيلات مطولة تتعلق بالحساسيات التركية ثم اليونانية. وقد تولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية حفظ السلام في مقدونيا «العملية كونكورديا» وحفظ الأمن في البوسنة، ومن المرجح أن تتحول مهمة حفظ السلام في البوسنة من (الناتو) إلى الاتحاد الأوروبي قبل نهاية عام ٢٠٠٤. نفذ الاتحاد الأوروبي أول عملية بعيدة المدى والمعروفة باسم «عملية أرتيميس» في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية استجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال ١٨٠٠ جندي معظمهم من الفرنسيين الذين تم نشرهم في بونيا في أعقاب إخطار مدته ٧ أيام من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي كان يجري فيه التجميع البطيء لقوة أكبر لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي بروكسل، أقر الاتحاد الأوروبي النص المعدل بشأن استراتيجية الأمن الأوروبي بعنوان «أوروبا آمنة في عالم أفضل»، ويُعد ذلك إنجازاً متواضعاً حجبه الفشل الذريع لرؤساء الحكومات في إقرار مشروع الاتفاقية الدستورية.

واستمر التكامل الأوروبي مرتكزاً في أحوال كثيرة على التصريحات البلاغية التي تعقبها خطوات تنفيذية مترددة وغير وافية. وقد تعرضت عملية تطوير وصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة إلى تشويش، ومن أمثلة ذلك التصريح الذي أدلى به جاك بو وزير خارجية لوكسمبورغ في سراييفو في يونيو ١٩٩١، والذي أشار فيه إلى «أن الوقت الحاسم في تاريخ أوروبا قد دنا مع إعلان أهداف هلسنكي الرئيسية». ومن المفارقات أن سجل نشر القوات من قبل الحكومات الأوروبية خارج حدود الاتحاد الأوروبي والناتو شهد تحسناً مطرداً خلال السنوات الخمس الماضية. فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في ما يتعلق بنطاق ومسافة وتنوع

مركز الخليج للأبحاث
IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعون العدد الثاني، صيف عام ٢٠٠٤، ص(١٦٣-١٨٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد الثامن أغسطس ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

العمليات الخارجية التي نفذتها القوات الأوروبية وهي زيادة يندر تسجيلها في المناقشات العامة عبر القارة الأوروبية، ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت الذي انساقت فيه دول الاتحاد الأوروبي وراء تحقيق مقصدها المتمثل في «الهدف الرئيسي»، نجدها تتحمل دعم ما بين (٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ جندي) يتولون تنفيذ عمليات عسكرية خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي المعروفة وفي أكثر من ٢٠ دولة تمتد في جنوب شرق أوروبا وأفغانستان وآسيا الوسطى والعراق والخليج وإفريقيا. وإذا أضيفت الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن عدد الجنود الذين تم نشرهم في العام الماضي يرتفع في المتوسط إلى ٧٠٠٠٠ جندي ويقترب من بلوغ ذروته «بإضافة الجنود البريطانيين المنتشرين في العراق» ليصل إلى ٩٠٠٠٠ جندي.

مفارقة الهدف الرئيسي

حققت الحكومات الأوروبية في واقع الأمر «الأهداف الرئيسية» من حيث عدد القوات وليس من حيث الأجهزة. فقد تم الخروج على المحرمات في العديد من الدول في ما يتعلق بوجود قوات عسكرية خارج الحدود. فبريطانيا وفرنسا اللتان قادتا عملية التكامل العسكري الأوروبي منذ إعلان سان مالو في ديسمبر ١٩٩٨، تُعدان من الدول البارزة في مجال نشر قوات التدخل السريع على الرغم من أن نشر القوات في شرق الكونغو قد شمل أيضاً قوات خاصة من السويد وقوات مساندة من ألمانيا إلى جانب فرق عسكرية من بلجيكا واليونان، كما نجد أن عدد القوات من الدول الأخرى التي تم نشرها وفقاً لمهلة كافية يثير بعض المفاجآت. فعدد القوات الإيطالية التي تم نشرها خارج حدود الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ يفوق عدد نظيرتها من القوات الفرنسية، كما تم نشر قوات دنماركية وفنلندية ونمساوية أكثر من القوات البلجيكية. لذلك، فهناك عدم ترابط بين الالتزامات العامة بالتكامل العسكري الأوروبي «والذي من أجله تزعم الوزراء البلجيكيون عملية تحقيقه بينما كان الوزراء الدنماركيون من ضمن المتحفظين عليه» والانتشار الفعلي للقوات. وبالفعل، كانت التغطية الإعلامية التي حظيت بها عمليات نشر القوات المعنية أمراً لافتاً للنظر فيما عدا حالات الإصابات وسط تلك القوات التي تركزت عليها أضواء الأجهزة الإعلامية.

وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ واستجابة الحكومات الأوروبية للطلبات الأمريكية لتوفير المساعدة في أفغانستان والاستجابات الأكثر ترددا (باستثناء بريطانيا) للضغوط الأمريكية لتقديم الدعم في العراق وتوفير الإمدادات العسكرية لها أثناء فترة ما قبل القتال، قد دفعت الحكومات الأوروبية إلى الدخول في التزامات لم تكن كل شعوبها مستعدة لها أو سعيدة بتقبلها.

وكما يقول روبرت كاغان، يبدو أن الأوروبيين لم يأتوا من كوكب الزهرة، حيث كانوا عرضة لمزيد من الضغوط من جانب إله الحرب الأمريكي قياساً إلى إرادتهم الجماعية لتوفير هذه الالتزامات في جنوب شرق أوروبا مروراً بالشرق الأوسط وآسيا. فقد أصبح الآن حلف شمالي الأطلسي (الناتو) حلفاً دولياً تحت قيادة أمريكية واضحة على الرغم من أن مستوى المشاركة الأوروبية في العمليات العسكرية الدولية قد يثير مرة أخرى موضوع النفوذ الأوروبي داخل الحلف. فالدول الأوروبية الأعضاء منها وغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تقوم بتنظيم قواتها وتعديل خططها بشأن عمليات الانتشار المستقبلية لتتوافق مع المستوى الأعلى لأهداف (مهام بيترسبيرغ)، مع اتخاذ عملية الكونغو نموذجاً لعمليات الانتشار المستقبلية. لكن لم يتم إدراك عواقب هذا التطور بعد في السياسة الأوروبية أو فيما وراء الأطلسي، وتمثل هذه العواقب حصيلة لعملية تعلم مؤلمة امتدت إلى عشر سنوات تلتها الاستجابات التراكمية للحكومات الأوروبية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر والإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان وضغوط الولايات المتحدة على حلفائها لتحمل المزيد من الأعباء العسكرية في الصراع الذي تقوده وتحدد معالمه الولايات المتحدة ضد الأصولية الإسلامية.

التعلّم من التجارب الصعبة (١٩٩١- ٢٠٠١)

إن المناقشات حول الالتزام بسياسة خارجية وأمنية مشتركة - تشمل كافة المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الصياغة النهائية لسياسة أمنية مشتركة - والتي قد تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك - تواصلت بصورة متوازية مع التخفيضات التي طالت ميزانيات ما بعد الحرب الباردة، وتزامنت مع أزمتين من الأزمات الخارجية الكبرى هما تفكك يوغسلافيا والغزو العراقي للكويت. فقد قام الإيطاليون بنشر طائرات دعماً لتحرير الكويت، بينما أسهمت بريطانيا وفرنسا بتوفير القوات البرية فقط. وقام البريطانيون بنشر فرقة ميكانيكية وقوات مساندة يفوق عددها ثلاثين ألف جندي حرمت وحدة الدبابات من موارد حيوية واستنزفت الإمدادات من المعدات والذخيرة. وقامت فرنسا بتجميع فرقة خفيفة قوامها ١٥٠٠٠ جندي «تعاني نقصاً في المعدات»، مما جعل الضباط الأمريكيين يأخذون انطباعاً سيئاً عنها وجعلت مشاركة الجنود الفرنسيين تتم بصورة ثانوية. وقد أدت هذه التجربة إلى تشكيل الإصلاحات الدفاعية في فرنسا، كما أدت لاحقاً إلى التخلي عن التجنيد الإلزامي وإعادة توجيه القوات إلى الانتشار بعيد المدى والمرتكز على الأسلوب البريطاني. وقد أثبتت حرب الخليج في عام ١٩٩١ وعلى نحو غير مريح لأعضاء (الناتو) الأوروبيين درجة التفوق الأمريكي في العمليات الحربية خارج نطاق الحدود، والتي أدت إلى نتيجة مفادها أنه حتى الحلفاء المشاركون في الحرب كان نفوذهم ضئيلاً في إعداد الخطط واتخاذ القرار الأمريكي.

وكان تتابع الأزمات في منطقة البلقان الغربية هو الذي شكل السياق

الذي تعلمت من خلاله معظم الحكومات الأوروبية، وعلى نحو شاق، ضرورة التخطيط لإعداد قوات عسكرية جيدة التسليح وإدراك قصور القوات والأنظمة التسليحية التي بحوزتها. أما تجربة القوات الهولندية في سيربنيتشا فقد كانت محبطة. فبالنظر إلى تجهيزاتها ومعداتها الضعيفة وافتقارها إلى نظم القتال وطرق التحصين الملائمة، فقد فشلت هذه القوات في مقاومة المجزرة التي تعرض إليها من أنيطت بها حمايتهم. وتعلمت القوات الفرنسية والبريطانية ضمن قوات حفظ السلام الدولية في البوسنة التابعة للأمم المتحدة (UNPROFOR) و(IFOR) الاحترام المتبادل «واحترام الفرق العسكرية الأوروبية الأخرى مثل القوات الدنماركية»، كما تشاركت السخط أثناء انشغال القوات الأمريكية بالحماية الذاتية على حساب الأهداف الأخرى للعمليات. كما تعلمت أن تقديراتها بشأن تفادي الصدام من خلال الالتزام باحتلال الأرض تختلف بصورة واضحة عن تفضيل الولايات المتحدة للضربات الجوية وتسليح القوات المحلية. وقد شكل انهيار عقد النظام في ألبانيا في عام ١٩٩٧ تحدياً لم تكن معظم دول الاتحاد الأوروبي راغبة في مواجهته. بيد أن التدخل الناجح بقيادة إيطاليا (عملية ألبا) أظهر قيمة الالتزام السريع للقوات باستعادة الأمن والنظام في الدول التي تعاني من الوهن والضعف. أما بالنسبة لألمانيا، فقد وفرت منطقة جنوب شرق أوروبا مرتكزاً لنقاش وطني بشأن قبول نشر قواتها خارجياً ومبرراته. فقد انتقلت ألمانيا من الموقف الأولي الرافض مروراً بالتعهد بالحفاظ على السلام الهش في مقدونيا وانتهاءً بالالتزام العسكري الكامل في كوسوفو، والذي أقرته حكومة كول المغادرة ثم التزمت به حكومة الائتلاف بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر. وأظهرت الحرب في كوسوفو وبصورة أكثر حدة التفاوت في القدرات والأساليب الأوروبية والأمريكية. وأدى تفضيل الولايات المتحدة لخيار الضربات الجوية بدلاً من احتلال الأرض أن تتولى بنفسها القيام بمعظم مهام الحملة العسكرية الأولية ومن دون مساعدة من أحد. فنفذت الطائرات الأمريكية نسبة ٦٠ في المائة من الهجمات الجوية ووفرت نسبة ٨٠ في المائة من الصواريخ الحربية دقيقة التوجيه، حيث كانت نسبة ٩٠ في المائة من صواريخ كروز التي تم إطلاقها أمريكية الصنع.

وكانت معظم عمليات نشر القوات خارج أوروبا على امتداد معظم تسعينات القرن الماضي محدودة، وتتم إلى حد كبير ضمن قوات حفظ السلام الدولية التي شاركت فيها ومنذ زمن بعيد دول شمال أوروبا وإيرلندا. وقد شاركت قوات بلجيكية وفرنسية وألمانية ويونانية وإيطالية ونرويجية وسويدية في العمليات التي قادتها الأمم المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٣، والتي عُرِفت اختصاراً بـ «يونوسوم»، حيث وفر الإيطاليون أكبر فرقة عسكرية أوروبية (٢٥٠٠ جندي) أصبحت هذه العملية في ما بعد تحت قيادة الولايات المتحدة. وفي رواندا، وقفت القوات البلجيكية والفرنسية، بسبب قلة إعدادها وبالتالي عدم فاعليتها، عاجزة أمام المجزرة التي بدأت في إبريل ١٩٩٤. وقد أدى تدخل فرنسي أحادي الجانب ومثير للجدل في يوليو ١٩٩٤ «عملية الفيروز» إلى تحقيق الاستقرار في بعض الأجزاء من رواندا، ولكن من دون منع لحدوث عمليات القتل، الأمر الذي انتهى بانسحاب فرنسا.

وتمخضت عن تلك التجربة التي تم اكتسابها بعد معاناة مبادرةُ سان مارلو في عام ١٩٩٨ والتزامات هلسنكي التي نتجت عن هذه المبادرة. ومع ذلك، لم يكن هناك أي وجود لإحساس مشترك بتهديد خارجي بعيداً عن دول الجوار الأقرب للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التركيز على التعاون الأوروبي وعلى حماية ميزانيات الدفاع الوطني من التعرض إلى مزيد من التخفيضات. لذلك، أضافت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠١ بعداً ضرورياً، وهو التهديد الذي لا مفر منه، والذي أثبت أن التطورات التي تحدث في مناطق بعيدة قد يكون لها تأثير مباشر في أمن الدول الديمقراطية الغربية. وفي خريف عام ٢٠٠٣، سمحت دول الاتحاد الأوروبي لخافيير سولانا وسكرتاريته وللمرة الأولى بصياغة استراتيجية للأمن الأوروبي التي تُعَد جزئياً نظيراً لاستراتيجية الأمن القومي التي أعدتها إدارة الرئيس بوش في سبتمبر ٢٠٠٢، كما تُعَد جزئياً أساساً لمزيد من العمل الجماعي تضطلع به لجنة السياسة والأمن التي أنشأها مؤخراً الاتحاد الأوروبي، والتي تُعتبر بمثابة وحدة سكرتارية المجلس الأوروبي التي تتولى مهمة توسيع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهيئتها العسكرية المصغرة.

إن النص النهائي الذي يحمل عنوان «أوروبا آمنة في عالم أفضل» الذي أقره رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي - بعد نقاش مستفيض من قبل وزراء الخارجية - في ديسمبر ٢٠٠٣ بمقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل يفتقر إلى الوضوح والصراحة اللذين تميزت بهما المسودة الأولية. كما أن الالتزام بالمعارك الاستباقية قد تقلص بسبب المناقشات المتعددة الأطراف إلى:

❖ الحرب الوقائية... التصرف قبل تدهور الأحوال في الدول المجاورة وعند اكتشاف إشارات بانتشار أسلحة دمار شامل وقبل نشوء الحالات الإنسانية الطارئة.

❖ الحاجة إلى سياسات فاعلة لمواجهة التهديدات الديناميكية الجديدة. إننا نحتاج إلى تطوير ثقافة استراتيجية من شأنها تعزيز التدخل المبكر والسريع والعنيف متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.

إن قبول الحكومات الأعضاء - الذي اتسم بالممانعة - حتى في عام ٢٠٠٣ للحاجة إلى تطوير ثقافة استراتيجية، انعكس على ترددها في إبلاغ مجالسها البرلمانية أو شعوبها بشأن أهمية هذه الوثيقة. فحتى الآن، لم يقم أي زعيم سياسي بعرض مضامين هذه الوثيقة في أي من خطبه الكبرى. لكن البرلمان الألماني (البندستاغ) كان المجلس التشريعي الوحيد الذي ناقش مسودة الوثيقة، في حين أن البرلمان الفنلندي كان هو الوحيد الذي أخضعها للفحص والتدقيق عبر لجانه ●

نقد الفكر الليبرالي المتطرف

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

تعودنا في كل مرة أن ننتقد الفكر الإسلامي المتطرف، لكننا هذه المرة سنوجه نقدنا إلى جهة أخرى سكتنا عنها كثيراً، وحان الوقت لنقول رأينا فيها بصراحة، ولكن قبل ذلك وقبل أن نتهم بالانحياز إلى طرف على حساب آخر يجب أن أعترف بأنه ورغم ميلي الإسلامي الفطري «البعيد عن التسييس والسياسة» إلا أنني لا أستطيع أن أبرر بعض السياسات والممارسات التي تنتهجها بعض التيارات الإسلامية التي أفرغت الإسلام من محتواه، وجعلته أداة لتحقيق مصالح شخصية ضيقة أو لتصفية خلافات سياسية وعقائدية لا طائل منها، ولم تزد الوضع إلا سوءاً وبعداً عن الفكر الإسلامي الوسطي الذي يفترض أن يتحلى به كل مسلم، ورغم قناعتي أيضاً بأن هذه التيارات فيها من العناصر الخيرة والإيجابية والوطنية التي تجعلنا نتردد كثيراً قبل أن نطلق أوصافاً يفهم منها التعميم إلا أنني لا أستطيع أن أخفي استيائي وخيبة أملي مما آلت إليه أوضاع بعض التيارات الإسلامية التي لم تسء إلى نفسها فقط، ولكنها أساءت إلى الإسلام والفكر الإسلامي برمته.

إلا أن هذا الأمر لا يعفينا من توجيه النقد إلى التيارات الليبرالية المتطرفة في مجتمعاتنا الخليجية والتي بلغ الأمر ببعضها أن تفوقت في تناقضاتها وازدواجيتها على بعض التيارات الإسلامية المتطرفة، وبتنا نلمس فيها بوضوح الفجوة الكبيرة الحاصلة بين النظرية والتطبيق، فالليبرالية أساساً هي فكر سياسي يهدف إلى التعامل مع الإنسان كفرد له كامل الحقوق في معزل عن أي ارتباطات عائلية أو قبلية أو طائفية، كما يهدف إلى تطبيع الديمقراطية والتحرر السياسي، وعلى المستوى الثقافي يهدف إلى تحرر الفكر الإنساني ومحاربة الجمود في التفكير أو ما يسمونه التخلف الفكري، وهذه شعارات جميلة، ولكنها تصطدم بالواقع الذي يقول إن غالبية التجارب الليبرالية في مجتمعاتنا باءت بالفشل. والمشكلة تكمن في أن الليبراليين يتناسون أن الليبرالية أساساً ولدت من رحم العلمانية، ومحاولتهم استئصالها من هذه الرحم العلمانية وزرعها في رحم المجتمع العربي المسلم هما أشبه ما يكونان بعملية التهجين التي عادةً ما تنتهي بأحد أمرين إما مولود مشوه أو عقيم «أي غير مثمر وغير منتج».

ولكي يكون الكلام مقروناً بالأدلة ولا يكون كلاماً مرسلاً، فلا بأس من ذكر بعض الأمثلة التي يتضح منها هذا الأمر، فعلى سبيل المثال لا الحصر وعلى الصعيد السياسي يطالب الليبراليون بتطبيق الديمقراطية الغربية بحذافيرها، ورغم كل المحاولات لإقناعهم بأنها لم تخلق لتعيش في بيئة غير بيئتها، إلا أنهم يصرون على أنها الوسيلة الوحيدة للتقدم والتطور، وحين تم تطبيق هذه الديمقراطية الليبرالية بحذافيرها في بعض الدول العربية وفاز فيها الإسلاميون، لم تلق هذه النتيجة أي ترحيب من قبل الليبراليين على الرغم من أنها نتجت وفق النظرية الديمقراطية الليبرالية التي يدعون إليها.

وإذا أخذنا فكرة حقوق الفرد في المجتمع، فالليبراليون يطالبون بحقوق الفرد الكاملة بمعزل عن الدين أو الأصل أو العرق أو المذهب، ويطالبون أيضاً بألا يكون هناك أي دور للقبلية، لكنهم في الوقت نفسه إذا واجهوا أي مشكلة فإنهم أول ما يلوذون بقبائلهم وعوائلهم الكبيرة، وبعض هؤلاء الليبراليين الخليجيين يصنفون أنفسهم وفق المصطلح المحلي بـ«عيال بطنها» «أي المواطنون من الدرجة الأولى»، ولا أعرف كيف يكون الإنسان ليبرالياً يطالب بإزالة الفروقات الاجتماعية وفي الوقت نفسه يؤمن بأنه أعلى مرتبة من الآخرين؟

أما في قضية حقوق المرأة، فالأمر ليس أقل غرابةً، فهناك إصرار لدى بعض الليبراليين على أن يتم تحويل الفتاة الخليجية إلى مارغريت أو إليزابيث، ولا مجال للتطور أو التقدم في نظرهم إلا بهذا التحول رغم أن أبواب التقدم والتطور التي تحفظ وتصون الثقافة العربية والإسلامية كثيرة وواسعة، ولا تستوجب هذا الانقلاب غير المبرر والذي يتجاهل الفروقات الثقافية والاجتماعية، إلا أن هذا الأمر لا يلقى آذاناً صاغية لديهم.

أما على صعيد الجوانب الفكرية والأدبية، فبعض الليبراليين ينطبق عليهم القول «خالف تعرف»، فهم يكتبون بعض القصص والروايات التي يسمونها أدبية وإبداعية رغم أنها تخدش الحياء ولا تمت إلى الأدب والإبداع بصلة، ولا أعرف حقيقةً ما هو الأدب والإبداع في قصص الإسفاف وقلة الحياء؟ وما هو التطور والتقدم في الفكر الإنساني إذا ناقضنا كل أساسيات الخجل والحياء الفطري في الإنسان؟ هل نفدت منابع ووسائل الإبداع حتى نحصرها في سفاسف الأمور، ونجعل منها قضية رأي عام وقضية مصير للحريات الإنسانية؟ وما الذي سوف نجنيه إذا ألفنا كتباً ومقالات تمس ثوابت الدين التي يؤمن بها الآلاف بل الملايين من الناس، أليس من الحرية التي يطالب بها الليبراليون أن يعتقد الإنسان بما يشاء، أم أن ذلك لا ينطبق على غير الفكر الليبرالي؟

إذاً العملية برمتها فيها جملة من التناقضات التي تجعل الإنسان في حيرة من أمره، والعبرة في نظري ليست في أن ينتهج الإنسان فكراً إسلامياً أو ليبرالياً، بل في النتيجة والتطبيق والبعد عن التطرف. ومن يستحق الاحترام والتأييد هنا هو فقط من يستطيع أن يحوّل النظرية المثالية إلى تطبيق ينفع به المجتمع ويطور به الإنسان، ولا اعتبار هنا للأسماء والمسميات والأيديولوجيات ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

www.grc.ae

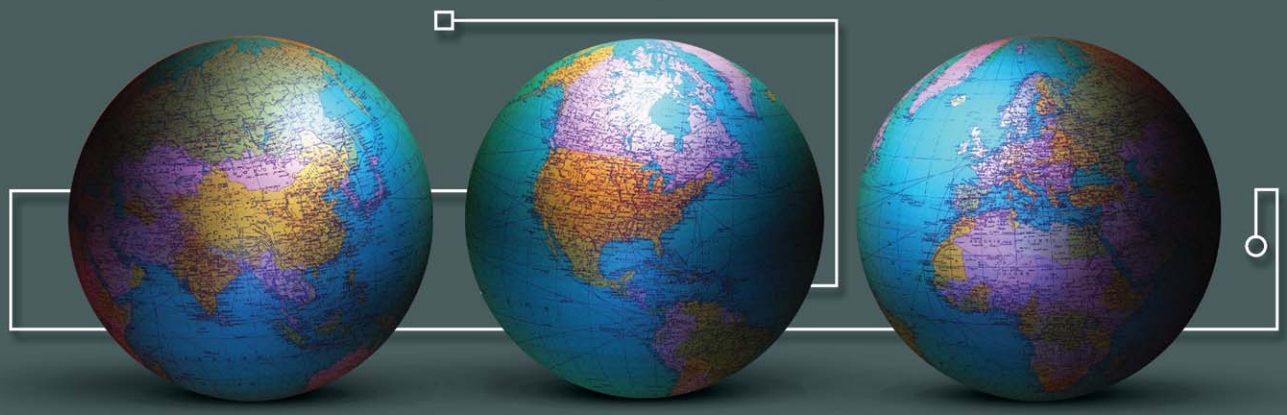

المعرفة للجميع

Knowledge for All